الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر –بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
المرجع: ..... / ق.ع.إ / 2017

Université Mohamed KHIDHER-Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques
Réf : ..... / D.S.E / 2017

الموضـــوع

دور المناطق الحرة في ترقية الصادرات

حالة _الإمارات العربية المتحدة والجزائر_

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص : مالية واقتصاد دولي

إعداد الطالب(ة):

- **جلال الدين قواوي.**

إشراف الأستاذ(ة):

- **عمـــر قريـد.**

http://www.univ-biskra.dz

السنة الجامعية : 2016-2017

إهداء

بسم الله، اللهم لك الحمد ولك الشكر كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، و الصلاة والسلام على خير عباد الله محمد المبعوث رحمة للعالمين أما بعد:

أهدي عملي المتواضع وثمرة جهدي:إلى من ربتني وأنارت دربي وأعانتني بالصلوات والدعوات..إلى من ضحت بسعادتها من أجل سعادتي

إلى أول نور لمحته عيناي...و أول اسم نطقته شفتاي إلى الينبوع الذي لا يمل العطاء..

إلى أغلى إنسان في الوجود، أمي الحبيبة.

إلى ما كان حبه واهتمامه قوام عزيمتي،إلى ضياء حياتي أبي الغالي رحمه الله .

إلى كل إخوتي وأخواتي وأبنائهم وزوج أختي وزوجت أخي وإلى جميع أقاربي

إلى من سرنا سويا ونحن نشق الطريق معا نحو النجاح والإبداع إلى من عرفت معهم معنى الصداقة أصدقائي:السعيد، يعقوب، عقبة، الدراجي ، عبد الباقي،علي، زكرياء، مراد، البشير ، بوبكر .

إلى كل الزملاء إطارات المدرسة التطبيقية للأمن الوطني عبد المجيد بوزبيد بالصومعـــــــــــة.

جلال الدين

الملخص:

يعالج موضوع هذا البحث دور المناطق الحرة في ترقية الصادرات حيث ركزت الدراسة على دور المناطق الحرة في كل من الجزائر والإمارات العربية المتحدة في ترقية الصادرات وتنميتها دون تحقيق ذلك لعدة معوقات.

وقد بينة الدراسة على الاشكالية التالية : **ما هو دور المناطق الاقتصادية الحرة في ترقية الصادرات** وبناء على الاشكالية المطروحة افترضنا ان المناطق الحرة احدى الاليات التي يمكن ان تساهم بشكل ما في ترقية الصادرات ،كما استخدمنا في الدراسة المنهج الوصفي في سرد الجوانب النظرية للدراسة و المنهج التحليلي في الجانب التطبيقي للدراسة ،وفي ختام البحث وصلنا لجملة من النتائج اهمها :

- أن الدول تهدف من إنشاء المناطق الحرة لتحقيق أهداف مباشرة تتمثل خصوصاً في خلق مناصب شغل جديدة وتنمية الصادرات من أجل إيجاد قاعدة تصديرية قوية وزيادة النقد الأجنبي والقيمة المضافة وتحقيق أهداف غير مباشرة كنقل التكنولوجيا والتنمية الإقليمية.
- تميزت المناطق الحرة في الإمارات العربية عن نظرائها من المناطق في مختلف الأقاليم والبلدان في أدائها التجاري عموما وقطاع التصدير خصوصا وذلك بحكم الموقع الاستراتيجي لهذه المناطق وقربها من مختلف الأسواق العالمية، والاهتمام المنقطع النظير بهذه المناطق من طرف الحكومة الامارتية والتحديث المستمر لهذه المناطق لتواكب تطلعات ومتطلبات الاقتصاد المحلي والعالمي.
- لم تنجح منطقة بلارة بجيجل في تحقيق الأهداف المرجوة من إقامتها، رغم المقومات والعوامل التي سخرتها الحكومة الجزائرية، حيث عرف المشروع نهاية سريعة دون أن يرى النور، وهذا لعدة أسباب أهمها العامل السياسي والأمني وأيضا غياب التخطيط المسبق وقلة التجربة والخبرة الجزائرية في هذا المجال
- نستنتج من الدراسة التطبيقية أن مدى المساهمة الفعلية و العملية للدور التصديري للمناطق الحرة بالنسبة لإجماليي الصادرات في الإمارات العربية المتحدة من خلال الفترة المدروسة من سنة 2009الى 2015 أن المتوسط السنوي في حدود 58% وهي نسبة معتبرة تظهر بجلاء في الأهمية الاقتصادية والتجارية لهذه المناطق بالنسبة لدولة الإمارات العربية باعتبار أن معظم المناطق الحرة فيها عبارة عن محطات ترانزيت للتجارة الإقليمية والدولية.
- اعتماد صادرات المناطق الحرة على سلع الصادرات غير النفطية بشكل كبيرا لان مختلف المناطق الحرة الحديثة في الإمارات تعتمد على الصناعات الخفيفة وصناعات المنتجات الإلكترونية ومختلف البرمجيات حيث نجد أنها تعتمد بشكل كبير على الصناعات التصديرية.
- **االكلمات المفتاحية:** المناطق الحرة ،الصادرات ،ترقية الصادرات،منطقة التجارة الحرة العربية .

Abstract:

The current study examines the role of free zones in developing exportations. It focuses on the free zones' role, in Maghrebian countries, in augmenting exportations without obstacles.

The study reveals the following question: what is the roed of free economic zones in developing exportations?

In regard to this question, we hypothesize the following: the free zones is one tool to increase exportations.We used the descriptive approach in describing the theoritcal part of the study, and the analytical approach in the practical part. At the end of this study, we have arrived at the following results:

- By creating free zones, the countries aim at obtaining direct aims such as: offering more job' opportunities, enriching exportations for establishing a strong exporting background, and gaining more foreign exchange, and extra fees. As well as other subsequent goals: bringing technology and regional development.
- The free zones in the studied countries face several problems: infrastructure, limited motivations, in addition to the bureaucratic complications; however, the free zones in other areas of the world had overcome this, and now focusing on the technological development.
- Based on the practical study, we conclude that the free zones being studied are not enabled in a way that permits it to reach a high rate of exportations. So, most of its activities is within the Arabic Zone, or just because they are neighboring countries.

KEY WORDS: free zones, exportations, increasing exportations.

Arab free trade zone.

قائمة الجداول والأشكال:

1/ قائمة الجداول:

رقم لجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1)	المناطق الاقتصادية الحرة في أسيا	40
(2)	المناطق الحرة في أمريكا اللاتينية	48
(3)	المناطق الحرة الاقتصادية في افريقيا	49
(4)	أنواع وخصائص واهداف ومزايا المناطق الحرة	51
(5)	لنتائج النهائية لترتيب الولايات المقترحة لاحتضان المناطق الحرة.	
(6)	المسافة بين المنطقة الحرة جبل علي واهم الأسواق العالمية	52
(7)	تطور صادرات المناطق الحرة بالإمارات العربية خلال الفترة 2009-2015.	53
(8)	تطور صادرات المناطق الحرة حسب الامارة خلال الفترة 2009-2015.	54
(9)	تطور صادرات المناطق الحرة في الامارات مع دول مجلس التعاون الخليجي.	56
(10)	تطور توجه صادرات المناطق الحرة في الإمارات مع الدول العربية.	57
(11)	تطور حجم توجهات الصادرات في المناطق الحرة الإمارات حسب الإقليم.	57
(12)	اهم 10 سلع تصدرها المناطق الحرة بالإمارات.	58
(13)	تطور حجم صادرات المناطق الحرة على اجمالي الصادرات الإماراتية.	59

2/قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1)	أنواع التصدير	44
(2)	أهم 10 سلع تصدرها المناطق الحرة في الإمارات العربية المتحدة	96

البيـــــــان	الصفحة
الإهداء والشكر	_
ملخص الدراسة	_
فهرس المحتويات	I.
قائمة الجداول	II.
قائمة الأشكال	III.
المقدمة العامة	أ__هـ
مقدمة	أ
إشكالية الدراسة	ب
فرضيات الدراسة	ب
أهداف الدراسة	ب
أهمية الدراسة	ج
منهجية الدراسة	ج
محددات الدراسة	ج
الدراسات السابقة	د
هيكل الدراسة	هـ
الفصل الأول: الإطار النظري للمناطق لحرة	35_2
تمهيد الفصل الأول	2
المبحث الأول: الإطار النظري للمناطق الحرة	9_3
المطلب الأول: تعريف المناطق الحرة	3
المطلب الثاني: نشأة وتطور المناطق الحرة	5
المطلب الثالث: المفاهيم المشابهة المناطق الحرة.	9
المبحث الثاني: أنواع وأهداف وخصائص المناطق الحرة.	14_10
المطلب الأول: أنواع المناطق الحرة.	10
المطلب الثاني: خصائص المناطق الحرة.	13
المطلب الثالث: أهداف المناطق الحرة.	14
المبحث الثالث: مقومات ومعيقات المناطق الحرة واهم الامتيازات التي تقدمها.	23_18

المطلب الأول: مقومات إنشاء المناطق الحرة.	18
المطلب الثاني : معيقات المناطق الحرة.	20
المطلب الثالث: المزايا التي تقدمها المناطق الحرة.	23
المبحث الرابع : الاتجاهات الجديدة للمناطق الحرة في ظل العولمة .	35_25
المطلب الأول: الأشكال الجديدة للمناطق الحرة.	25
المطلب الثاني: تخطيط وإنشاء المناطق الحرة.	28
المطلب الثالث: إدارة المناطق الاقتصادية الحرة.	33
خلاصة الفصل الأول	35
الفصل الثاني: الإطار انظري للصادرات.	65_36
تمهيد الفصل الثاني	36
المبحث الأول: ماهية التصدير	40_37
المطلب الأول: تعريف التصدير.	37
المطلب الثاني: أهمية وأهداف التصدير:	38
المطلب الثالث: أنواع التصدير.	40
المبحث الثاني : استراتيجيات واتجاهات سياسات التصدير و الظروف المحيطة به .	53_45
المطلب الأول : استراتيجيات التصدير.	45
المطلب الثاني: اتجاهات سياسة التصدير.	53
الثالث: الظروف المحيطة بالتصدير. المطلب	53
المبحث الثالث: نظريات عوامل ودوافع التصدير.	59_55
المطلب الأول: نظريات التصدير.	55
المطلب الثاني: دوافع التصدير.	58
المطلب الثالث: عوامل نجاح التصدير	59
المبحث الرابع: آليات تنويع وتنمية الصادرات.	65_60
المطلب الأول: تخفيض قيمة العملة.	60
المطلب الثاني: تمويل وتامين الصادرات.	61
المطلب الثالث: التسويق الدولي كآلية لتنمية الصادرات.	62
المطلب الرابع: المناطق الحرة كآلية لتنمية وتنويع الصادرات.	63

خلاصة الفصل الثاني	65
الفصل الثالث: دور المناطق الحرة في ترقية الصادرات للدول المدروسة.	72_67
تمهيد الفصل الثالث	67
المبحث الأول: المناطق الحرة الجزائر.	68
المطلب الأول: نشأة المناطق الحرة بالجزائر.	68
المطلب الثاني: الإطار القانوني للمناطق الحرة في الجزائر.	69
المطلب الثالث:المنطقة الحرة بلارة بولاية جيجل.	72
المبحث الثاني: المناطق الحرة بالإمارات العربية المتحدة.	81_76
المطلب الأول: نشأة المناطق الحرة بالإمارات.	76
المطلب الثاني: الإطار القانوني للمناطق الحرة في الإمارات العربية.	78
المطلب الثالث: أهم المناطق الحرة في الإمارات العربية.	81
المبحث الثالث: دور المناطق الحرة في ترقية الصادرات في الدول المدروسة	98_89
المطلب الأول: الأداء التصديري للمناطق الحرة بدولة الإمارات العربية.	89
المطلب الثاني: توجهات صادرات المناطق الحرة وتنوعها السلعي.	92
المطلب الثالث: انعكاس الأداء التصديري للمناطق الحرة بالإمارات على إجمالي الصادرات الإماراتية.	98
خلاصة الفصل الثالث	100
الخاتمة العامة.	105_101
خلاصة البحث.	101
اختبار الفرضيات.	102
نتائج الدراسة.	102
التوصيات.	104
أفاق البحث.	105
قائمة المراجع.	109_106

➢ **تمهيد:**

واجه الاقتصاد العالمي تحولات كبيرة خاصة خلال النصف الثاني من القرن الماضي تمثلت في ظاهرة العولمة وبروز التكتلات الاقتصادية التي ادت الى تضاءل دور الاقتصاديات المنفردة و الصغيرة وكذلك منظمة التجارة العالمية كقائدة في النظام التجاري العالمي والتي تعمل وفق لعدد من المبادئ ابرزها عدم فرض اي نوع من القيود يعيق حرية التجارة،اتجاه الدول النامية لتحرير تجارتها الخارجية وتحولها من احلال الواردات الى الانتاج من اجل التصدير،كل هذه التحولات ان دلت على شيء فهي تدل على عصر الانفتاح والازدهار والتكامل الاقتصادي الذي تتشابك فيه الاقتصاديات وتصبح اكثرترابط، والذي يرتكز على حرية التجارة وانتقال رؤوس الاموال و التطور التكنولوجي السريع و المتلاحق.

وفي ظل كل هذه التحولات برزت المناطق الحرة كأحد وسائل الانفتاح الاقتصادي حيث تقوم على تحرير الاقتصاد من القيود ولا تعترف بالحدود السياسية وتوفر امتيازات مغرية تجذب المستثمرين .

وتعد المناطق الحرة نمطا استثماريا متميزا،كما تمثل الية هامة من اليات زيادة الصادرات،وزيادة الناتج القومي الى جانب انشاء فرص عمل جديدة،في ضوء ما تتمتع به من مزايا عديدة لعل اهمها الارتباط المباشر بالعالم الخارجي،وتوافر اراضي مكتملة المرافق والبنية الاساسية،الى جانب خصوصية التعامل فيها من النواحي الجمركية والاستيرادية والنقدية وغيرها،والتي تتعلق بحركة البضائع دخولا وخروجا مما يسمح بقدر كبير من الحرية في المعاملات التي من شانها جذب الاستثمارات الاجنبية والوطنية.

ومن هذا المنطلق تبرز أهمية المناطق الحرة باعتبارها شكلا من أشكال الاستثمارات المباشرة و احد الأنواع الاساسية للاستثمار من اجل التصدير في الاقتصاديات المعاصرة ، وفكرة المناطق الحرة عرفت قديما في بعض الدول التي تمتلك موانئ بحرية، واقتصرت مهمتها على أنها وسيلة من وسائل تنشيط التبادل الدولي وخدمة التجارة العالمية، ومع تفاقم المشاكل الاقتصادية تنوعت أشكالها وصورها، ومنذ منتصف القرن الماضي عرفت الدول تسابقا لإقامة مناطق التصدير الصناعية الحرة بهدف جذب وتنمية الاستثمارات والاستفادة مما ينجر عنها من اثار وانعكاسات اقتصادية هامة للدولة، ولكن في الحقيقة تظل المناطق الحرة تلتصق اقتصاديا بمجال التصدير خصوصا و التجارة الخارجية عموما.

بما أن البلدان العربية جزء لايتجزأ من المجموعة الدولية، فقد حاولت تبني تجارب لتجسيد فكرة المناطق الحرة، وهذا بغية دعمها وتطويرها لتعرف ديناميكية أكثر في تجارتها الخارجية،خاصتا أن هذه الأخيرة تعمل على

إيجاد مناخ اقتصادي أقرب ما يكون للمناخ الذي تعمل به الاستثمارات في الدول المتقدمة، إضافةإلى تحقيق أهدافأخرى من أهمها ترقية الصادرات وزيادة حجم التبادل التجاري للدول المضيفة لها.

إشكالية الدراسة:

ومن خلال ما سبق يمكن طرح الاشكالية التالية:

←كيف ساهمت المناطق الحرة في ترقية الصادرات في كل من الجزائر والإمارات العربية؟

ومن خلال هذا التساؤل الرئيسي يمكن طرح عدة تساؤلات فرعية:

1. ما هي المناطق الحرة؟وماهي عوامل نجاحها؟
2. ما هو التصدير وما هي أهميته؟
3. ماهو دور المناطق الحرة على نشاط ترقية الصادرات في كل من الجزائروالإمارات العربية؟

➢ **الفرضيات:**

للإجابة عن الاسئلة الفرعية نطرح الفرضيات التالية:

1. المناطق الحرة مجال جغرافي حدوده واضحة ومداخله مراقبة جمركيا، تمنح العديد من الامتيازات الضريبية والجمركية،وتعد صورة من صور الاستثمار الأجنبي المباشر؛
2. لتصدير عملية تقوم على بيع وإرسال سلع وخدمات وطنية إلى الخارج، له اهمية كبيرة في اقتصاديات الدول وهو أحد العوامل الاساسية للتنمية الاقتصادية؛
3. تشهد الإمارات العربية بتبنيها تجربة المناطق الحرة نشاط ايجابيا ملحوظا في التجارة الخارجية عموما وقطاع الصادرات خصوصا،بعكس الجزائر التي لم تعر هذه المناطق اهتماما بالغا؛

➢ **اهداف الدراسة:**

وتهدف دراستنا للوقوف على مجموعة من النقاط أبرزها:

- ✓ التعرف على ماهية المناطق الحرة وأنواعها وأهميتها وأثرها على الدول المنشاة فيها.
- ✓ التعرف على دور المناطق الحرة في ترقية قطاع الصادرات.
- ✓ ابراز دور المناطق الحرة في الدول العربية المدروسة.

- **اهمية الدراسة:**

تكمن اهمية الدراسة في :

محاولة القاء الضوء على نظام المناطق الحرة باعتباره اداة لزيادة حجم التبادل الدولي وجذب الاستثمارات ومدى مساهمته في تفعيل وترقية قطاع اقتصادي مهم مثل قطاع الصادرات وكذلك التعرف على ابعاد هذا النظام وما يمكن ان يخلفه من اثار ونتائج مختلفة .

بالإضافة الى الاهمية الشخصية للموضوع المتمثلة في التركيز على فائدة المناطق الحرة و أفاق تفعيلها في الجزائر للنهوض بالقطاعات الاقتصادية لها .

- **منهجية الدراسة:**

يمكن توضيح المنهجية المستخدمة في هذه الدراسة من خلال النقاط التالية:

المنهج المستخدم:

للإجابة عن اشكالية البحث واختبار صحة الفرضيات سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي في الفصل الثاني من خلالتعرضنا للإطار النظري لكل من المناطق الحرة والتصدير كظاهرةاقتصادية، والمنهج التحليلي في الفصل الثالث لتحليل حركة الصادرات داخل المناطق الحرة في كل من الإمارات العربية والجزائروحددت فترة دراستنا للبحث في 7 سنوات من 2009إلى 2015.

مجتمع الدراسة:

تناولت دراستنا النظرية دراسة علمية محايدة لا تخص مجال او إقليمأو دولة معينة، أما الدراسة التطبيقية فخصصت لدراسة حالة كل من الإمارات العربية والجزائر .

فترة الدراسة :

تمتد فترة الدراسة في بحثنا من 2005 الى 2015،وتم التركيز فيها على دور المناطق الحرة في ترقية قطاع الصادرات في كل من الإمارات العربية والجزائر.

- **وسائل جمع البيانات :**

من أجل إنجاز هذا البحث تم استخدام مجموعة من الأدوات تمثلت في المراجع المشكلة من الكتب والرسائل الجامعية،والمجلات...، هذا فيما يخص الجانب النظري، أما في ما يخص الإحصائيات فقد تم الاعتماد على التقرير العربي الموحد لسنوات مختلفة وميزان المدفوعات للدول محل الدراسة.

- **محددات الدراسية:**

لعل أبرز الصعوبات التي قد تواجهنا في الدراسة:

- النقص الشديد في المراجع والكتب والدراسات الحديثة حول المناطق الحرة خصوصا بالغة العربية وبالأخص في الجزائر.
- النقص الكبير في المعلومات والبيانات وعدم الدقة والتضارب في اغلب الأحيان فيما يخص السنوات التي سبقت سنوات الدراسة

- **الدرسات السابقة:**

- دراسة منور اوسرير"المناطق الحرة في ظل المتغيرات الاقتصادية العالميةمع دراسة لبعض تجارب البلدان النامية_دراسة تحليلية _ " (2004_2005) تناول فيها التغيرات الاقتصادية العالمية وتوصل الى انها تصب في مجملها لتحرير التجارة وزيادة اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر كأهم مصادر التدفقات المعاصرة في البلدان النامية ،وقدم كذلك مجموعة من التجارب للدول النامية في اقامة المناطق الحرة منها منطقة جبل علي بالإمارات وتجربة الماكيلادور بالمكسيك ،وتوصل في دراسته الى ان الجزائر باستطاعتها اقامة منطقة حرة ان توفر مناخ استثماري مناسب وفق دراسات اقتصادية صحيحة ،انتهجت الرسالة المنهج الوصفي التحليلي في دراسة المناطق الحرة من حيث المفهوم و التطور التاريخي وكيفية ادارتها ومختلف اشكالها وتجارب بعض الدول في العالم بإنشائها وكذلك استخدم منهج المقارنة حيث تم اختيار اكثر التجارب شهرة في مجال المناطق الحرة في البلدان النامية وأقربها الى ظروف الجزائر
- لبعل فطيمة "المناطق الحرة العربية ودورها في تنمية التجارة العربية البينية (2011_2012):تعالج في هذه الدراسة تنمية التجارة الحرة البينية التي ركزت المجهودات العربية التكاملية على تحريرها وتنميتها دون تحقيق ذلك لعدة معوقات وذلك بافتراض أن المناطق الحرة العربية المشتركة إحدىالآليات التي يمكن أن تساهم بشكل ما في تنمية التجارة البينية

العربية ووصلت لجمة من النتائج من أهمها: أن واقع لتجارة العربية البينية لايعبر عن درجة التكامل الاقتصادي الذي وصلت إليه الدول العربية ،وان المناطق الحرة المشتركة تسهل الإجراءات وتمنح مزايا للمستثمرين من الدولتين ما يشجعهم على الاستثمار ويعزز التجارة بين الدولتين في تأسيس المنطقة ،وانتهجت الدراسة مزيج من المنهج الوصفي و التحليلي باعتماد المنهج الوصفي في الجانب النظري للدراسة لوصف ومعرفة المناطق الحرة والمتغيرات ذات الصلة بالموضوع و المنهج التحليلي في الإطار التطبيقي للدراسة .

- منور اوسرير "دراسة نظرية عن المناطق الحرة (مشروع منطقة بلارة)" 2003 تم خلال هذه الدراسة عرض التطور التاريخي للمناطق الحرة و مفهومها وتحديد اهم اشكالها وأهداف انشائها ومقوماتها واستخلص ان الاتجاه الحالي للمناطق الحرة هو اقامة مناطق التصدير الصناعية الحرة وضرورة خلق مناخ من الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي والسياسي لجذب الاستثمارات الوطنية الهاربة و الاجنبية لتحقيق العديد من المنافع للاقتصاد المحلي وايجاد الرؤية الواضحة و المستقبلية لتكييف الاقتصاد الجزائري من المعطيات الاقتصادية الراهنة بتفعيل المنطقة الحرة بلارة لتساهم في تحقيق اهداف التنمية الاجتماعية و الاقتصادية عند ادراجها في اولويات برامج الانعاش الاقتصادي .

- **أهم ما يميز الدراسة:**

- بالنظر الى الدراسات السالفة الذكر نجد ان جل الباحثين اعتمدوا في دراستهم عن واقع المناطق الحرة ودورها او مساهمتها في انماء قطاع اقتصادي معين مثل التنمية الاقتصادية و التجارة البينية بينما المميز في دراستنا اننا بسدد دراسة دور المناطق الحرة في ترقية قطاع الصادرات الذي ينتج عنه تعظيم الموارد من النقد الاجنبي و نمو القيمة المضافة للدول محل الدراسة .

- **هيكل الدراسة :**

لقد تم حصر دراستنا لهذا البحث في ثلاثة فصول كما يلي:

- **الفصل الأول:**تطرقنا إلى الإطار النظري للمناطق الحرة في أربعة مباحث تناولنا في المبحث الأول التطور التاريخي للمناطق الحرة ومفهومها، وفي المبحث الثاني عرضنا أنواع وأهداف وخصائص المناطق الحرة، وفي المبحث الثالث تطرقنا إلى مقومات ومعيقات المناطق الحرة واهم الامتيازات التي تقدمها، أما في الفصل الرابع فتناولنا فيه الاتجاهات الجديدة للمناطق الحرة في ظل العولمة.

- **الفصل الثاني:** تطرقنا في هذا الفصل الى الإطار النظري للتصدير في اربعة مباحثففي المبحث الأول تناولنا مفهوم وأهمية وأهداف التصدير ومختلف أنواعه، والمبحث الثاني تمثل في استراتيجيات واتجاهات سياسة التصدير والظروف المحيطة به، ونجد في المبحث الثالث أهم نظريات وعوامل ودوافع التصدير وأخير المبحث الرابع الذي يحتوي على آليات تنويع الصادرات
- **الفصل الثالث:** تمثل في الإطار التطبيقي للدراسة وهو عبارة عن دراسة تطبيقية لمدى مساهمة ودور المناطق الحرة في ترقية الصادرة في كل من الإمارات العربية والجزائر.
- **الخاتمة العامة:** تحتوي على النتائج المتوصل عليها من خلال دراستنا بالإضافة الى بعض التوصيات فيما يخص الموضوع محل ادراسة تساعد في الدراسات المستقبلية لهذه الاخيرة.

الفصل الأول

الإطار النظري

للمناطق الحرة

تمهيد:

تعد المناطق الحرة نمطا استثماريا متميزا،كما تمثل آلية هامة من آليات زيادة الصادرات ،وزيادة الناتج القومي إلى جانب خلق فرص عمل جديدة،في ضوء ما تتمتع به من مزايا عديدة لعل أهمها الارتباط المباشر بالعالم الخارجي،وتوافر أراضي مكتملة المرافق والبنية الأساسية ،إلى جانب خصوصية التعامل فيها من النواحي الجمركية و الاستيرادية و النقدية وغيرها ،و التي تتعلق بحركة البضائع دخولا وخروجا مما يسمح بقدر كبير من الحرية في المعاملات التي من شانها جذب الاستثمارات الأجنبية و الوطنية.

وقد نشأت فكرة المناطق الحرة من زمن بعيد من اجل جذب التجارة الدولية العابرة ، ثم تطورت الفكرة من حيث أهدافها ومسحتها أو أماكن إقامتها أو الامتيازات الممنوحة لها ،كما حدث تحول في مفهوم المناطق الحرة فلم يعد يقتصر على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر فحسب بل يهدف إلى زيادة وترقية قطاع الصادرات الذي يعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية التي تؤدي إلى تعظيم الموارد من النقد الأجنبي ونمو القيمة المضافة بالإضافة إلى جذب ونقل التكنولوجيا الحديثة .

ومن اجل التعرف أكثر على المناطق الحرة سوف نعالج في المبحث الأول ماهية المناطق الحرة الذي يضم كل النشأة والمفهوم والمفاهيم المشابهة لها، والمبحث الثاني الذي تحدثنا فيه عن إشكال وأهداف وخصائص المناطق الحرة، والمبحث الثالث الذي يحتوي على مقومات ومعيقات واهم الامتيازات التي تقدمها المناطق الحرة والمبحث الرابع عبارة عن الاتجاهات الجديدة للمناطق الحرة في ظل العولمة

المبحث الأول:الإطار النظري للمناطق الحرة

ظهرت فكرة المناطق الحرة منذ من بعيد وتطورت من مجرد أماكن للتخزين وإعادة التصدير إلى مناطق تقدم العديد من الخدمات في مجالي التجارة والصناعة كما تطورت من حيث المكان و المساحة فبعد أن كانت تقام في مراكز خطوط التجارة الدولية بمساحات صغيرة أصبحت تقام في أي مكان منها الأماكن النائية التي تلغى فيها جميع القيود وتميزها بمختلف التسهيلات و الامتيازات كالحوافز الجمركية و الضريبية والعمالة الرخيصة نسبيا أدى إلى تدفق مختلف الأعمال وجذب اكبر قدر من رؤوس الأموال إلى هذه الأماكن التي أصبحت تستقطب مختلف الاستثمارات.

المطلب الأول:تعريف المناطق الحرة.

تغير مفهوم المناطق الحرة عبر السنين، وأصبح المفهوم لجديد للمناطق الحرة ذا قوة كبيرة ففي حين كانت توصف قديما بأنها ساكنة وغير ديناميكية تشهد كثافة عمالية تقاد بالحوافز وأشبه ما تكون ببقعة معزولة يتم فيها عمليات الاستغلال، إلا أن المفهوم لجديد لها يحمل معاني الديناميكية، وكثافة الاستثمار حيث تقاد بأساليب إدارية متطورة كما أنها أصبحت بهذا المعنى أداة متكاملة للنمو والتطور الاقتصادي.

ولا يوجد تعريف محدد وموحد للمناطق الحرة، بل يوجد هناك عدة تعاريف مختلفة نستعرضها فيما يلي:

تعريف 1: هي مساحة من ارض الدولة المضيفة تخصصها وتقيمها خارج المنطقة الجمركية، ويتم التعامل معها من وجهة نظر التجارة الخارجية، كما لو أنها أجنبية ويسمح لها بحرية التجارة وتداول البضائع (استيراد وتصدير وتخزين ومعالجة البضائع) والتصنيع والخدمات بدون قيود أو رسوم أو ضرائب جمركية أخرى، معمول بها في نطاق المنطقة الجمركية.[1]

تعريف 2: هي جزء من أراضي الدولة المنشاة محدودة ومحصورة بحاجز فاصل توضع فيها البضائع لغايات التخزين والتصنيع مع تعليق استيفاء جميع الضرائب والرسوم المترتبة عليها، هدفها جذب رؤوس الأموال الأجنبية .[2]

تعريف 3: هي مساحة معزولة مخصصة ومسيطر عليها تدار كخدمة عامة أو محجوزة لميناء دخول مزودة بخدمات النقل والتفريغ والفرز والمناوبة وتصنيع وعرض السلع وإعادة الشحن (المائي البري،

[1] محمد قاسم خصاونة، **الاستثمار في المناطق الحرة** ،دار الفكر للنشر و التوزيع ،الأردن ،الطبعة الأولى ،2001،ص19.

[2] جمال الجويدان الجمل، **التجارةالدولية**، مركز الكتاب الاكاديمي ،الأردن ،2006 ،ص 232.

الجوي) أي سلعة أجنبية أو محلية يمكن إدخالها إلى المنطقة دون خضوعهـــا للقوانـــين الجمركية أو دفـــع رسوم مستحقة.[1]

تعريف 4: عرفت اتفاقية كيوتو المناطق الحرة بأنها جزء من الإقليم أو الدولة وتعتبر السلع المنتجة أو المخزنة فيها خارج المنطقة الجمركية وغير خاضعة للرسوم والضوابط الجمركية[2]

وتعرفها لجنة الإحصاء التابعة للأمم المتحدة (L'ONU): المنطقة الحرة هي مجال جغرافي محدودة

ثابتة ومداخله مراقب من طرف مصالح الجمارك، حيث يمكن للسلع القادمة من الخارج عبور الحدود الجمركية دون الخضوع للحدود أو المراقبة، ماعدا تلك التي يمنع دخولها من طرف القانون، ثم نستطيع لاحقا الخروج دون أن تخضع لحقوق أو مراقبة الصادرات، أن السلع من مختلف الأنواع توجه إلى الخارج باستثناء تلك التي يمنع خروجها من طرف القانون.[3]

_ مفهوم البنك الخارجي الجزائري: عرف المناطق الحرة بأنها مجال محصور في محيط جغرافي معين يمارس فيه نشاط اقتصادي واحد أو أكثر، مستثنى كليا أو جزئيا من التشريع الوطني خاصة فيما يتعلق منه بالمسائل الجمركية والضريبية .

[1] بديع جميل قدو، **التسويق الدولي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان ،2009، ص 188.

[2] محمود عبد الحليم قطيشات، **المناطق الحرة وأثرها على الاقتصاد العربي**، ورقة عمل مقدمة في ندوة: مستقبل الاستثمار و التجارة في المناطق الحرة و الاستثمارية و الاقتصادية العربية ،شرم الشيخ مصر ،ديسمبر 2010 ،ص 3.

[3] بلعوز علي واحمد مدني ،**دور المناطق الحرة كحافز لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر –دراسة حالة المنطقة الحرة بلارة–** ، الملتقى الدولي حول اثار انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري و منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،جامعة فرحات عباس ،سطيف ،ايام14/13نوفمبر 2006،ص5.

المطلب الأول: نشأة وتطور المناطق الحرة:

يعود ظهور المناطق الحرة إلى أكثر من ألفي قرن مضت في عهد الإمبراطورية الرومانية، فقد عرفت أول منطقة حرة في التاريخ في جزيرة "ديلوس" في بحر "ايجا" وذلك بفضل وجودها على موقع جغرافي هام يربط تجاريا بين الشرق والغرب وكانت النشاطات في ذلك الوقت مقتصرة على عمليات تخزين البضائع من اجل إعادة تصديرها وتموين السفن .

و نتيجة لقيام الثورة الصناعية ومع ظهور المستعمرات قامت الدول الأوربية بإنشاء مناطق حرة مختلفة في المدن ذات الموانئ لتسهيل حركة التجارة بينها، مستعمراتها ومن أمثلتها:[1]

- قيام انجلترا بإنشاء منطقة حرة في ميناء جبل طارق بالمغرب سنة 1704،وفي مالطا سنة1832،وهونغ كونغ سنة 1841.
- قيام فرنسا بإنشاء منطقتين في الصين سنة 1898، وبجنوب الجزائر إبان الاستعمار(1830_1962).

وخلال القرن 19 استمر إنشاء المناطق الحرة في أوربا حيث أحدثت السلطات الألمانية و الايطالية و الدنمركية وغيرها في الموانئ البحرية المناطق الحرة من بينها هامبورغ عام 1880،تريستا ونابولي عام 1896،غير أن في القرن العشرون بدأت فكرة الموانئ الحرة تنمو بسرعة في أوربا وبلدان شرق أسيا و أمريكا وبإشكال متعددة وأهداف متنوعة ، وبعد الحرب العالمية الثانية عندما أخذت التجارة الدولية في النمو مرة أخرى بخطى سريعة في المواقع الإستراتيجية الهامة في خطوط التجارة الدولية ، وكان الاستخدام الغالب للمناطق الحرة في هذا الوقت في شكل مراكـــز التخزيـــن وإعادة التصديـــر[2].

ومن الأمثلة الناجحة للمناطق الحرة خلال هذه الفترة منطقة قولون في بنما وفي أواخر الخمسينيات وبداية الستينيات بدأ ظهور شكل جديد من المناطق الحرة التجارية لا يعتمد على النشاط التجاري فحسب بل يعتمد على الصناعات التصديرية أي انه يتم التخطيط لاجتذاب جزء من تدفقات الاستثمارات الدولية للاستثمار الصناعي في البلد المضيف.

وقد بدأت المنطقة الحرة شانون عام 1959 في تغيير النمط السائد للمناطق الحرة التجارية في العالم من النشاط التجاري إلى النشاط الصناعي حيث ركزت على إنشاء المشروعات الصناعية التي تستوعب إعداد كبيرة من العمالة وتعمل على صادرات الدولة إلى العالم الخارجي،وخلال الستينيات وبداية السبعينيات بدأت

[1] مراد محمدي، **النظرية العامة للمناطق الحرة**، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2002، ص 23.

[2] نفس المرجع السابق،ص 23.

عدة دول في تنفيذ فكرة إنشاء مناطق تصدير صناعية بغية قيام قطاع تصديري متقدم بها ومن أمثلتها باتان في اليابان و ليباس في ماليزيا.

فالمناطق الحرة للتصدير تطورت عبر الزمن وتطورت طبيعة عملها وتمثل في الوقت الراهن النمط السائد للمناطق الحرة [1].

وقد ظهرت مناطق متعددة الأشكال من المناطق الحرة مثل المناطق الحرة الاستثمارية و المناطق الحرة التكنولوجية ومناطق الاقتصاد الخاصة وغيرها ، وجميعها تعد أدوات السياسة الجديدة التي تستخدم لتحسين و تسهيل التجارة الحرة وفرص العمل و المبـادلات الخارجية ونـقل التكنولوجـيا مـن أهم اختصاصاتها[2].

ويقدر عدد المناطق الحرة في العالم بحوالي 1900 منطقة اقتصادية حرة.

ويمكن إبراز التطور التاريخي للمناطق الحرة حسب التوزيع الجغرافي من خلال سلسلة من الجداول نوجزها في الأتي:

[1] منور اوسرير ،**دراسة نظرية عن المناطق الحرة (مشروع منطقة بلارة)** ،مجلة الباحث ،العدد 2،جامعة بومرداس ،2003 ،ص 40.

[2] محمد قاسم خصاونة ،مرجع سابق ،ص 18 .

الجدول رقم (1): المناطق الاقتصادية الحرة في أسيا:

البلد	عدد المناطق	تاريخ بدء النشاط
سنغافورة	22	1819
هونغ كونغ	2	1842
تايوان	3	1965
ماليزيا	14	1971
كوريا الجنوبية	3	1971
اندونيسيا	1	1973
الصين الشعبية	18	1979
تايلاند	1	1981

المصدر: محمدي مراد، النظرية العامة للمناطق الاقتصادية الحرة، دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن،2010، ص 24.

الجدول رقم (2): المناطق الاقتصادية الحرة في أمريكا ألاتينية.

البلد	عدد المناطق	تاريخ بدء النشاط
باهماس	2	1960
المكسيك	17	1965
البرازيل	1	1967
جمهورية الدومينيك	4	1969
هاييتي	2	1970
جاميكا	2	1970
السلفادور	2	1974
الشيلى	1	1978

المصدر: محمدي مراد، النظرية العامة للمناطق الاقتصادية الحرة، دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن،2010، ص 26،27.

الجدول رقم (3): المناطق الاقتصادية الحرة في إفريقيا.

البلد	عدد المناطق	تاريخ بدء النشاط
انغولا	1	1961
تنزانيا	4	1967
جزر موريس	1	1971
السنغال	1	1974
ليبريا	1	1975
الطوغو	1	1977
ساحل العاج	1	1980
الزائير	1	1981

المصدر: محمدي مراد، النظرية العامة للمناطق الاقتصادية الحرة، دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن،2010، ص 27.

المطلب الثالث: المفاهيم المشابهة للمناطق الحرة:

هناك عدة صور وأشكال تتشابه مع المناطق الحرة في بعض خصائصها ومميزاتها نذكر منها: [1]

أولا: الأسواق الحرة: هي الأماكن التي تعرض فيها السلع الاستهلاكية الأجنبية تامة الصنع غير الخاضعة للضرائب والرسوم الجمركية، بغرض بيعها للأفراد العابرين للمطارات والموانئ البحرية وذلك لسد احتياجات هؤلاء الإفراد من هذه السلعة وتعتبر هذه الأماكن دوائر جمركية، وتقع تحت الإشراف الجمركي الكامل، وقد تم عرض بعض السلع الوطنية غير خالصة الضريبة في تلك الأسواق بغرض فتح أسواق لها والحصول على قدر مناسب من العملات الحرة.

ثانيا: النقاط الحرة (الشركات): وهنا يجب التفرقة بين المناطق الحرة والشركات، ووجه التشابه هو التنظيم الداخلي فقط، بعض التشريعات أخذت إجراءات تسمح بإقامة مؤسسات وشركات محلية وذلك حسب لنشاط أو المقر وهي شركات إنتاجية تنتج سلعا عينية ونظام **(OFFSHORE)** يكون حسب اختيار الشركة التي تعتبر مقيمة إذا كان امتلاك رؤوس الأموال من طرف غير المقيمين يفوق نسبة محددة فان النشاط يوجه للتصدير مع السماح بالتسويق إلى السوق المحلي بنسبة معينة.

ثالثا: الجنات الجنائية: هي مكان يلجئ إليه المستثمرون الأجانب بغية الاحتماء فيه من الضرائب الثقيلة التي تفرضها عليهم أوطانهم الأصلية حيث يتم إعفاء هؤلاء المستثمرين من الضرائب الجزافية المستمرة تحت غطاء "شركات غير المقيمين " وهذه الامتيازات تجلب كل الشركات التجارية والشركات سريعة الزوال التي تتعامل مع السلع ماديا وإنما تكون معاملاتهم حسب المكانة في السوق أو عملية (بيع وشراء) عن طريق الهاتف والفاكس.

ويقصد بها أيضا: إقليم وطني يعطي الأشخاص الطبيعيين والمعنويين امتيازات جبائية تسمح لهم عموما بالتخلص من الضرائب التي تفرضها عليهم أوطانهم الأصلية أو على الأقل الاستفادة من نظام جبائي أكثر امتيازا مما هو عليه في أوطانهم خاصة فيما يتعلق بالضريبة على الدخل.

رابعا: النظم الجمركية الخاصة: مراعاة لاعتبارات مختلفة وحتى يكون تنفيذ القواعد الجمركية عقبة سبيل تداول السلع والتجارة الدولية، فقد وضعت عدة نظم لتحقيق هذه الأهداف تتبعها معظم الدول وتسمى بالنظم الجمركية، وذلك خروجا عن النظام الجمركي العام.

[1] اوسرير منور،**المناطق الحرة في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية** ،مرجع سابق ص 39 .

المبحث الثاني: أنواع وأهداف وخصائص المناطق الحرة.

عرف العالم على مر العصور والأزمنة عدة إشكال وصور للمناطق الحرة وتعددت مسميات وأنواع المناطق الحرة تبعا للأهداف التي يرجا تحقيقها والخصائص التي تتمتع بها، وطبيعة مختلف الأنشطة المقامة فيها.

المطلب الأول: أنواع المناطق الحرة.

تعددت أنواع الناطق الحرة حيث يرجع تصنيفها إلى عدة مجموعات وذلك حسب عدد النشطات المقامة فيها ونوعية الأنشطة الممارسة فيها وكذلك عدد الدول الأعضاء في إنشاء المناطق الحرة ويمكن إيجازها في ثلاثة مجموعات كالاتي:

أولا: حسب عدد النشطات المتواجدة فيها.

وتنقسم بدورها إلى المناطق العامة والمناطق الحرة الخاصة:[1]

1) **المناطق الحرة العامة:** تتسم بحرية النشاط الاقتصادي لجميع التجار والشركات والمؤسسات والهيئات الاقتصادية التي يسمح لها بممارسة نشاطاتها سواء كانت التجارية أو المالية أو الصناعية.
2) **المناطق الحرة الخاصة:** هي تلك المناطق التي تنشا داخل الدوائر الجمركية أو دخل البلاد، تهدف إلى إقامة مشروع واحد لأغراض صناعية، التخزين أو لأي عملية أخرى ويتم تحديد القوانين الخاصة لهذا المشروع.

ثانيا: حسب نوعية النشاط الممارس فيها.

وتنقسم بدورها إلى مناطق حرة تجارية ومناطق حرة صناعية ومناطق حرة خدمية.

1) **المناطق الحرة التجارية:FREE TRADE ZONE** يقوم نشاط المنطقة الحرة التجارية على استيراد السلع من خارج البلد أو من داخله بغرض تصنيعها وبيعها في الوقت المناسب، وقد تجري عليها (أي البضائع) بعض العمليات البسيطة التي يرخص بها عادة في المستودعات، والتي تتناول شكل البضاعة دون المساس بجوهرها، كالفرز التعبئة والتغليف أو المزج والخلط إلى غير ذلك من الإعمال التي من شانها المحافظة على طبيعة البضاعة نفسها.[2]

[1] بلعوز على واحمد مدني، مرجع سابق، ص 7.
[2] محمد قاسم خصاونة، مرجع سابق، ص 22.

وتأخذ المناطق الحرة التجارية عدة إشكال مختلفة نذكر منها: [1]

أ) **الميناء الحر:** هي منطقة حرة تجارية بحرية من ميناء ما من خلال مساحة أرضية أو بحرية أو منهما معا حيث تستثنى من الإقليم الجمركي على نحو يمكن للبضائع الأجنبية أن تدخله دون أن تخضع لأية رقابة آنية أو لاحقة.

ب) **المحلات الحرة:** هي مناطق اقتصادية حرة تجارية متخصصة في عماليات البيع بالتجزئة، دون أداء جمركي نجدها بالموانئ والمطارات، تقترح على المسافرين عدد معين من المواد، غالبا ما تكون عليها رسوم ثقيلة داخل الإقليم الجمركي.

2) **المناطق الحرة الصناعية FREE INDUSTRIAL ZONE:** تكون المنطقة الحرة الصناعية عادة خارج أي معوقات جمركية وتفضلها المؤسسات الاستثمارية، فيما يخص المستوردات من السلع الوسطية وإعفاءات ضرائب الشركات بالإضافة إلى البنية التحتية وعدم خضوعها لأية قيود، ومحددات صناعية قد تكون موجودة داخل البلد[2].

وتأخذ المناطق الحرة الصناعية شكلين أساسيين[3]:

أ) **المناطق الحرة الصناعية للتصدير:** واحدة من المتغيرات الحديثة نسبيا للمنطقة الحرة الصناعية حيث تعتبر شكلا متطورا لها تتوفر على كافة المباني والتجهيزات، إضافة لمجمل الخدمات التي تحتاجها عمليات الصناعة مثل تحويل المواد الأولية والوسطية المستوردة إلى منتجات مصنعة موجهة للتصدير وأحيانا للسوق المحلي بأداء جمركي بسيط، أن المنطقة الحرة للصناعات التصديرية توجد ماديا أو إداريا خارج الحدود الجمركية إنتاجها موجه للتصدير كما أن الغرض من الحوافز التي تمنحها والخدمات التي توفرها يتمثل في جلب المستثمرين.

ب) **المنطقة الحرة للمؤسسات أو للشغل:** تمثل الاستعمال الأكثر حداثة لمفهوم المناطق الحرة يرجع أصلها التاريخي إلى سنة 1980 وفقا للقانون التي أقرته الغرفة البريطانية يوجد هذا النوع من المناطق في الدول الصناعية نظرا لمتطلبات إنشاءها فهي تتوفر على كل التجهيزات الضرورية للمؤسسات التي تقام بها، تهدف إلى تحريك وتنشيط الحياة الاقتصادية في المدن والمراكز الصناعية من خلال الحفاظ على النشاط المهدد أو تعويضه بأنشطة مختلفة.

---

[1] مراد محمدي، مرجع سابق، ص ص 51.49.0

[2] محمد قاسم خصاونة، مرجع سابق، ص 22.

[3] محمدي مراد، مرجع سابق، ص 59.

3) **المناطق الحرة للخدماتSERVICE FREE ZONE** : يعتبر هذا النوع من المناطق الحرة من الأنواع التي ظهرت حديثا، ويشمل منطقة معالجة المعلومات ومنطقة الخدمات المالية ومنطقة التجارة الحرة.[1]

وتنقسم المناطق الحرة للخدمات إلى نوعين: مناطق حرة مالية ومناطق حرة جبائية.

أ) **المناطق الحرة المالية:**

وتظم المناطق الحرة البنكية والمناطق الحرة للتأمين[2]:

- ✓ **المناطق الحرة البنكية:** يعرفها كل من (CHARTLES ALBERT MIVHATET و DIMITRI) CAMIDISبأنها مختلف العماليات البنكية تتم بالعملات الصعبة ما بين الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين غير المقيمين التي من بينها على الأقل واحدة عبارة عن بنك خارجي أو بنك وطني مرخص له بصفة خاصة العمل وفق نظام المناطق الحرة البنكية.
- ✓ **المناطق الحرة للتامين:** لشركات التامين نفس صيغة البنوك فهي الأخرى متواجدة بالساحات المالية الحرة، تستفيد من تعطيل القوانين والضريبة على أنشطتها.

ب) **المناطق الحرة الجبائية:** هي عبارة عن بلدان أو أقاليم تمنح للأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين فيها نظاما جبائيا تفضيليا مقارنة بالبلدان المجاورة أو بالمعدل العام عبر العالم، يستفيدون بموجبه بمزايا ضريبية تمكنهم من التهرب من الضرائب في بلدانهم الأصلية أو الاستفادة من نظام ضريبي أكثر تحفيزا لاسيما فيما يخص الضريبة على المداخيل.

ثالثا: حسب عدد الدول الأعضاء فيها:

وتنقسم بدورها إلى:

أ) **مناطق حرة وطنية:** وهي تخص دولة واحدة فقط حيث تنشا في حدود إقليمها السياسي.

ب) **المناطق الحرة الدولية:** هذا النوع من المناطق الحرة في انخفاض متزايد على اعتبار أنها غالبا ما تتقرر عن طريق اتفاقيات السلام أو اتفاقيات رسم الحدود، ناهيك على أن المدة المقررة لها عادتا ما تكون محدودة، وهذا النوع ينظر له على انه احد أدوات العمل الاقتصادي المشترك على الصعيدين الإقليمي

[1] محمد قاسم خصاونة، مرجع سابق، ص23.

[2] محمدي مراد، مرجع سابق، ص ص 64. 67 .

و العالمي، حيث تقام مشاريع بين دولتين أو أكثر من قبل القطاع العام و الخاص تعمل ضمن مفهوم وفلسفة المناطق الحرة.

المطلب الثاني: خصائص المناطق الحرة:

تتعدد خصائص المناطق الحرة وتختلف باختلاف نوع المنطقة سواء كانت تجارية أو صناعية أو خدمية كما أنها تشترك في عدة مميزات أبرزها[1]:

1. **النظام الجبائي المرن:** الخاصية الأساسية للمناطق الحرة تكمن في النظام الجبائي المرن الذي يخضع إليه المتعاملون وكذلك العمليات التي يمارسونها داخل المنطقة، فهي تمنح امتيازات في إطار الإجراءات المحفزة في مجال الاستثمار وبالخصوص من الناحية الجبائية، على غرار المحيط الاقتصادي الدولي، أو الإقليمي الذي تنتمي إليه وهذه الامتيازات ما هي إلا وسيلة لجذب المتعاملين الاقتصاديين الأجانب لاستثمار رؤوس أموالهم داخل المنطقة الحرة.
2. **المساواة:** كل المستثمرين أو المتعاملين الاقتصاديين سواء كانوا أجانب أو محليين لهم نفس الحقوق والواجبات داخل المنطقة الاقتصادية الحرة فالحوافز والضمانات الممنوحة يشغلها ويستفيد منها كل الطرفين معا.
3. **غياب المشاكل الإدارية:** أن مختلف العمليات التي تتم في المنطقة الحرة لا تخضع إلى عراقيل إدارية في التسيير حيث أن الإجراءات الإدارية داخل المنطقة يجب أن تتم بصفة سريعة وبسيطة دون تعقيدات ومشاكل في نوعية التسيير.
4. **الشمولية والعالمية:** وهي تفتح المناطق الاقتصادية الحرة على مجالات الاستثمار الخارجي لكل المتعاملين الاقتصاديين الذين يرغبون في إقامة مشاريعهم الاستثمارية في هذه المناطق، بالإضافة إلى هذا فان الدولة المضيفة لا تأخذ بعين الاعتبار الجنسية الأصلية لرؤوس الأموال المستثمرة من طرف المتعاملين الاقتصاديين في المنطقة الحرة.

بالإضافة للخصائص السابقة نجد عدة خصائص أخرى نذكر منها[2]:

- تتمتع العماليات التجارية والمالية في المناطق الحرة بالسرية ومحمية قانونيا وقضائيا عن طريق السوابق القضائية.

[1] منور اوسرير، المناطق **الحرة في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية**، مرجع سابق، ص 102.
[2] محمدي مراد، مرجع سابق، ص ص 72.71.

- وجود نظام بنكي جد متطور، يسمح بإنجاز سريع وسهل لمجمل العمليات التجارية داخل وخارج المنطقة، دون الاصطدام بأنظمة قانونية مقيدة.
- وجود وسائل اتصال تعمل في ظروف جيدة.
- غياب الرقابة على المبادلات.
- تمتع المنطقة الحرة بالجرأة والمبادرة الهادفة المتواصلة في اعتماد تشريع تحفيزي لجلب رؤوس الأموال واستقطاب الرأسماليين.
- وجود اتفاقيات ضريبية لأجل تفادي الازدواج الضريبي.

المطلب الثالث: أهداف المناطق الحرة.

أن مختلف الأهداف التي تسعى المناطق الحرة الاقتصادية إلى تحقيقها هي[1]:

- المساهمة في انتعاش الاقتصاد المحلي بشكل عام بتنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة كالمصارف، خدمات التامين والنقل بكل أنواعه.
- جذب رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية من اجل استثمارها محليا في العديد من المشروعات الاقتصادية وخاصة الصناعية.
- زيادة الموارد المالية الحكومية من خلال الرسوم المفروضة على الشركات وأجور العمال، إضافة إلى عوائد الإيجارات.
- إيجاد مصادر جديدة لدخل القومي عن طريق زيادة الصادرات والقيمة المضافة، واستغلال المواد الخام في حالة توفرها محليا.

وتختلف أهداف المناطق الاقتصادية الحرة حسب وجهات نظر الباحثين إلى عدة أهداف أخرى نذكر منها[2]:

- تسريع عملية النمو الاقتصادي للنهضة الاقتصادية في البلد.
- تطوير الجهاز الإنتاجي والصناعة الوطنية عن طريق مساهمة الصناعة الوطنية في توفير احتياجات مشروعات المنطقة الاقتصادية الحرة من مستلزمات الإنتاج المحلية.

[1] محمدي مراد، مرجع سابق، ص 75.

[2] محمد علي عوض الحرازي، الدور **الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات**، مشروعات حلبي الحقوقية، لبنان ،2007، ص 42.

ونجد كذلك من الأهداف ما يلي:[1]

- فتح مصادر جديدة للنقد الأجنبي عن طريق تصدير الخدمات كعنصر العمل وتأجير الأراضي والمباني والمنشاة.
- توسيع نطاق التجارة الخارجية باجتذاب التجارة العابرة إلى المنطقة الحرة الاقتصادية لتصبح مركز يعاد منه التصدير لمختلف دول العالم.
- إيجاد فرص عمل جديدة والمساهمة في مكافحة البطالة عن طريق خلق فرص عمل في الصناعات والشركات المتواجدة بصورة مباشرة في المناطق الحرة.
- تدريب عمالة صناعية ماهرة للتعامل مع التطور التكنولوجي الحديث.
- الاستفادة من الموقع الجغرافي الذي تتميز به الدول خلال تحويل المنطقة الحرة فيها إلى مركز تجاري عالمي لتسويق الصادرات الى الأسواق المجاورة وغيرها.

ونجد أيضا[2]:

- زيادة حركة التبادل التجاري، وزيادة حجم الصادرات وموارد النقد الأجنبي.
- استثمار الموارد الطبيعية والبشرية.
- تنمية المنطقة المحيطة بها مشروع التكامل الخلفي.
- مصدر لصناعات جديدة وتوفر مدخلات لعماليات تصنيع الصادرات.
- مصدر دائم للأفكار الجديدة التي تساعد على التكيف مع اقتصاد السوق.
- تعزز دور الموانئ وتزيد من إرادتها وخفض تكاليف الإنتاج ونقل البضائع من الخارج إضافة إلى اختصار الجهد والوقت.

ومن خلال ما سبق دراسته في المبحث الثاني يمكن إبراز أنواع وخصائص وأهداف المناطق الحرة في الجدول التالي:

[1] صلاح زين الدين، اقتصاديات **التصدير والمناطق الحرة**، دار النهضة العربية، الطبعة الاولى، القاهرة ،2000، ص ص 90.89.

[2] منى الحنيطي، فلسفة **المناطق الحرة ودورها في تفعيل القطاع الخاص بإنشاء المناطق الحرة الخاصة و المشتركة**، ورقة عمل مقدمة في ندوة مستقبل الاستثمار و التجارة في المناطق الحرة الاستثمارية والاقتصادية العربية، شرم الشيخ، مصر، ديسمبر 2010، ص 4.

الجدول رقم (4): جدول يبين أنواع وأهداف وخصائص ومزايا المناطق الحرة.

المناطق الحرة التجارية			المناطق الحرة الصناعية		المناطق الحرة للخدمات	
نوع المنطقة	الميناء الحر	المحلات الحرة	مناطق صناعية للتصدير	مناطق الحرة للمؤسسات	المناطق الحرة للمعلومات	المناطق الحرة المالية
الخصائص	مدينة كاملة أو مقاطعة	مقاطعة أو محافظة كاملة	منطقة مسيجة أو موقع صناعي ذا حدود معينة	جزء من المدينة أو مدينة بأكملها	جزء من المدينة أو منطقة داخل منطقة حرة	جزء من مدينة أومنطقة داخل منطقة حرة
الأهداف الاقتصادية	تطوير مراكز تجارية وقاعدة اقتصادية متنوعة	التخلص من المقيدات ذات استثمار القطاع الخاص إلى منطقة معينة	تطوير الصناعات التصديرية	النهوض بالمناطق الأقل تطورا	تطوير مراكز المعالجة للمعلومات	تطوير الخدمات البنكية خارج حدود الدولة،
الحوافز الضرائب الرسوم الجمارك	تسهيل إنشاء الأعمال، حدود دنيا من الضريبة والمحددات القانونية، تسهيلات بالنسبة لأنظمة التوظيف وسعات العمل الإضافية	ضرائب ورسوم منخفضة أنظمة عمل بضوابط اقل فيما يتعلق بالعمولات وتحويلها إلى ميزات مخصصة، العمل على عدم وجود اتحادات أو نقابات عمالية في تلك المناطق	تسهيلات في الضرائب على الأرباح في الأنظمة ، تسهيلات في الضوابط على العمولات، حرية تحويل الأرباح، الحد من حرية إنشاء النقابات والاتحادات العمالية، إعفاء لمدة 15 سنة كحد أقصى من مختلف أنواع الضرائب والرسوم	تقدم المنطقة إجراءات تسجيل سهلة، إعفاءات ضريبية، تقليل متطلبات التسجيل، منع إنشاء نقابات العمال واتحاداتهم، ضمانات حكومية تسمح بحرية توظيف العمال أو طردهم	فض الاحتكار على الاتصالات الوصول إلى خدمات إنتل سات بسعر السوق، سلطة خاصة تدير علاقات العمل، والضغط على إمكانية إنشاء نقابات واتحادات عمالية	تسهيلات ضريبية، السرية في الأنظمة وانتقال رؤوس الأموال، حرية تحويل الأرباح إلى مكان أخر
النشاطات النموذجية للمنطقة	التجارة، الخدمات ، الصناعة ، البنوك	التجارة، الخدمات ، الصناعة ، البنوك	الصناعة الخفية وإنتاج البضائع والسلع	مختلف أنواع النشاطات	معالجة المعلومات وتطوير البرمجيات	الخدمات المالية
أمثلة نموذجية	هونغ كونغ في الصين، سنغافورة، باتان، لابون وماكو	المقاطعات الجنوبية في الصين بما فيها هانيان وشنزن	ايرلندا، تايوان ماليزيا، مورتيس، جمهورية الدومينيك	اندونيسيا، السنغال	بنغالور في الهند، دول الكاريبي	البحرين، دبي، تركيا

المصدر: محمد قاسم خصاونة، الاستثمار في المناطق الحرة، دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن ،2010، ص25.

المبحث الثالث: مقومات ومعيقات المناطق الحرة واهم الامتيازات التي تقدمها.

نجد انه عند إنشاء أي نظام أو كيان اقتصادي في أي دولة يجب أن تتوفر فيها عدة شروط لإقامة هذا النظام ولأجل الوصول إلى الهدف من إنشاءها لابد من توفر مجموعة من المقومات ومنح بعض الامتيازات التي تشجع وتدفع المستثمرين للاستثمار في المناطق الحرة وتجعلها ناجحة وعدم توفر هذه المقومات والامتيازات فذلك سيعود بالسلب ويؤدي إلى مجموعة من المقومات.

المطلب الأول: مقومات إنشاء المناطق الحرة.

لإنشاء أو استحداث منطقة حرة في بلد ما، لابد من توفر مجموعة من المقومات نذكر منها:

أولا : المقومات السياسية: أن قرار إنشاء منطقة حرة في بلد ما هو إلى قرار سياسيا قبل أن يكون قرارا اقتصاديا أو تشريعيا ،لذا يجب التوافق في المصالح و السياسات وعدم التعارض بين استراتيجيات البلد المضيف و الشركات دولية النشاط المدعوة للاستثمار في المنطقة الحرة المراد إنشاءها ،إذا أن معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعود إلى الشركات متعددة الجنسيات، وهو ما يمكنها من الامتداد و الاستحواذ على الأسواق و بالتالي لا يمكن تدفق استثمار أجنبي إلى منطقة حرة في بلد ما لم تكن استراتيجيته الاقتصادية متوافقة مع استراتيجية الدولة المضيفة أو على الأقل توفر نقاط التقاء مصالح وضمانات كافية بحيث تؤدي إلى زيادة مقدرتها التنافسية وتعظيم إرباح استثماراتها لأطول مدة ممكنة و بأقل المخاطر.

وان انعدام الاستقرار السياسي يزيد من درجة المخاطر وعدم اليقين التي يتعرض لها رأس المال المستثمر الذي يعتبر معرقل للاستثمار.

إلى جانب انعدام الاستقرار السياسي فإننا نجد أن البيئة السياسية الملائمة للاستثمار تتطلب سيادة الممارسات الديمقراطية (حرية الصحافة استغلال القضاء الشفافية والتعددية) باعتبارها ضرورية للتنمية الاقتصادية [1]

وبالتالي نجدان الاستقرار لاقتصادي والسياسي يعدان أهم عامل لجذب الاستثمارات الأجنبية للمناطق الحرة.[2]

ثانيا : المقومات البشرية :تتمثل في ضرورة توفر الأيدي العاملة الماهرة و المؤهلة للعمل في الشركات و المشروعات الاستثمارية التي تقام في المنطقة الحرة الرخيصة نسبيا، وثمة عاملان لهما أهمية كبيرة في تقويم قوة

[1] قاسم خصاونة محمد، مرجع سابق، ص ص 79.78.

[2] محمدي مراد، مرجع سابق، ص 94.

العمل من وجهة نظر الشركات الدولية النشاط وهما المهارات و المرونة ،فالأولى تشكل موردا رئيسا في عصر المعلوماتية فيما تعني الثانية (المرونة) سرعة التحرك وحرية الانتقال من العمل إلى المشروعات المقامة في المنطقة الحرة ،وهذا ما يتطلب من المشروعات المقامة داخل الدولة أن يكون لديها بدائل لمواجهة هذا الانتقال وتكون قادرة على توفير حوافز تجعل العاملين فيها لا يضحون بها الأمر الذي يجعل الشركات العاملة في المناطق الحرة تبحث عن قوى العمل الجديدة من مخرجات المؤسسات التعليمية المنخرطة حديثا في سوق العمل [1].

ثالثا: المقومات التشريعية: تتمثل في الأساس القانوني لإنشاء المنطقة الحرة وإدارتها و المزايا و الحوافز التي توفر للمستثمرين بالإضافة إلى ضرورة الثبات النسبي لقوانين الدولة المضيفة ووضوحها فيما يتعلق بالمصادرة التأميم التقاضي و التحكيم والتامين و التعامل مع الاستثمارات الأجنبية وتسجيل الشركات وتحديد أنظمة العمل و أنظمة البنوك وشركات التامين وتوفر نظم قضائية كفئة تحمي سلطة القانون بما في ذلك حقوق الملكية الخاصة وينبغي أيضا توفر الأطر التشريعية و التنظيمية التي تمنع الاحتكار سواء في القطاع الخاص أو العام وتحد من الفساد الإداري وتعزز الانفتاح و المنافسة و الالتزام القوي بالمسائلة العامة وإقامة نظام رقابي يتسم بالعدالة و الشفافية و الفعالية [2].

كما انه يجب على الإدارات المحلية أن يكون لديها روح الإعمال _عقلية رجل واحد_ ذلك أن النظام الجمركي والضريبي يجب أن يطبق بذكاء وحكمة سيما وان المستثمرين يمكن أن لا يطلبوا بان يكون التشريع مرن كثيرا وإنما تطبيقه لا بدا أن يتم بذكاء.[3]

ربعا: المقومات الجغرافية و البيئية: و التي تتمثل في قرب الموقع المراد إشهاره كمنطقة حرة من خطوط التجارة الدولية ،لذا ترتكز اغلب المناطق الحرة في العالم في الموانئ البحرية أو بالقرب منها أو قرب المطارات أو على الحدود قريبا من الأسواق الإقليمية أو الدولية ،بهدف خفض تكاليف النقل،أن احد العوامل الهامة التي تدفع الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في البلدان النامية هو الانخفاض النسبي في تكاليف النقل و اختزال الوقت اللازم له خاصة وانه يمثل نسبة عالية من تكلفة المنتج النهائي في الدول المصنعة [4].

[1] محمد قاسم خصاونة، مرجع سابق، ص 80.
[2] المرجع نفسه، ص 80.
[3] محمدي مراد، مرجع سابق، ص 96.
[4] محمد قاسم خصاونة، مرجع سابق، ص 80.

خامسا :المقومات الاقتصادية: و تتمثل في توفر اقتصاد كلي مستقر نسبيا ومتحرر من التدخلات الحكومية ويمثل بمعدل نمو جيد ونظام مالي فعال يوفر على إشراف وضوابط عمل البنوك والأسواق المالية و المؤسسات المالية الأخرى و الالتزام بنظم المراجعة و التدقيق وفقا للمعايير الدولية ،يمتلك مزايا نسبية وتنافسية في مجال الخدمات ،توفر الطاقة الرخيصة و السوق الواسعة ،تطور درجة استيعاب المعلومات و التقنيات الحديثة كما تعكس مؤشرات التعليم و التنافسية لأسواق واسعة وكبيرة ذات قدرة شرائية وموقع استراتيجي يطل على أسواق كبرى وقريب من خطوط التجارة الدولية الذي يسمح بخفض تكاليف النقل .

المطلب الثاني: معيقات المناطق الحرة.

هناك العديد من العوامل التي تعيق نجاح وتطور المناطق الحرة وتؤثر عليها بالسلب ونجد نوعين من العوامل للمعوقات منها المعوقات الداخلية والمعوقات الخارجية:[1]

أولا: المعوقات الداخلية:

وتتمثل في كل من المعوقات الاقتصادية والمالية والتشريعية والإدارية والمعوقات المتعلقة باليد العاملة

1) **المعوقات الاقتصادية والمالية:** ونجد فيها ما يلـي:

- عدم وضوح أو استقرار سياسة واستراتيجية الدول المضيفة في تعاملها مع المنطقة الحرة، الأمر الذي يؤدي بالمستثمرين لتوخي الحذر لتجنب أي اجراءات مفاجئة تتخذها الدولة فيما يتعلق بتلك المناطق.
- عدم القدرة أو الامتناع عن تقديم قروض للمشروعات العاملة بالمناطق الحرة من طرف مؤسسات الدولة المضيفة أو ارتفاع سعر الفائدة عليها.
- ارتفاع تكلفة تشغيل المشروعات العاملة في المناطق الحرة ووضع قيود أمام توسعاتها المستقبلية ما يجعل الاستثمار بها قصير الأجل.
- الافتقار للبنية التحتية مثل الموانئ والطرق ما يؤدي لصعوبة التواصل مع الداخل والخارج.

2) **المعوقات التشريعية:** نجد فيها كل مما يلي:

- تعدد التشريعات المنضمة للاستثمار في المناطق الحرة وتضاربها، الغموض وعدم الوضوح الذي يشوب بعض نصوصها التعديل، وتغيير للقوانين المنظمة للاستثمار بالمناطق الحرة أو خارجها ما يجعل المستثمرين في قلق دائم.

[1] لبعل فاطمة، المناطق **الحرة العربية ودورها في تنمية التجارة لعربية البينية**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات شهادة الماجستير علوم اقتصادية، جامعة بسكرة ،2012/2011، ص ص 65.64.

- صياغة التشريعات المنظمة للاستثمار في المناطق الحرة دون مراعاة الجوانب الاقتصادية المتعلقة بها ما يؤدي نتائج سلبية على الاستثمار بهذه المنطقة.
- إلية تسوية منازعات الاستثمارات، مثل طول المدة الفصل في القضايا، التهاون في تنفيذ الأحكام وتفضيل الجانب المحلي على الجانب الأجنبي.

3) **المعوقات الإدارية:** وتشمل ما يلـــي:

- البيروقراطية الحكومية التي يتعرض لها المستثمر عند الترخيص لمشروعه أو في الإجراءات الأخرى، ما يضيع وقت المستثمر ويؤثر على قدرة المنطقة على جذب الاستثمارات.
- المحسوبية والمجاملة في تعيين القيادات الإدارية في تلك المؤسسات دون مراعاة عامل الكفاءة غير العملية للقيادات غير الكفء.
- الفساد الإداري وإخلال العاملين بالمؤسسات الحكومية التي يتعامل معها المستثمر باعتبارات النزاهة والأمانة.

4) **المعوقات المتعلقة باليد العاملة:** وتتمثل في الاتي:

- عدم توفر يد عاملة قليلة التكلفة وماهرة كافية بالدول المضيفة.
- تفضيل العمل في المؤسسات الحكومية للامتيازات المالية والوظيفة على العمل بالمناطق الحرة.
- التأثيرات السلبية لممارسة بعض النقابات العمالية التي تشغل المستثمر عن تطوير الإنتاج وعملياته.

ثانيا: المعوقات الخارجية:

وهي جل المعوقات التي تكون خارج نطاق الدولة المضيفة أهمها:[1]

- التأثيرات التي يمكن أن تترتب على التطورات الاقتصادية العالمية.
- التكتلات الاقتصادية وانعكاسات تعاملات بعض دولها على السلع التي يتم إنتاجها في المناطق الحرة المقامة بدول المنتمية لتكتلات اقتصادية تعاني من عدم اعتراف الدول الأعضاء الأخرى في نفس التكتلات بمنتجات المناطق الحرة للدولة المضيفة كبلد ما.
- دعم بعض الدول لصناعات معينة يؤثر على الصناعات المماثلة بالمناطق الحرة لغياب المنافسة العادلة
- ندرة المواد الأولية التي تدخل في تصنيع منتجات معينة أو التقلب المستمر وغير متوقع في أسعارها في السوق العالمية كارتفاع أسعار النفط.

[1] لبعل فاطمة، مرجع سابق، ص 66.

- الأوضاع السياسية والإقليمية والنزعات المسلحة التي ترفع من مستوى المخاطر التي تتعارض لها الاستثمارات، وتسبب في رفع تكلفة التامين عليها.
- المقاطعات السياسية والاقتصادية كمقاطعة بعض الدول العربية للمنتجات الإسرائيلية ومنتجات الشركات المتعاملة معها.

تقارب المناطق الحرة في الدول المختلفة متقاربة جغرافيا ما يؤثر على حجم الاستثمارات التي يتم جذبها لتلك المناطق خاصة في ظل تشابه مناخ الاستثمار والحوافز والتسهيلات والضمانات المقدمة في هذه المنطقة.

ونجد أيضا بعض المعيقات المتعلقة بالمناطق الحرة في حد ذاتها نذكر منها[1]:

- قصر إدارة المناطق الحرة على القطاع العام في بعض الدول.
- ضعف الجهود الترويجية المبذولة.
- عدم وضوح خطط واستراتيجيات إدارة المناطق.
- عدم خلق المزايا التفضيلية بين المناطق.
- الاعتماد على الإعفاءات الضريبية كوسيلة وحيدة لجذب الاستثمارات.
- القيود والتحكمات من قبل مسؤولي المناطق الحرة.

[1] نبيل الجداوي، دور **المناطق الحرة في التنمية الاقتصادية العالمية _حالة مصر_**، ورقة عمل مقدمة الى الملتقى الثاني لإدارة المناطق الحرة وأثر اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والدولية على انشطة المناطق الحرة، القاهرة، ايام 18/17 ماي 2006، ص 11.

المطلب الثالث: المزايا التي تقدمها المناطق الحرة.

تحقق المناطق الحرة العديد من المزايا سواء بالنسبة للدولة أو المستثمرين والمشروعات الوطنية والاجنبية ويمكن تقسيم هذه المزايا إلى قسمين على النحو التالـــي:

أولا: المزايا التي تقدمها المناطق الحرة للدولة:

ويمكن إيجازها في النقاط التالية:[1]

1. تخفيف القيود الجمركية على حركة التجارة وتقليل معوقات انتقال رؤوس الأموال، مما يوفر رؤوس الأموال اللازمة لعملية التنمية.
2. إنشاء بعض الصناعات التي تقوم بالتصدير إلى الخارج، وتتكامل مع المشروعات الصناعية داخل الدولة.
3. توفير فرص عمل للعمالة المحلية وتخفيف حدة البطالة.
4. زيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي من الرسوم والإيجارات التي تدفعها المشروعات داخل المنطقة.
5. زيادة صادرات الدولة الى الخارج، وتخفيف العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات.
6. استقدام تكنولوجيا متطورة، وتدريب العمالة الوطنية عليها الاستفادة منها في تطوير الصناعة المحلية.
7. العمل على زيادة استفادة الدولة من موردها الاقتصادية أو موقعها الاستراتيجي والتي لا تكفل لها إمكانيتها المالية والتكنولوجية والاستفادة منها.
8. العمل على عملية تنمية المناطق النائية أو الأقل تقدما والتي لا يقبل رجال الإعمال على الاستثمار فيها.
9. ضمان توفير مخزون استراتيجي من السلع الهامة في أوقات السلم والحرب، وتجنب حدوث أزمات.

[1] عادل عبد العزيز السن، نحو **اتفاقية عربية لتعظيم الاستفادة من المناطق الحرة العربية وتعزيز الشراكة الاستراتيجية بينها في ضوء احكام اتفاقية منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى**، ورقة عمل مقدمة في ندوة: مستقبل الاستثمار في المناطق الحرة والاستثمارية والاقتصادية العربية، شرم الشيخ، مصر، ديسمبر 2010، ص ص 8.7.

ثانيا: المزايا التي تحققها المناطق الحرة للمستثمرين والمشروعات:

ونوجزها في الاتي:[1]

1. تحقق المناطق الحرة للمستثمرين والمشروعات العاملة بها العديد من المزايا والإعفاءات، خاصة الإعفاءات ألجمركية وإعفاءات الضرائب التي لا تتوفر للمشروعات التي تعمل خارج هذه المناطق الحرة.
2. تسويق إنتاج المشروعات في أسواق الدول المجاورة.
3. الاستفادة من الأيدي العاملة أو مستلزمات الإنتاج قليلة التكلفة في بعض الدول، بما يحقق خفضا لتكاليف وأسعار المنتجات ويرفع القدرة التنافسية لهذه المشروعات.
4. الاستفادة من البنية الأساسية التي تقوم بها الدولة بتوفيرها لهذه المشروعات في المناطق الحرة، بما يساعد على تقليل تكاليف الإنتاج وزيادة الأرباح.
5. زيادة الأرباح الإجمالية للمشروعات من خلال توسيع نشاطها للعمل في الصناعات المغذية والمتكاملة في نشاطها الأساسي في هذه المناطق.

ونجد كذلك من الامتيازات التي تقدمها المناطق لجذب الاستثمارات ما يلي:[2]

1. السماح بإدخال البضائع الأجنبية مهما كان نوعها أو منشأها أو مصدرها إلى المنطقة الحرة وإخراجها منها.
2. السماح بإدخال البضائع الوطنية أو المكتسبة لهذه الصفة بوصفها بالاستهلاك المحلي إلى المنطقة الحرة وتطبق عليها الأحكام النافذة بهذا الشأن
3. إعفاء المشاريع الصناعية المقامة في المنطقة الحرة من ضريبة الدخل على الأرباح لمدة زمنية معينة.
4. إعفاء جميع العمليات التي تتم داخل المنطقة والعقود والوثائق المتعلقة بهذه الأعمال والعمليات بين المستثمرين والشركة أو بين المستثمرين أنفسهم من رسم الطابع وتوابعه.
5. منح شهادات المنشأ للمنتجات المصنعة أو المحولة من المنطقة الحرة من قبل إدارة الشركة وعلى مسؤوليتها بغض النظر عن نسبة التكاليف المحلية لهذه المنتجات.

---

[1] عادل عبد العزيز السن، مرجع سابق، ص 8.

[2] محمد جمال الفاعوري، المنطقة **السورية الاردنية كنموذج للعمل العربي المشترك، ورقة** عمل مقدمة في ندوة مستقبل الاستثمار والتجارة في المناطق الحرة الاستثمارية والاقتصادية العربية، شرم الشيخ، مصر، ديسمبر 2010، ص ص 5.4.

المبحث الرابع: الاتجاهات الجديدة للمناطق الحرة في ظل العولمة.

شهدت الساحة العالمية عدة تغيرات تتجه نحو العولمة من خلال تشكيل كيانات اقتصادية وتكتلات اقتصادية عملاقة زيادة على تعاظم دور نفوذ الشركات متعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي، والتي لعبت الثورة العلمية والتكنولوجية دوراً كبيراً في تكوينها ونموها، مع فتح أبواب المنافسة على مصراعيها، مما أجبرت هذه المتغيرات الدول وخاصة النامية من ضرورة التأقلم مع متطلبات العولمة لأن العالم أصبح قرية صغيرة كما صارت نتائج البحوث العلمية والتكنولوجية هي الأساس الأول لإدخال منتجات جديدة وتطوير المنتجات الحالية، بالإضافة إلى إدخال أساليب إنتاجية جديدة.

المطلب الأول: الأشكال الجديدة للمناطق الحرة.

من خلال المعطيات والتغيرات التي حدثت في الاقتصاد العالمي من جراء الدخول والتوسع في العولمة الاقتصادية والتفتح الكبير الذي أتت بت بالإضافة إلى تشكيل الكيانات والتكتلات الاقتصادية الإقليمية برزت عدة أنواع واتجاهات جديدة للمناطق الحرة.

أولاً: المناطق الصناعية العلمية الحرة:

وهي تهدف إلى جذب الشركات الصناعية التي تتخصص في المنتجات ذات المستوى التكنولوجي المرتفع وتستخدم العمالة ذات المهارات الفنية المتميزة، وكذا الشركات التي تهتم بصورة خاصة بعمليات البحث والتطور في مجال الإنتاج، وقد ظهرت تلك المناطق في سنغافورة وكوريا الجنوبية وتايوان خلال عقد الثمانينات وماليزيا، عندما بدأت تلك الدول في الاهتمام بتنمية الصناعات القائمة على الأساليب العلمية والتكنولوجية الحديثة وكذا الصناعات كثيفة المعرفة والمهارات الفنية. ويشرف على إقامة هذه المناطق إما الحكومة أو الشركات الخاصة أو الجامعات، ويركز نظام الحوافز المطبق على إعفاء أرباح الشركات التي تعطي اهتماما كبيراً لعمليات البحث والتطوير. ويتمثل العائد الاقتصادي من تلك المناطق في تحقيق هدف التقدم التكنولوجي وتشجيع البحث العلمي وربطه بمجالات الإنتاج[1]

[1]ASIAN PRODUCTIVITY ORGANIZATION; **EXPORT PROCESSING ZONES AND SCIENCE PARKS** (2) IN ASIA; (TOKYO; APO 1987) PP 81-151.

ثانيا: المناطق الاقتصادية الحرة الخاصة:

ظهرت أول مرة في الصين وتلعب المناطق الاقتصادية الخاصة دوراً مهماً في التنمية الاقتصادية باعتبارها " نوافذ على العالم الخارجي "،وذكر الاقتصادي الصيني الشهير (Ji Chang Wei) أن هذه المناطق تعتبر إلى حد ما مصفاة بين النظام الاشتراكي في الصين والعالم الرأسمالي، وتسمح لآلية السوق وقانون القيمة أن يلعبا دورهما في ظل توجيه الاقتصاد المخطط الاشتراكي، وتستوعب الأشياء الإيجابية وتطرد الجوانب السلبية للثقافة الغربية فالمناطق الاقتصادية الخاصة تعتبر قنوات واقعة تحت سيطرة بين الاقتصاد الرأسمالي لهونغ كونغ وتايوان ومكاو والاقتصاد الاشتراكي في باقي أنحاء الصين .[1]

وتتركز معظم المناطق الاقتصادية في الصين في جنوب شرقها وأهمها خمس مناطق وهي:

1-منطقة شين جين ومساحتها 327.5 كلم²، وتقع في جنوب مقاطعة قوانغدونج وتتاخم منطقة كولون في جزيرة هونغ كونغ.

2-منطقة شانتو تقع في جنوب شرق مقاطعة قوانغدونج وتنقسم إلى جزئين، لونغهو في الجزء الشرقي لشانتو ومساحتها 22.5 كلم² والقسم الثاني في شبه جزيرة قوانغاو في جنوب شرق شانتو ومساحتها 30 كلم².

3-منطقة تشوهاي مساحتها 121كلم² وتقع في جنوب مقاطعة قوانغدونج وغرب نهر بيرل وتتاخم مكاو في الجنوب.

4-منطقة شيامين مساحتها 131كم² وتشمل جزيرة شيامين التي تقع في مدينة شيامين في مقاطعة فوجيان.

5-منطقة هينان أكبر المناطق الاقتصادية الخاصة في الصين وتبلغ مساحتها 34 ألف كلم² بما يعادل ثلاثة أرباع مساحة سويسرا، وافتتاح هذه المنطقة يعد خطوة كبرى من جانب الحكومة الصينية اتجاه الانفتاح على العالم الخارجي وجزءاً مهماً من إستراتيجية تطوير الاقتصاد الموجه للتصدير على طول المناطق الساحلية في الصين وترتبط هينان بحرياً بكل من تايوان وهونغ كونغ واليابان. والأهداف الرئيسية من إقامة المناطق الاقتصادية الخاصة في الصين هو الإسراع بتصدير السلع المصنعة وتحقيق الاندماج بين العلم والصناعة والتجارة

[1] منور اوسرير، المناطق **الحرة في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية مع دراسة لبعض تجارب الدول النامية دراسة تحليلية**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ،2004_2005، ص 308.

ثالثاً: المناطق الحرة للتسويق:

هو نوع مبتكر للمناطق التخزينية الحرة تندرج في إطار بحث أفضل الأساليب التسويقية لهذه المناطق. حيث أن نظام البضاعة الحاضرة يعد من الأنظمة المثلى لترويج السلع وهذا من خلال توفير السلع والمنتجات بصفة دائمة ومستمرة كمنتج حاضر ذو مواصفات وقليلة الثمن مع الالتزام بمعايير الجودة العالمية لهذه المنتجات من أجل السيطرة على الأسواق الخارجية.[1]

وأهم مثال على ذلك:

تم طرح مجموعة من المناطق التخزينية الحرة في سنة 2004 للسلع والمنتجات المصرية في عدد من الدول الإفريقية والعربية والتي يمكن للمنتجين والمصدرين المصريين استئجار مساحات منها بأسعار ميسرة لعرض منتجاتهم وترويجها في هذه الدول والدول المجاورة لها، وهذا أسلوب يتماشى مع تنمية الصادرات وفتح مجالات تسويقية جديدة أمامها.

رابعاً: المناطق الحرة ثلاثية الأبعاد (الأطراف):

وتعرف بالمناطق الصناعية المؤهلة، وتعتبر حالة خاصة من المناطق التصدير الصناعية الحرة.

اقترح الرئيسي الأمريكي في التاسع من شهر ماي 2003 إنشاء منطقة للتجارة الحرة بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول الشرق الأوسط من خلال عقد اتفاقيات ثنائية بين أمريكا وكل دولة شرق أوسطية.

قدم مفهوم المناطق الصناعية المؤهلة: من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ضمن مبادرة متكاملة لدفع وتطوير العلاقات الاقتصادية بين العرب وإسرائيل في الأساس وقطعت الأردن شوطاً كبيراً في هذا الموضوع وحددت بعض دول منطقة الشرق الأوسط مثل المغرب ومصر كذلك تركيا لتكون محلاً لهذه الاتفاقات.

وينطوي هذا المفهوم على إعطاء فرصة استثنائية للتمتع بحصة في السوق الأمريكي بدون جمارك.

إن المناطق الصناعية المؤهلة تتم بين دولة من دول الشرق الأوسط (لتكن الأردن وهي أول الدول العربية التي تم إنشاء مناطق صناعية مؤهلة بها) والطرف الثاني هو إسرائيل (بالضرورة وكشرط لازم) وبموافقة أمريكا

[1] منور اوسرير، المناطق **الحرة في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية**، مرجع سابق، ص 310.

وتصدر منتجات هذه المناطق إلى السوق الأمريكي دون فرض حصص أو جمارك، وهذا يعني أن منتجات هذه المناطق تتمتع بميزة نسبية في السعر مقارنة بالسلع المماثلة لها والمصدرة إلى أمريكا من دول أخرى.[1]

المطلب الثاني: تخطيط وإنشاء المناطق الحرة.

يمكن إبراز مراحل إنشاء وتخطيط المناطق الحرة من خلال العناصر التالية[2]:

أولاً: الدراسات الأولية قبل إنشاء المناطق الحرة:

لا شك أن إنشاء منطقة حرة لا بد وأن يمر بمختلف مراحل إنشاء المشروعات بدءاً من التمهيد لذلك لدى مختلف المستويات التي يتعلق عملها بشكل مباشر أو غير مباشر بعمل المنطقة ووضع الأفكار الأساسية التي ستقوم عليها المنطقة مثل تعريف المنطقة وأهدافها والمفاهيم المتعلقة بها والآثار المترتبة عند إنشاءها عند التعامل مع الاقتصاد الوطني.

وإنشاء منطقة حرة يتطلب عمل مجموعة من الدراسات التمهيدية حتى يمكن تحديد مدى ملائمة الفكرة لظروف الدولة المضيفة وأهم هذه الدراسات:

- دراسة المنطقة الحرة: وتهدف إلى التعرف على فرص إقامة المنطقة الحرة في الأقاليم الإدارية (الولايات المختلفة) في الدولة.
- دراسات الموارد الاقتصادية: وذلك بغية اكتشاف الفرص التي تؤدي إلى استغلال الإنتاج الطبيعي أو الصناعي في الدولة.
- دراسات الأسواق المالية: بهدف التعرف على أهم فرص الاستثمار التي يمكن الترويج لها في أسواق المال وتتلاءم وطبيعة الموارد الاقتصادية والصناعات القائمة في داخل الاقتصاد الوطني

بعد تحديد فرص الاستثمار في شكل منتجات ذات إمكانية لتصنيفها في داخل نطاق المنطقة الحرة أن يتم عمل محفظة استثمارية كاملة لتعرض على المستثمرين ويعني ذالك البدء في تحويل فكرة إنشاء المنطقة الحرة إلى اقتراح استثماري يتم من خلالها استطلاع آراء المستثمرين المتوقعين، وينبغي الأخذ في الاعتبار أن السلعة التي يتم تسويقها هي الفرص الاستثمارية نفسها والتي تنقسم إلى نصفين متكاملين، يتعلق النصف الأول الاستثمار داخل المنطقة، والنصف الثاني بالاستثمار داخل البلاد بما يخدم الاستثمارات داخل المنطقة.

[1] منور اوسرير، المناطق **الحرة في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية**، مرجع سابق، ص 310.

[2] المرجع نفسه، ص ص 151.144.

فقرار إنشاء منطقة حرة يتطلب عمل دراسة جدوى تمهيدية ودراسات مساعدة قبل الدخول في دراسة الجدوى التفصيلية وأهم ما تتناوله دراسة الجدوى التمهيدية الطاقة الاستيعابية للمنطقة، الموقع ومكان إقامة المنطقة، المصارف العامة وتحليل مالي واقتصادي يوضح بشكل مبدئي جدوى إنشاء المنطقة.

وتشمل الدراسات المساعدة دراسات تسويقية للمنتجات التي يتم إنتاجها في داخل المنطقة دراسة أسواق المواد الخام والمدخلات الأخرى التي ستحتاجها المشروعات العامة في المنطقة دراسات خاصة بالموقع وارتباطه بوسائل النقل المختلفة داخلياً وخارجيا وكذلك دراسات اقتصاديات حجم المنطقة.

ثانياً: تخطيط المناطق الحرة:

يساهم التخطيط في نجاح مشروعاتها وفي تحقيق التنمية الاقتصادية ولذا يجب وضع خطة اقتصادية للتنمية وعدم التعامل مع هذه المناطق بطريقة عشوائية بحيث تعبئ كافة الموارد والخدمات مع تكاثف الجهود نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية المنتظرة من إنشاء المناطق وفي الفترة المحددة. فيجب إتباع الأصول العلمية في إنشاء المناطق الحرة حتى يمكن الانتفاع بالأجزاء المختلفة من المناطق الحرة وذلك بتحديد الأماكن، وأماكن المخازن والخدمات، كما يجب أن تتوافر كافة الخدمات الاجتماعية وأن تكون أجهزة الإشراف على شؤون المنطقة في وضع يسهل منه متابعة وخدمة المنطقة. وكذا يجب أن يراعى فيه التخطيط التوسعات المستهدفة في مساحة المنطقة مستقبلاً حتى لا تحدث اختناقات بين الأحياء الحالية والمستقبلية لمشروعات المنطقة من حيث الأراضي أو المرافق العامة من كهرباء واتصالات وصرف...، بالإضافة إلى ملائمة المرافق بالمنطقة لنوعية الأنشطة التي ستمارس بها من صناعة خفيفة أو متوسطة أو ثقيلة أو تجارية أو خدمية أو خليط من الأنشطة. " ويجب أيضا أن تراعى عروض الشوارع بحيث تستوعب حركة المرور الداخلية وأطوال السيارات النقل وجراراتها وأماكن الانتظار الكافية وأن تتخلل المنطقة مساحات مناسبة مغطاة بالحشائش والأشجار كما يراعى أن تحاط المنطقة بحزام من الأشجار يحمي المصانع المنشأة بها من الأتربة والعواصف الرملية". وبالإضافة إلى تحديد الأماكن الخاصة بالمنافذ الجمركية وإحاطة المنطقة بالأسوار أو بخنادق محفورة للتحكم في الرقابة والأمن.[1]

[1] منور اوسرير، **المناطق الحرة في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية**، مرجع سابق، ص 145.

ثالثاً: الاستقرار السياسي والاقتصادي:

ولعل أهم عامل الذي يركز عليه المستثمر عند اتخاذه قراراً للاستثمار هو مدى توفر الأمان والطمأنينة والاستقرار السياسي والاقتصادي وقد اتفقت في ذلك الدراسة الميدانية التي قام بها العديد من الدارسين والمنظمات العالمية للتعرف على أهم العوامل التي تحكم تدفق الاستثمارات الأجنبية.

ولعل من أهم هذه الدراسات تلك الدراسة التي قام بها كونيش بتكليف من الأمم المتحدة لقياس مدى أهمية مختلف العوامل التي يأخذها المستثمرون الأجانب في اعتبارهم عند تقييم المناخ الاستثماري للدولة المضيفة وقد أشتمل الاستقصاء على 23 بنداً ووجه إلى 32 شركة وكان أهم تلك العوامل من وجهة نظر الشركات على الإطلاق الاستقرار السياسي والاقتصادي حيث أحتل أهمية نسبية 84.4% بأنه (مهم جداً) و09.4% (مهم). ويتضح من ذلك أن أكثر من 93% من عدد المشروعات المستقاة أقر بمدى أهمية هذا العامل.

بما أن رأس المال بطبيعة الأمر جبان فلا بد من ضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي لضمان جذب الاستثمار ونجاح المشاريع المقامة بالمناطق الحرة.

فالعوامل السياسية والاقتصادية من عوامل البيئة الخارجية للمشروع، ويمكن تقسيم البيئة الخارجية إلى قسمين:

القسم الأول: البيئة الخارجية المحلية (أي من داخل البلد المضيف).

القسم الثاني: البيئة الخارجية العالمية (أي خارج البلد المضيف).

رابعا: الموقع المناسب.

يعتبر من عوامل نجاح تلك المناطق الحرة " ولابد أن يكون موقع المنطقة الحرة مركزا للإشعاع التجاري وذا موقع جغرافي يهيئ له سهولة الاتصال بالعديد من الدول، أي تكون مجالا للطرق التجارية، حيث أن بعض المناطق الحرة حققت نجاحا ملحوظا وأخرى لم تحقق الغرض الذي أنشأت من أجله ويرجع ذلك إلى سوء الموقع ويتوقف اختيار الموقع المناسب على الآتي:[1]

- وجود مناطق جمركية قريبة (موانئ، مطارات، منافذ برية) بل ومن الأفضل أن تقع المناطق الحرة داخل الموانئ البحرية أو المطارات أو مجاورة لها وذلك لأن معظم الخامات اللازمة للإنتاج يتم استيرادها من الخارج وفي حالة عدم وفرة الأماكن والأراضي المطلوبة للمناطق الحرة داخل الموانئ البحرية والمطارات،

[1] منور اوسرير ،**المناطق الحرة في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية** ،مرجع سابق ،ص 148 .

يفضل بل يستحسن أن تكون أقرب ما يكون لتلك الموانئ والمطارات، وفي هذه الحالة يجب أن تقع المناطق الحرة على شبكة طرق ذات كفاءة عالية من الخدمة لتستوعب حركة النقل الواردة لها والصادرة منها.

- وجود وسائل اتصال مباشرة بالعالم الخارجي (سفن، طائرات).
- وجود وسائل ومراكز تجمعات عمالية قريبة وبالأخص العمالة قليلة التكلفة.
- توافر المرافق العامة (مياه، كهرباء، تليفونات، تلكس، تلغراف).
- توافر خدمات (المساكن واحتياجاتها من خدمات ومرافق كاملة).
- توافر الخامات الرئيسية اللازمة إذا كانت محلية ولمدة كافية للتصنيع.
- مراعاة احتمالات التوسع في المنطقة مستقبلا.
- ملائمة الموقع من الناحية الطبيعية (عوامل الجو، الأمطار، الرياح، الحرارة، الرطوبة، التربة)
- " علاقة موقع المنطقة بالمدينة المقامة فيها، بحيث لا تشكل عبئا إضافيا على المدينة في جميع النواحي سواء الاجتماعية أو الاقتصادية.
- وجود شبكة مواصلات سهلة من وإلى المنطقة الحرة وكلما تعددت وسائل النقل والمواصلات (جوي، بحري، بري) كلما كانت الفائدة أعم".
- أن تكون المنطقة الحرة ملتقى لطرق التجارة العالمية، ويزيد من أهمية المنطقة الحرة وقوعها على مكان له أهميته العالمية تأخذ الممرات أو المضايق المائية التي تربط بين العديد من الدول أو الموانئ البحرية أو الجوية.

خامساً: ارتباط أهداف المشروع بالأهداف العامة للدولة:

نجاح المنطقة الحرة يعتمد على نجاح الدولة في وضع أسس اختيار المشروعات التي تحقق أهداف الدولة وتتفق مع أذواق المستثمرين ورغباتهم وتحقيق أهداف الدولة مرتبط بمجموعة الشروط التي يجب أن تتوافر في المشروع ويمكن تقسيم هذا الشروط إلى نوعين:

يرتبط النوع الأول بطبيعة إنشاء المنطقة الحرة وفلسفتها وأهم هذه الشروط:

- أن ينشأ المشروع برأس مال أجنبي.
- أن يكون المشروع ذا توجه تصديري إلى العالم الخارجي بنسبة 100%.
- ألا يكون المشروع منافساً للمشروعات المقامة داخل البلاد في الأسواق العالمية.

ويرتبط النوع الثاني باحتياجات التنمية الأكثر إلحاحاً فهي تختلف من دولة لأخرى حسب ظروفها وأهم هذه الشروط:

- مشروعات التي تنتج منتجات ترتفع فيها نسبة المكونات المحلية.
- مشروعات كثيفة العمالة.
- مشروعات ذات قيمة مضافة عالية ومنه زيادة حقيقية في الدخل الوطني.
- مشروعات تعتمد على تقنيات وفنون عالية حتى يستطيع بإنتاجه المنافسة في الأسواق الخارجية.
- مشروعات لا ينتج عنها تلوث البيئة.

سادساً: المزايا والحوافز الممنوحة لجذب الاستثمارات الأجنبية في المناطق الحرة:

يهتم المستثمر في المناطق الحرة بالحوافز والمزايا التي تؤدي لخفض تكاليف الإنتاج وحصوله على احتياجاته المختلفة وسهولة اتصاله بالعالم الخارجي لتسويق منتجاته.

ويمكن تقسيم هذه الحوافز والمزايا إلى قسمين:[1]

1. **الحوافز المادية:** وتنطوي في أغلبها على خدمات مدفوعة الأجر، وقيام الدولة بتوفير هذه الخدمات بالمستوى والجودة التي ترضي أذواق المستثمرين يؤدي إلى فائدة مزدوجة لكل من الدولة والمستثمر وهي تتعلق بعدة مزايا وحوافز أهمها: الاستعداد المسبق داخل المنطقة لتلبية احتياجات الاستثمار وتوفير المدخلات الأولية للعملية الإنتاجية.
2. **الحوافز المالية:** وتندرج تحتها عدة نقاط منها:[2]

- **الحوافز الجمركية:** ويندرج تحتها عدة نقاط أهمها:

– إعفاء السلع التي تستورد أو تصدر من وإلى المنطقة الحرة من الإجراءات الجمركية العادية التي تطبق في باقي أنحاء الدولة المضيفة.

– عدم إخضاع السلع التي تستورد أو تصدر من وإلى المنطقة الحرة إلى الرسوم الجمركية العادية، والجدير بالذكر أن بعض الدول تمنح إعفاءات مطلقا من هذه الرسوم والبعض الآخر يعفي بعض السلع فقط ودول أخرى لا تمنح مثلا هذا الإعفاء على الإطلاق.

[1] منور اوسرير، المناطق **الحرة في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية**، ص 151.

[2] المرجع نفسه، ص 151.

– إعفاء الأدوات والمهمات والآلات اللازمة للمنشآت المرخص بها في المناطق الحرة من الإجراءات والرسوم والضرائب الجمركية.

- **الحوافز الضريبية:** "تؤثر الضريبة على تنافسية المؤسسات من خلال تأثيرها على عوامل الإنتاج فانخفاض الضرائب يساعد من جهة على زيادة الإنتاج ومنه الاستفادة من مزايا الحجم الكبير من جهة، ومن جهة ثانية يعمل على تخفيض أسعار عوامل الإنتاج مما يعمل في النهاية على خفض التكاليف الكلية للإنتاج وهذا يعطي ميزة تنافسية للمشاريع العاملة في المناطق الحرة.

ويمكن حصر العناصر التالية:

– خصم مخصصات الاستهلاك من الأرباح الخاضعة للضريبة.

– خصم الخسائر المرحلة من الأرباح المحققة قبل فرض الضرائب.

– الإعفاء من رسوم المباني والإنشاءات.

المطلب الثالث: إدارة المناطق الاقتصادية الحرة.

أن المنطقة الاقتصادية الحرة كأي شخصية قانونية بحاجة إلى أجهزة تتولى مهمة تسييرها، غير أن الملفت للنظر حقيقة أن الأجهزة القائمة على تسييرها تختلف من منطقة لأخرى، وهو ما عبر عنه الخبير الدولـــي عندما صرحا قائلا: " أن الهيكل في تسيير المناطق الحرة حاليا في العالم متنوعة: غرفـــة pierre_rogo

تجارية، سلطة خاصة، وأحيانا هيئة تضم ممثلين عن الإدارة والرفاء أي المستثمرين في المنطقة

وفي ذات السياق يذكر الدكتور: Pascal.L: أن العضو المسير للمناطق الحرة يمكن أن يكون شخص معنوي مستقل، كما إدارة الجمارك أو جماعة محلية، ومهما يكن فان الجهاز المسير للمنطق الاقتصادية الحرة لا يخرج في الغالب عن الجهاز الإداري أو الجهاز الجمركي، وهو ما استقـر عليه الباحثون.[1]

الفرع الأول: الجهاز الإداري للمناطق الحرة:

في الواقع انه لم يوجد حتى الآن تنظيم إداري تشترك فيه كافة المناطق الحرة في العالم، ولكن بالرغم من ذلك فان هناك اتفاقا على ضرورة وجود جهاز إداري يقوم بالمهام الإدارية والإشرافية على نشاط المناطق الحرة، علما أن جامعة الدول العربية قامت بتحديد أهم العناصر التي يجب أن تتوافر في هذا الجهاز الإداري، وذلك على النحو التالي:

[1] مراد محمدي، مرجع سابق، ص91.

أولا: سلطات الإشراف على المناطق الحرة:

يدير المناطق الاقتصادية الحرة مجالس إدارة حكومية ،أو شبه حكومية ،علما أن القاعدة العامة في جميع الأحوال هي أن مجالس إدارة المناطق الحرة تمثل فيها الأجهزة المعنية التي لها علاقة بأنشطة المناطق الحرة مثل: وحدات الحكم المحلي المعنية ،أجهزة الجمارك ،وزارات التجارة والاقتصاد و المالية و الصناعة ،غرفة التجارة والصناعة ،الاتحادات العمالية ،ممثلون من رجال الإعمال ،ممثلون عن الأجهزة الأخرى التي قد تكون لها علاقات بنشاطات المناطق الحرة الاقتصادية ،والجدير بالذكر انه في هذه الحالة تخضع المناطق الاقتصادية الحرة لجهة إشرافية حكومية في الدولة وذلك حسب قانون إنشاءها .

ثانيا: التنظيم الإداري للمناطق الحرة:

تتمتع المنطقة الحرة الاقتصادية بالشخصية الاعتبارية، ولها هيكل إداري مستقل، وليس هناك تماثل في الهياكل التنظيمية للمناطق الحرة أو نمط موحد لتنظيمها إلا أنها تتفق جميعا في ضرورة وجود الجهاز الإداري اللازم للإشراف وإدارة وتسيير النشاط بها.

الفرع الثاني: الجهاز الجمركي للمناطق الاقتصادية الحرة:

لا يمكن تحديد مهام ودور الجهاز الجمركي داخل المنطقة الاقتصادية الحرة إلا بالعودة إلى اتفاقية كيوتو (kyoto)، وللممارسات التي تتولاها السلطات الجمركية داخل كل بلد على حدي.[1]

[1] محمدي مراد، مرجع سابق، ص92.

خلاصة:

يتضح من خلال العرض السابق أن المناطق الحرة لا يوجد لها تعريف محدد وإنما هناك قواعد تسمى بالمنطقة الحرة، وفكرة المنطقة الحرة أساساً ترجع إلى عهد الإمبراطورية الرومانية في بداية شهرة تجارة الترانزيت فاستعملت تخزين البضائع بغرض إعادة تصديرها، فتطورت تتطورا مهما من حيث نوعية النشاط والغرض والموقع والمساحة.

وتعددت مسميات المناطق الحرة تبعا للأهداف المرجو تحقيقها من إنشاء المناطق الحرة، وطبيعة الأنشطة المقامة فيها، فواكبت التطورات والتغيرات العالمية المعاصرة فأثرت وتأثرت بها والاتجاه الحالي هو إقامة مناطق التصدير الصناعية الحرة بعد التوجه من سياسة إحلال بدائل الواردات إلى سياسة الإنتاج من أجل التصدير، والنشاط المقام بدأ في إدخال التقنيات الحديثة وما أنتجته الثورة التكنولوجية والاتصالات والمعلومات.

كما يمكن أن نستنتج أن الدول تهدف من إنشاء المناطق الحرة لتحقيق أهداف مباشرة تتمثل خصوصاً في خلق مناصب شغل جديدة وتنمية الصادرات من أجل إيجاد قاعدة تصديرية قوية وزيادة النقد الأجنبي والقيمة المضافة وتحقيق أهداف غير مباشرة كنقل التكنولوجيا والتنمية الإقليمية.

الفصل الثاني

الإطار النظري

للصادرات

تمهيد:

تؤدي الصادرات دورا كبيرا في اقتصاديات معظم الدول المتقدمة و النامية على حد سواء ،إذا لها وظيفة مزدوجة تتمثل الوظيفة الأولى في مدى توفره من نقد أجنبي لازم لتمويل برامج التنمية الاقتصادية في هذه الدول و تغطية ما تحتاجه من واردات من سلع وخدمات سواء لرفع مستويات المعيشة الحالية بزيادة الاستهلاك أو بزيادة الاستثمار و التخفيض من حدة البطالة ،إما الوظيفة الثانية فتتمثل في كونها الوسيلة التي يمكن بموجبها للدولة أن تصرف فوائض إنتاجها المحلي ،مما يترتب عليه اتساع نطاق السوق وتحقيق المستوى الاقتصاد في الإنتاج ومن ثم التكاليف ،كما تلعب الصادرات دورا أساسيا في تسريع النمو الاقتصادي ومن ثم التنمية الاقتصادية ،فقد كان للصادرات دورا بارزا في مختلف المدارس الفكرية لذا أصبح موضوع ترقية وتنمية الصادرات وطرق تنويع تشكيلتها ضرورة ملحة لكل اقتصاديات العالم.

ومن ما سبق ارتأينا إلى تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول ويحتوي على ماهية التصدير والتي تضم تعريف وأهمية وأهداف ومختلف أنواع الصادرات.

المبحث الثاني تمثل في إستراتيجية واتجاهات سياسة التصدير والظروف المحيطة ونجد في المبحث الثالث أهم نظريات وعوامل ودوافع التصدير وأخير المبحث الرابع الذي يحتوي على آليات ترقية وتنمية الصادرات

المبحث الأول: ماهية التصدير.

يشتمل الفكر الاقتصادي على العديد من الآراء والأفكار التي أولت نشاط التصدير أهمية خاصة، واعتبرته من بين أهم مقومات وأسس النمو ومن محدداته الرئيسية، وعليه سيشتمل هذا المبحث على المفاهيم العالمة المتعلقة بالتصدير، بدءا من مفهوم التصدير وأهميته وصولا لأنواع التصدير واتجاهات سياسته.

المطلب الأول: تعريف التصدير.

لقد تعددت التعاريف المتعلقة بالصادرات ويمكن ذكرها كما يلي:

- **تعريف 1:**التصدير يعني قدرة الدولة وشركاتها على تحقيق تدفقات سلعية وخدمية ومعلوماتية ومالية وثقافية وسياحية وبشرية إلى دول وأسواق عالمية ودولية أخرى ،بغرض تحقيق أهداف الصادرات من أرباح وقيمة مضافة وتوسع ونمو وانتشار فرص عمل ،والتعرف على ثقافات أخرى وتكنولوجيا جديدة وغيرها[1]
- **تعريف 2:**يمكن تعريف الصادرات على أنها"عملية تقوم على بيع وإرسال سلع وخدمات وطنية إلى الخارج "[2]
- **تعريف3:**كما تعرف أيضا على أنها "انتقال السلع وسواها من الخيرات والممتلكات المادية من بلد المنشأ إلى بلدان أخرى لتسويقها في أسواق عالمية "[3]
- **تعريف 4:**يمكن تعريفه أيضا على انه تلك العمليات التي تتعلق بالسلع و الخدمات التي يؤديها بصفة نهائية المقيمون و غير المقيمون في البلد وبصيغة أخرى تمثل الصادرات انفتاحا أجنبيا على السلع و الخدمات المنتجة داخل البلد الأمر الذي يؤدي إلى زيادة في دخل البلاد ،ولذا تصنف الصادرات ضمن عوامل الإضافة أي التي تضيف قوة جديدة إلى تيار الإنفاق الكلي [4].

[1] فريد النجار ،**تسويق الصادرات العربية (آليات تفعيل التسويق ومناطق التجارة الحرة العربية)** ،دار قباء للطباعة والنشر ،القاهرة ،2002،ص15

[2] عادل احمد المهدي، **الموسوعة الاقتصادية**، دار ابن خلدون للنشر، بيروت، لبنان، 1980، ص141.

[3] احمد خليل خليل، **معجم المصطلحات الاقتصادية**، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1997، ص 66.

[4]Kadaakacem **.comptabilités nationale OPU** .Alger .1999 .p 138.

- **تعريف 5**:ويمكن تعريفه بأنه بيع سلعة معينة من مراكز إنتاجها إلى مراكز تسويقها ،أو بتعبير أخر من الأسواق التي تمثل السلعة فائض من إنتاجها إلى سوق أخرى يمثل نفس السلعة جـــزء مـــن انتاجاتها [1]

- كما يمكن تعريف التصدير من عدة مستويات:[2]

✓ **على مستوى المؤسسة** : هو عملية تصريف الفائض الاقتصادي الذي حققته المؤسسة إلى الأعوان الخارجية.

✓ **على المستوى الوطني** : هو عملية تصريف الفائض الاقتصادي الذي حققته دولة من الدول التي تعاني نقص في الإنتاج ،وعملية عبور السلع و الخدمات من الحدود الوطنية.

✓ **على المستوى الدولي** : هو وسيلة من وسائل تحقيق الرفاه الاقتصادي لأي دولة من الدول ،يستعمل لمواجهة المنافسة واقتحام الأسواق الخارجية ،و التحكم في تقنياته يؤدي إلى ازدهار العلاقات الاقتصادية الخارجية لدولة ما.

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف التصدير على انه عملية عبور السلع و المنتجات من الحدود الوطنية إلى الحدود الأجنبية أو من مراكز إنتاجها إلى مراكز تسويقها الخارجية فينشأ عنه ما يسمى بالتبادل الدولي .

المطلب الثاني: أهمية وأهداف التصدير:

لعملية التصدير أهمية وأهداف مختلفة في سياسات الدول الراغبة في تحقيق النمو الاقتصادي مما جعله يحظى بدراسات العديد من المفكرين الاقتصاديين.

الفرع الأول :أهمية التصدير .

يعتبر التصدير ذا أهمية كبرى في اقتصاديات مختلف الدول ،وهو أحد العوامل الأساسية للتنمية الاقتصادية ،فلمدة طويلة من الزمن اعتبره أصحاب النظرية التجارية وسيلة فعالة لتحقيق معدلات النمو المرجوة ،كما أعتبر طريقة ناجعة لجمع أكبر قدر ممكن من العملة الصعبة، فأهميته تتمثل في كونه مورد هام من موارد العملة الصعبة ،وهناك من يرى أن التصدير مرتبط بحجم سوق الإنتاج الذي كلما زاد اضطرت مختلف المؤسسات

[1] مصطفى محمود فؤاد، **التصدير عماليا وعلميا، دار** النهضة العربية، القاهرة، ط3، ص23.

[2] وصاف سعيدي ،**نحو إستراتيجية تسويقية فعالة في قطاع التصدير** ،ملتقى وطني حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ،المركز الجامعي بشار ،20،21 افريل 2004

والشركات إلى مضاعفة الإنتاج قصد تغطية هذه الزيادة في السوق ثم بعد ذلك يتم تصريف الفائض إلى الخارج عن طريق التصدير[1].

والجدير بالذكر أن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي الناتج عن زيادة الصادرات يصاحبه تغيرات في أنماط الاستهلاك التكنولوجي، وغير ذلك من التغيرات التي تؤدي بدورها إلى إمكانية زيادة ونمو معدل الصادرات من جديد وهذا ما يبين العلاقة التبادلية والمتداخلة بين معدل نمو الصادرات ومعدل نمو الدخل الوطني، وهو ما يؤكد على نمو الصادرات التي كثيرا ما ينعكس[2]ضعفها بعدم توازن موازين المدفوعات لكثير من الدول النامية، ولهذا يجب أن تعتبر الصادرات وتنميتها في الدول النامية من بين الأهداف الاقتصادية الأساسية لهذه الدول.

ومن خلال ما سبق نجد أن أهمية التصدير تكمن في عدة مستويات [3]:

- ✓ **على المستوى السيادي:**

تعتبر درجة استقلالية الدولة أو كما تسمى درجة الانكشاف الاقتصادي هي جزئيا دالة في قيمة الصادرات مقارنة بالدخل أو الناتج القومي، وتقاس التبعية الاقتصادية من خلال درجات عدة مؤشرات

درجة أهمية الصادرات = قيمة الصادرات / إجمالي الناتج المحلي × 100

درجة التركيز السلعي للصادرات = قيمة صادرات سلعة رئيسية / قيمة الصادرات × 100

إن التقدم الذي حققته الدول الصناعية لم يكن فقط من خلال تطوير تقنيات الإنتاج وعملياته بل بالإضافة لعوامل أخرى أسهم التصدير في دفع عجلة تقدمها، ويعتبر التصدير من أكثر الطرق بساطة لغزو الأسواق العالمية.

- ✓ **على المستوى الاقتصادي:**

للتصدير أهمية بالغة ترجع بالفائدة على الدولة المصدرة اقتصاديا تتمثل في:

أن التصدير هو المصدر الرئيسي للنقد الأجنبي الذي يستفاد منه في تمويل عمليات الاستيراد من جهة وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات من جهة أخرى.

---

[1] نعيمي فوزي، **التجارة الدولية دروس في قانون الأعمال الدولي**، ديوان المطبوعات الجامعية، أكتوبر 1999، ص 67.

[2] محمد عبد المنعم عفر وأحمد مصطفى فكري، **الاقتصاد الدولي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999، ص 98.

[3] عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي**، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2003، ص 235.

إن الصناعة التصديرية قد تحصل على مدخلات من صناعات غير تصديرية ،كما أن جزء من مخرجاتها قد يستخدم في تدعيم صناعات غير تصديرية أيضا ،وهذه العلاقات التكاملية تؤدي حتما إلى تطور الصناعات غير التصديرية وتحويلها إلى صناعات تصديرية في الأجل الطويل.

إن التصدير يعني التواجد المستمر في الأسواق الخارجية ،والقدرة على المنافسة للحصول على أكبر حصة تسويقية ،وهذا التواجد يفرض على الشركات المصدرة مواكبة الشركات المنافسة لها في الأسواق الخارجية ،من حيث التكنولوجيا ،الإنتاج وتطوير المواصفات الفنية واستخدام وسائل ترويج أكثر تأثيرا ،وكل هذه الأمور تنعكس بدورها على الصناعات التصديرية بشكل مباشر وتطوير هيكل الصناعة ككل بشكل غير مباشر.

الفرع الثاني:أهداف التصدير.

ترتبط أهداف التصدير بعدة جوانب نوجزها في النقاط التالية:[1]

1. الأهداف المرتبطة بالإستراتجية التجارية وهي:

- تجاوز السوق الوطنية المشبعة.
- توزيع جغرافي للمخاطر.
- التكيف مع المنافسة.
- التواجد في السوق الدولية.

2. الأهداف المرتبطة بالجانب المالي وهي:

- الزيادة في رقم الأعمال.
- رفع هوامش المردودية والإيرادات المالية.
- رفع مردودية رؤوس الأموال المستثمرة.
- تسمح المنافسة من الرفع من فعالية التسيير المالي للمؤسسة.

3. الأهداف المرتبطة بتحسين شروط الإنتاج وهي:

- تحسين قدرات الإنتاج بالمؤسسة.
- استغلال الامتيازات المتوفرة.
- خفض الكلفة الإنتاجية.
- الرفع من جهود البحث والتطوير.

[1] ناصر دادي عدون، **اقتصاد المؤسسة**،دار المحمدية العامة ،الجزائر ،1998، ص 43.

المطلب الثالث: أنواع التصدير.

يمكن تقسيم الصادرات إلى عدة أنواع رئيسية وهي صادرات منظورة (visibles) وصادرات غير منظورة (invisibles)، وذلك على أساس معيار كونها مرئية أو غير مرئية عند خروجها من البلد المنتِج، وصادرات مؤقتة وأخرى نهائية (وذلك على أساس بقائها بصفة مؤقتة خارج البلد المنتِج لها أو بصفة دائمة) و مباشرة وغير مباشرة على أساس تولي عملية التصدير.

أولا : الصادرات المنظورة والصادرات غير المنظورة :

و تتمثل في ما يلي:[1]

1. **الصادرات المنظورة:** وتشمل السلع والبضائع التي يبيعها المقيمون في دولة ما إلى المقيمين في دولة أخرى، وتنتقل إليهم عبر الحدود وتسمى بالصادرات المنظورة أو المرئية لأنها تقع تحت بصر رجال الجمارك حيث يمكنهم مشاهدتها ومعاينتها ويحصونها في سجلاتهم.
2. **الصادرات غير المنظورة** :وتشمل خدمات عدة وتتم بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الخارج،وتتمثل في خدمات النقل،التأمين،السياحة،كذلك تشمل النفقات الدبلوماسية،مدفوعات البريد والهبات...الخ ،زد إلى ذلك تصدير رؤوس الأموال والذي يمثل انتقال رؤوس الأموال العائدة إلى الاحتكارات المالية العالمية من بلد إلى آخر،قصد زيادة أرباح هذه الاحتكارات وتعزيز مراكزها الاقتصادية والسياسية في الأسواق وتوسيع مجالات الاستثمار الرأسمالي.

ثانيا: الصادرات المؤقتة و الصادرات النهائية:

وتتمثل في الأتي: [2]

1. **الصادرات المؤقتة** : وهي تلك البضائع أو الأموال التي يتم تصديرها إلى الخارج لمدة معينة من الزمن ثم يعاد استيرادها ومن جملتها :
   - المنتوجات التي يراد تقديمها في المعارض و المؤتمرات ،أو الصالونات الدولية.
   - مواد وأجهزة أو آلات أشغال ضرورية للقيام بمهمات عمل في الخارج أو في اطار عقود مقاولة من الباطن.

[1] احمد خليل خليل، مرجع سابق، ص66.

[2] بكري كامل، **التجارة الخارجية و التمويل**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص283.

- إرسال أجهزة أو آلات لإصلاحها في الخارج .

2. **الصادرات النهائية** : وهي تلك السلع و الخدمات التي يتم تصديرها بصفة نهائية بحيث تنقطع علاقتها بالمصدر بمجرد وفائه بالتزاماته التعاقدية مع المستورد .

ثالثا: التصدير المؤقت والتصدير الدائم:

و تتمثل في:[1]

1. **التصدير المؤقت** : ويتمثل في تلك البضائع أو الأموال التي يتم تصديرها إلى الخارج لمدة معينة من الزمن ثم يعاد استيرادها ومن بينها المنتجات التي يراد تقديمها في المعارض أو المؤتمرات أو الصالونات الدولية،مواد وأجهزة وآلات أشغال ضرورية للقيام بمهمات عمل في الخارج ،إرسال أجهزة أو آلات لإصلاحها في الخارج.
2. **التصدير الدائم** : ويتمثل في تلك المنتجات التي يتم تصديرها بصفة دائمة دون إعادتها ،وأيضا يقصد به مجموعة البضائع (الجديدة أو القديمة) التي تخرج بصفة نهائية من الإقليم الجمركي.

رابعا: التصدير المباشر و التصدير غير المباشر:

1. **التصدير المباشر**: يكون هذا النشاط حينما يقوم المنتج أو المصدر بالبيع مباشرة إلى مستورد ما أو مشتري يقع خارج السوق المحلي، ويدخل ضمن هذا النوع من التصدير كل من الموزع الأجنبي والوكيل الأجنبي ومكاتب البيع الخارجية وشركات التصدير والتجارة المقابلة.[2]

ويمر التصدير المباشر بالمراحل التالية:[3]

1) **الحصول على الفرصة التصديرية:** ويتم ذلك إما عن طريق دراسة السوق المستهدف أو عن طريق تلقي العرض بالتصدير.
2) **التقدم بعرض متكامل:** وهذا يعني التقدم بعرض مفصل طالما وضحت جدية العميل، ويشمل العرض عادة مواصفات السلعة، والكميات الممكن تصديرها، والسعر، وغير ذلك مما يتناسب مع طبيعة السلعة.
3) **التعاقد:** ويعني اتفاق الجانبين على شروط انتقال ملكية السلعة من المصدر إلى المستورد، وقد يأخذ ذلك شكل عقد مكتوب يوقعه الطرفان أو مجرد شكل أمر توريد موجه من المستورد إلى المصدر بالشروط المتفق عليها في مراسلات الجانبين.

الوليد قسوم ميساروي، **دراسة اقتصادية وقياسية للصادرات الصناعية في الجزائر الفترة 1978_2006**، مذكرة تخرج ماجستير علوم اقتصادية غير منشورة، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة بسكرة ،2007_2008 ،ص14.[1]

[2] ناصر دادي عدون، **اقتصاد المؤسسة**، مرجع سابق، ص43.

[3] يحي عيد، **التسويق الدولي والمصدر الناجح**، دار الأمين، 1997، ص ص 54، 55.

4) **التوريد:** ويعني شحن البضاعة بالوسيلة المتفق عليها وفي الموعد المتفق عليه وذلك إلى المستورد.

5) **السداد:** ويعني تحصيل قيمة الصفقة بالأسلوب المتفق عليه.

2. **التصدير الغير مباشر** :وتعد الطريقة الأكثر شيوعا في الدخول إلى السوق الخارجي وتقوم المؤسسة هنا بإنتاج جميع منتجاتها للسوق الأجنبية ،وغالبا ما تغير في خطوط إنتاجها أو إستراتيجية تسويقها أو طريقة تنظيمها أو فلسفتها ولا تقدم المؤسسة الوطنية أية خدمات ،وغالبا ما تبدأ المؤسسة الوطنية بالتصدير إلى الأسواق الدولية عن طريق التصدير غير المباشر وبالاعتماد على الوسطاء المستقلين.[1]

والتصدير غير المباشر يتم من خلال عدة طرق:

أ- **التصدير من خلال شركات أو منظمات بيع محلية (داخل الدولة الأم):** حيث يتم بيع السلع في السوق الوطني ولكنها تستخدم أو يعاد بيعها في الأسواق الأجنبية بعدة طرق منها (تجارة الجملة والمفرق بالأسواق الأجنبية مثلا).

ب- **شركات إدارة التصدير E.M.Companies**

ت-**إن الـPiggybackExporting كطريقة تنتمي إلى التصدير غير المباشر:** أي دخول سوق أجنبي من خلال هذا النوع من التصدير ومؤدى هذه الطريقة أن يقوم أحد المنتجين (شركة متعددة جنسية/عالمية) باستخدام قنوات توزيع سلعتها في الخارج لتوزيع سلعة إحدى الشركات الأخرى جنبا إلى جنب مع سلعتها. ولا شك أن هذا القرار يحتاج إلى دراسة متأنية قبل اتخاذه.[2] إذن التصدير الغير المباشر تقوم فيه المؤسسة بربط علاقات أو تحالفات مع أطراف محلية، في البلد المضيف حتى تتمكن من تجنب المخاطر المختلفة التي قد تواجهها إذا دخلت مباشرة في هذا البلد.[3]

ويمكن تلخيص أنواع التصدير في الشكل التالـي :

[1] ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص43.

[2] عبد السلام أبو قحف، **بحوث التسويق والتسويق الدولي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004، ص ص 258، 259.

[3] هاني الضمور، **التسويق الدولي**، دار وائل، الأردن، 2004،ص 242.

الشكل رقم 1: أنواع التصدير

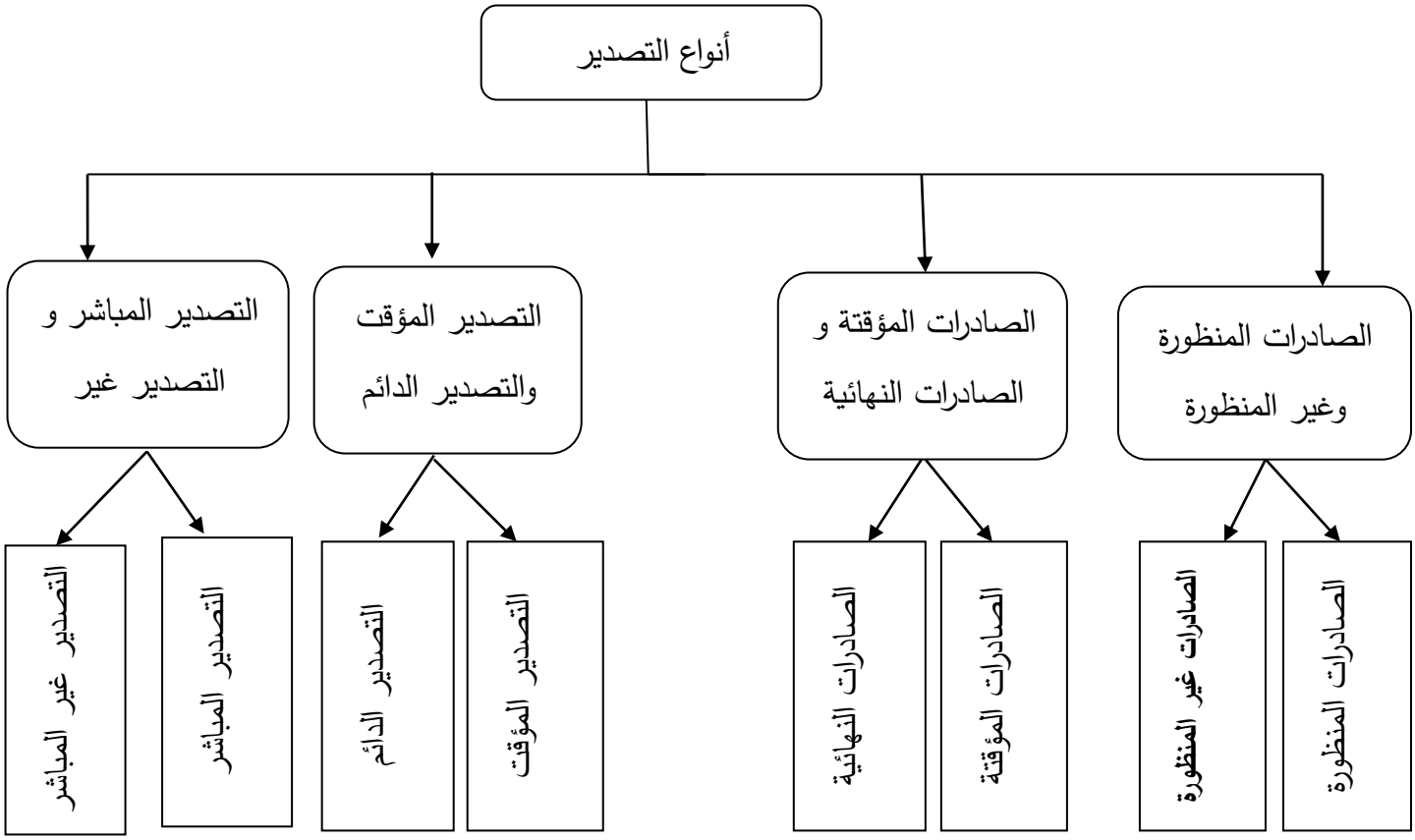

المصدر:من إعداد الطالب بناء على المعطيات السابقة

المبحث الثاني : استراتيجيات واتجاهات سياسات التصدير و الظروف المحيطة به .

يعتبر التصدير ركيزة أساسية وهامة في حياة المؤسسة أو الشركة المصدرة على وجه الخصوص ،وفي اقتصاديات الدول التي توجد فيها هذه المؤسسات على وجه العموم ،كما أن له درجات متفاوتة من الالتزام وتعترضه وتحدده عدة اعتبارات ،لكن الشيء المهم على الشركات والمؤسسات المصدرة هو إتباع أنجع الاستراتيجيات المتعلقة بالتصدير ،بالإضافة إلى الإلمام بمختلف الظروف المحيطة به والتي من شأنها أن تأثر فيه.

المطلب الأول : استراتيجيات التصدير.

قبل كل عملية تصدير لمنتجات المؤسسات و الشركات يتعين عليها إتباع طرق مختلفة لتوسيع ونماء نشاطها الإنتاجي ،ذلك بإيجاد فرص جديدة لتصريف هذه المنتجات و البحث عن أسواق للتصدير وذلك بمختلف الأساليب الممكنة التي تراها مناسبة للقيام بالعملية ، ونجد عدة استراتيجيات للتصدير تعتمدها المؤسسات و الكيانات الاقتصادية القائمة على التصدير واستراتيجيات تنمية متعلقة بالتصدير تعتمدها مختلف الدول .

الفرع الأول :استراتيجيات التصدير في المؤسسات والكيانات الاقتصادية .

وتمثل استراتيجيات التصدير أسلوبا علميا تعتمد عليه المؤسسات المصدرة لفرض نفسها أمام المنافسة الأجنبية في الأسواق الخارجية ،وذلك باتخاذ عدة وسائل وتدابير مختلفة ويمكن أن نجد في هذا المجال نوعين من الاستراتيجيات:[1]

1. **إستراتيجية النمو المعتمدة على المنتج** : في هذه الحالة تسعى المؤسسة لتحقيق هدف اختراق عدد كبير من الأسواق بمنتج واحد ويتم ذلك عن طريق.
   - تسويق المنتج في السوق المحلي وتعميمه وطنيا ثم دوليا.
   - تكييف المنتج حسب متطلبات الأسواق الخارجية ،وهنا تقوم المؤسسة أو الشركة المصدرة بدراسة ومعرفة أذواق كل سوق خارجي تريد الدخول إليه.
   - تعديل المنتج وتنمية بالطرق التقنية.

[1] الوليد قسوم ميساوي ،مرجع سابق ،ص 14،15 .

2. **إستراتيجية النمو المعتمدة على الأسواق:** تقوم المؤسسة ضمن هذه الإستراتيجية بمراقبة سوق معينة من حيث المنتج المعروض فيها و الذي هو من نفس النوع الخاص بالمؤسسة، كذلك تعمل على مراقبة سعره وكميته.

الفرع الثاني :استراتيجيات التنمية المتعلقة بالتصدير .

وتتمثل في مختلف الاستراتيجيات التي تضعها الدول في إطار البرامج التنموية لتحسين و تنمية التصدير ونوجزها في ما يلي:

أولا-إستراتيجية تصدير المواد الأولية:

1) تعريفها:

لقد انتهج عدد كبير من الدول النامية هذه الإستراتيجية وذلك وفقا لمبدأ الميزة النسبية المتوفر لدى كل دولة، حيث على سبيل المثال نجد كلا من الجزائر والسعودية، تونس ومصر انتهجت هذه الإستراتيجية ولو بصفة جزئية وذلك بتخصص السعودية والجزائر في تصدير البترول وبعض الموارد المعدنية، أما تونس فقد تخصصت في تصدير الفوسفات والمواد الفلاحية البترول بدرجة أقل، أما مصر فقد اختصت في تصدير البترول والقطن مؤخرا[1].

أي أن هذه الإستراتيجية تتمثل في اعتماد الدول النامية على إنتاج وتصدير المنتجات والمواد الأولية الطبيعية، وهي أساسا المواد الخام، الوقود، المعادن، وبعض المنتجات الغذائية والزراعية، وذلك سعيا منها للحصول على أسعار أعلى لصادراتها (أي جعلها أكثر قيمة) وجعل مداخيلها من هذه الصادرات أكثر استقرارا

ولكن رغم ما تحققه الدول النامية من مداخيل هائلة بالعملة الصعبة نتيجة انتهاج هذه السياسة التصديرية للموارد الأولية (خاصة المصدرة للنفط)، إلا أنها لا تزال دون مستوى التنمية الاقتصادية، فنمو صادراتها من المواد الأولية والذي أدى بدوره إلى نمو ناتجها المحلي الإجمالي لم يؤد إلى أي دفعة في قطاعاتها الإنتاجية والتصنيعية

[1] سعيدي وصاف، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية، الحوافز والعوائق**، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم اقتصادية جامعة الجزائر، 2004، ص 17.

2) مزايا وعيوب هذه الإستراتيجية:

تتميز إستراتيجية تصدير المواد الأولية بعدة مميزات ومزايا رئيسية لنمو وتنمية التصدير بالإضافة إلى وجود عدة عيوب تظهر في هذه الإستراتيجية نوجزهم في الأتي:[1]

أ) مزاياها:

إن من المزايا الرئيسية الممكنة للنمو الذي يقوده تصدير المواد الأولية، أنه يؤدي إلى تحسين توظيف عوامل الإنتاج الموجودة وزيادة توفر عوامل الإنتاج، وانتقال الأثر إلى القطاعات الأخرى، فالإنتاج الذي يتبع طريق الميزة النسبية يؤدي إلى زيادة كثافة استخدام العناصر الأكثر وفرة نسبيا في العملية الإنتاجية، كما أن توسع الصادرات التقليدية قد يؤدي إلى توسع نطاق موارد الاستثمار الأجنبي والادخار المحلي والعمالة والقوة العاملة المدربة لتكميل عوامل الإنتاج الثابتة (الأرض والموارد الطبيعية) ، وذلك بطبيعة الحال في حالة ما إذا استغلت الإيرادات من العملة الصعبة الناتجة عن هذه الإستراتيجية التصديرية الاستغلال الأمثل.

ب) عيوبها:

- **ضعف معدل النمو الاقتصادي:**

حيث أن اختيار السلع الرئيسية من المواد الأولية المصدرة لا يجب أن يكون فقط على أساس امتلاك ميزة نسبية في هذا المجال، بل يجب الأخذ في الحساب مقدار الحصيلة الإجمالية من العملة الصعبة الناتجة عن تصدير هذه السلع الرئيسية، وذلك لما لهذه الحصيلة من دور مهم في تمويل التنمية

- **عدم استقرار الدخل من الصادرات:**

ذلك أن البلد الذي لا يقوم بتنويع صادراته من المواد الأولية ويعتمد على تصدير سلعة واحدة أو عدد محدود من السلع، يتعرض لدرجة أكبر من عدم الاستقرار في الدخل الناتج عن الصادرات، إذا ما قورن بالبلد الذي يقوم بتنويع هيكل صادراته

- **عدم الاستقرار في أسعار المواد الأولية المصدرة:**

حيث تتعرض المواد الأولية في المدى القصير لتقلبات شديدة في أسعارها وحجم صادراتها، والتي بدورها تؤدي إلى تقلبات في المداخيل بالعملة الصعبة، وما لذلك من أثر على التنمية الاقتصادية وذلك بسب قلة مرونة الطلب الداخلية والسعرية عليها، وقلة مرونة عرضها والتي ترجع من جانب إلى عدم الاستقرار في صناعات البلدان المشترية، ومن جانب آخر إلى اختلاف المواسم وبالتالي اختلاف كميات المنتجات

[1] الوليد قسوم ميساوي ،مرجع سابق ،ص ص 23،24 .

- **تراجع معدلات التبادل الدولي:**

ويعتبر هذا عيبا آخر من عيوب هذه الإستراتيجية، ويكون هذا سبب في تناقص حجم الصادرات نتيجة انخفاض الطلب على المواد الأولية وانخفاض أسعارها، ويكون اتجاه معدلات التبادل الدولية في غير صالح الدول النامية، ونتيجة لذلك تجد نفسها عاجزة عن تدبير العملة الصعبة لمقابلة حاجاتها المتزايدة من واردات السلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية، وبما أن الصادرات تشكل نسبة مهمة من الدخل القومي فإن الخطورة تزيد على الاقتصاد الوطني ككل

ثانيا-إستراتيجية إحلال الواردات:

1) تعريفها:

يقصد بإستراتيجية إحلال الواردات قيام المجتمع بإنتاج سلع صناعية تحل محل ما كان يستورد منها أو ما كان سيقوم باستيراده لو لم يقم بهذا الإنتاج ،وتوجد طرق لقيس الإحلال إلا أن المقياس الأكثر شيوعا هو الذي يقيس الإحلال على انه النسبة بين الواردات و بين العرض الكلي من السلعة ،فإذا زاد الإنتاج المحلي بمعدل أعلى من معدل زيادة الواردات ،فان ذلك يعني إحلال الواردات ،إما إذا زادة الواردات بمعدل أعلى من معدل زيادة الإنتاج المحلي ،فان ما يتم هو عكس إحلال الواردات ،ويكون إحلال الواردات سالبا.[1]

2) سياساتها وشروط نجاحها:

من جهة أولى أن إتباع هذه الإستراتيجية مرتبط بتطبيق السياسات التالية:[2]

- الإبقاء على أسعار صرف مرتفعة للعملة لكي تنخفض تكلفة الواردات الأخرى (باستثناء الأغذية) وذلك لحماية المنتجات المحلية، وفي عدة مرات تجدد أسعار الصرف لأغراض مختلفة توازي إلى حد ما التباينات في معدلات التعريفات.
- الإبقاء على مراقبة أدق للموجودات من العملة الصعبة، وإقامة نظام لترخيص الاستيراد بحيث يكون من الضروري الحصول على رخصة استيراد من هذا النظام.
- منح قروض حكومية بأسعار فائدة منخفضة جدا لأغراض تفضيلية كتأسيس مشاريع تصنيعية.

ومن جهة أخرى فإن نجاح هذه الاستراتيجة يتطلب عدة شروط يتقدمها وضع أسس لاختيار الصناعات التي يجب إحلالها محل الواردات، وهي تشمل الصناعات الاستهلاكية، ثم الوسيطة الإنتاجية، مع أهمية مراعاة

---

[1] سعيدي وصاف، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية، الحوافز والعوائق** مرجع سابق، ص 22.

[2] الوليد قسوم ميساوي ،مرجع سابق ،ص 26 .

عدم استمرار سياسة الحماية المتبعة وتخفيفها مع مرور الزمن، إلى جانب ضرورة الاعتماد على الموارد المحلية قدر الإمكان وتقليل التبعية للخارج، وذلك من خلال تعظيم استغلال الطاقات الإنتاجية المتوفرة، والاستخدام الأمثل للفائض الاقتصادي المتاح، مع الاهتمام بالتقنية المحلية والعمل على تطويرها بالطرق والأساليب العلمية الممكنة، ومحاولة تطوير التقنية المستوردة من الخارج في الاستفادة من التطور العلمي الحاصل في الدول الأخرى.

3) عيوبها:

لقد أثبتت هذه الإستراتيجية فشلها في تحقيق التنمية في البلدان النامية، لأنها كانت تبدأ بالحد من الواردات وتنتهي باستيراد حتى الخامات والمواد الأولية ابتداء من وسائل الإنتاج من سلع تجهيز ومنتجات نصف مصنعة إلى سلع الاستهلاك، وانتهت هذه الإستراتيجية بزيادة الواردات والديون الخارجية، فظلت الدول المنتهجة لها تابعة للدول المتقدمة ومربوطة بتصدير المواد الأولية إليها.

ويرجع فشل هذه الإستراتيجية في تحقيق ما كان مرجوا منها لعدة أسباب نذكر منها:[1]

- ارتفاع تكاليف الإنتاج والناتجة عن الحماية، يعيق عملية التصنيع ويحد من حجم السوق المحلي ويجعل الصناعات تعتمد في بقائها على استمرار الحماية.
- إن معظم السلع المنتجة في ظل هذه الإستراتيجية هي سلع استهلاكية كمالية أو شبه كمالية.
- إن الحماية ينتج عنها غالبا ارتفاع في أسعار السلع المنتجة وكذلك ارتفاع الأجور مما يعرقل عملية التصدير ويولد الضغوط التضخمية.
- إن التصنيع الاستهلاكي في غالب الأحيان يعتمد على المواد الخام المستوردة الأمر الذي يفاقم من مشكلة النقص في العملة الصعبة.

ومجمل القول أن هذه الإستراتيجية لا تعطي المنتجات المصنعة في ظلها قدرة تنافسية لمواجهة المنتجات الخاصة بالدول الصناعية

ثالثا- إستراتيجية التصنيع من أجل التصدير:

1) تعريفها:

يقصد بإستراتيجية التصنيع من أجل التصدير التركيز عند اختيار ما يتم القيام به من صناعات على تلك الصناعات التي تتوفر لها فرصة تصدير منتجاتها، ويعني ذلك أنه في هذه الإستراتيجية يكون التركيز بشكل

[1] الوليد قسوم ميساوي ،المرجع السابق ،ص 27 .

أساسي على التصدير للسوق الخارجية، أما التسويق في السوق المحلية فإنه أقل أهمية، وتعطي هذه الإستراتيجية للتصدير أهمية كبيرة، فهي تعتبره المسئول الأول عن تمويل خطط التنمية في الدول النامية على أساس ذاتي، ذلك أن جانبا هاما من احتياجات التنمية في هذه الدول من السلع الوسطية والاستثمارية، وحتى من السلع الاستهلاكية لا يمكن إشباعه إلا بالاستيراد من الخارج، ولا بد من توفير حصيلة جيدة من الصادرات لتمويل هذه الواردات، ويزيد من أهمية هذه الحصيلة وضع صادراتها من المواد الأولية وما تعانيه من تدهور شروط التبادل التجاري لغير صالحها وانخفاض إيراداتها من هذه الصادرات، ولذلك يكون من صالح الدول النامية تصدير المزيد من منتجاتها الصناعية والتقليل ما أمكن من تصدير المواد الأولية بشكلها الخام[1].

2) سياساتها وشروط نجاحها:

أ) سياساتها:

وتتمثل سياسات هذه الإستراتيجية في الإصلاحات التي تم إدخالها على إستراتيجية إحلال الواردات بهدف الانتقال للتصدير وتتمثل فما يلي: [2]

- منح معونات للسلع الصناعية المصدرة.
- تخفيض الحماية الجمركية على السلع المستوردة.
- تعديل أسعار الصرف.
- رفع أسعار الفائدة وجعلها تعطي أسعارا إيجابية حقيقية.
- إدخال تعديلات على أسعار الخدمات التي تقدمها المرافق العامة بهدف جعلها أسعارا معقولة.

ب) شروط نجاحها:

من أهم شروط نجاح هذه الإستراتيجية ما يلي:

- الاستقرار السياسي والاقتصادي.
- توفير الحوافز للمصدر كالإعفاءات الضريبية للعمليات المدعمة والمكملة للنشاط التصديري.
- سياسة الخوصصة وتدعيم القطاع الخاص بما يؤدي إلى زيادة الكفاءة وفرص التصدير والقدرة على المنافسة.
- وجود نظام قوي وفعال للخدمات من شأنه تحفيز وتنشيط الصادرات.

[1] سعيدي وصاف، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية، الحوافز والعوائق**، مرجع سابق، ص ص40، 41.

[2] نفس المرجع ،ص ص 48،49 .

- وجود درجة عالية من التكامل بين القطاع الصناعي والقطاعات الأخرى داخل الاقتصاد الوطني مثل القطاع الزراعي.
- الاستفادة من نظام المناطق الحرة.
- توفير المناخ المناسب لنمو الاستثمارات الأجنبية.
- تدعيم الصناعات الصغيرة والمتوسطة لأنها قادرة على توفير فرص عمل تساهم في حل مشكلة البطالة بصورها المختلفة داخل هذه الدول.

3) إيجابياتها:

تتمثل ايجابيات إستراتيجية التصنيع من اجل التصدير في مايلي:[1]

- التشجيع على حسن استغلال مبدأ الميزة النسبية والذي من شأنه أن يمكن الدولة من الاستفادة من وفرات التخصص في إنتاج سلع معينة، وهذه السلع ليست بالضرورة سلعا أولية ولكن سلع مصنوعة تعتمد كما تم ذكره على الميزة النسبية.
- التغلب على مشكل صغر السوق المحلي مما يمكن الدول النامية من الاستفادة من وفرات الحجم.
- إن إنتاج السلع المصنوعة بغرض التصدير من شأنه أن يشجع على ارتفاع مستوى الكفاءة داخل الاقتصاد الوطني، وهذا العامل هام جدا وخاصة في حالة الصناعات التي تنتج سلعا أو تستخدم كمستلزمات إنتاج في صناعات محلية أخرى.
- إن معدل نمو السلع المصنوعة بغرض التصدير لا يتوقف على معدل نمو السوق المحلي (مثل السلع التي تنتج بهدف الإحلال محل الواردات) لكنه يتوقف على معدل نمو اقتصاديات الدول المستوردة.

4) عيوبها:

ويمكن ذكرها فيما يلي:[2]

- قد يصعب على الدول النامية أن تقيم صناعات تصديرية بسبب شدة المنافسة من جانب الدول الصناعية ذات التجربة الطويلة في مجال التصنيع.
- إن الدول الصناعية قد تقيم جدارا عاليا من الحماية الجمركية فيما يتعلق بصناعاتها التي تتميز بالبساطة أو باستخدام قوة إنتاجية كثيفة اليد العاملة (مثل الملابس الجاهزة...) وهذه هي الصناعات التي يمكن أن تتمتع فيها الدول النامية بميزة نسبية في إنتاجها.

[1] الوليد قسوم ميساوي ،مرجع سابق 29

[2] نفس المرجع ،ص 29 .

إن الدولة التي تعتمد أساسا على تصدير منتجاتها المصنوعة إلى أسواق الدول الصناعية تعاني من وقت لآخر من أي أزمات اقتصادية تمر بها اقتصاديات هذه الدول الصناعية المستوردة.

رابعا–إمكانية الدمج بين إستراتيجيتي إحلال الواردات والتصنيع من أجل التصدير:

بعد أن رأينا أن إستراتيجية تشجيع الصادرات الصناعية يمكن أن تكون فعالة في تحقيق الاستقلال الاقتصادي والتخلص من التبعية وإنهاء الاعتماد على إنتاج وتصدير المنتجات الأولية، إلا أن هذه الإستراتيجية انتقدت كما تم ذكره على أنها لا تمكن البلدان النامية من إيصال السلع الصناعية إلى الأسواق الدولية لأنها تحتاج إلى مستوى عال من الإنتاجية، وتوفير المستلزمات من آلات وتقنية كثيفة رأس المال، كما تحتاج إلى أسواق كبيرة لصادراتها والتي قد لا تتوفر للعديد من البلدان، وبخلافه يتعرض البلد المعني إلى مخاطر، ولهذا فإنه من المناسب للبلدان النامية الجمع بين إحلال الواردات والتصنيع للتصدير، ويتم إتباع إمكانية الدمج هذه لضمان نجاح نتائج كلا الإستراتيجيتين في إحداث انتعاش في التنمية الاقتصادية، ويكون ذلك عن طريق إقامة واستحداث فروع تصديرية لبعض الصناعات التحويلية، وذلك لفك الخناق عن السوق المحلية وتوسيعها، وتطوير صناعات ذات طابع إحلالي لتصبح فيما بعد ذات طابع تصديري. [1]

ويتم تطبيق الإستراتيجيتين معا عن طريق تقديم المساعدة والدعم للصناعات المنتجة للسلع الموجهة نحو التصدير من جهة، وإقامة العوائق في وجه استيراد بعض السلع المصنعة من جهة أخرى، ولكن ما يعاب على هذين الإجراءين أن هناك بعض الاقتصاديين ممن يرون أن الإعانات التي تقدم لأصحاب المصانع المنتجة للسلع الموجه للتصدير، قد لا تمكنهم من منافسة جميع أصحاب الصناعات الذين يتميزون بالخبرة الطويلة في البلدان الصناعية، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن هذه الإعانات قد ترهق الاقتصاد مما يؤدي إلى انخفاض الدخل وانخفاض القدرة الشرائية للأفراد

[1] الوليد قسوم ميساوي ،مرجع السابق ،ص 30 .

المطلب الثاني: اتجاهات سياسة التصدير.

أن تطبيق سياسة التصدير يتضمن في العموم اتجاهين أساسين نوجزهما في الأتي:[1]

1. **الاتجاه الحر** : من المسلم به أن الاتجاه لاتجاهات التصدير تأسس على يد المدرسة الكلاسيكية حيث يعتبر أن الفرد هو المنظم للحياة لاقتصادية و الركيزة الأساسية في تسيير النشاط التجاري ،أي من دون تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وبمعنى أخر يجب رفع كل القيود التي من شأنها أن تعرقل سير المبادلات التجارية .
2. **الاتجاه الاحمائي** : في هذه السياسة النشاط التجاري يخضع لسيطرة الدولة وتبعا للخطة التي ترسمها الدولة في التصدير والاستيراد ، ومن خلال هذا الاتجاه فان الدولة تقوم بفرض بعض القيود و المتمثلة في التعريفة الجمركية و القيود الكمية على الواردات وذلك من اجل حماية المنتوج الوطني وتحقيق الاستقرار الاقتصادي .

المطلب الثالث: الظروف المحيطة بالتصدير.

إن التصدير ينمو في محيط داخلي وخارجي يتأثر ويؤثر فيه ،وترتبط العوامل المؤثرة في عملية التصدير بظروف اقتصادية والتي تكون خارجة عن إطار سيطرة المؤسسة أو الشركة المصدرة ،وبظروف متعلقة بها من حيث تنظيمها ونوعية إنتاجها وقدرتها على المنافسة ... الخ ،ومرتبطة أيضا بطبيعة العلاقات مع الدول ،حيث أن هذه العلاقات بإمكانها أن تؤثر إما سلبا أو إيجابا على حجم المعاملات التجارية الخاصة بالمؤسسة أو الشركة المصدرة.[2]

1. الظروف الاقتصادية:

تتأثر مختلف المعاملات الاقتصادية و التجارية بكافة الظروف الاقتصادية سواء كانت الداخلية أو الخارجية على المستوى الدولي ويمكن إبراز ذلك فيما يلي:

- **الظروف الاقتصادية الداخلية** : ترتبط الظروف الاقتصادية الداخلية ارتباطا مباشر بكل من النمو الاقتصادي أو الركود الاقتصادي للدول فنجد في حالة النمو الاقتصادي دعم حركة التصدير بينما نجد أنها تضعفه في الحالة الثانية (الركود)،فالمتعامل أو القائم بعماليات التصدير يلجأ إلى تحليل هذه الحالات وغيرها من الحالات و الظواهر الاقتصادية كالتضخم و المركز المالي أو الوضعية المالية

[1] نعيمي فوزي، **التجارة الدولية، دروس في قانون الأعمال الجزء الأول**، ديوان المطبوعات الجامعية، 1990، ص34.

[2] نفس المرجع، ص ص 70_73 .

للدولة التي يتعامل معها من حيث حجم الديون الخارجية و نسبة المخزون من العملة الصعبة وكفاءة الأسواق و المؤسسات المالي فيها .

- **الظروف الاقتصادية الدولية** : ونجد هنا الظروف المتعلقة بالمستوى الدولي كوضعية العملات الأجنبية في السوق الصعبة التي تكون متقلبة دوريا ما يؤثر على حجم المعاملات و المبادلات الدولية الخارجية.

2. **الظروف السياسية** : أن جل المعاملات الدولية المختلفة وبصفة خاصة عملية التصدير تخضع وتتأثر بنوعية الأوضاع السياسية القائمة في بلد الاستيراد أو التصدير ،وبالتالي يؤثر الجانب السياسي في المناطق أو الدول الغير مستقرة سياسيا من ناحيتين : من الناحية الداخلية نجد أن الوضعية الداخلية غير المستقرة تضاعف من حجم المخاطر الواقعة على المعاملات ،ومن ناحية أخرى العلاقات مابين الدول فنجد انه كلما توسعت العلاقات السياسية بين الدول توسعت مختلف المعاملات والعكس صحيح .
3. **الظروف المتعلقة بالجوانب القانونية:** إن اختلاف الأنظمة السياسية والاقتصادية بين دول العالم أدى إلى تباين الأنظمة القانونية ،مما أوجب على رجال الأعمال الاطلاع على القوانين المختلفة عن تلك القوانين السائدة في بلادهم ،ولتسهيل هذه المعاملات تسعى المنظمات الدولية المهتمة ،كالمنظمة العالمية للتجارة ومؤتمر الأمم المتحدة للاقتصاد والتجارة والغرفة التجارية الدولية إلى توطيد القواعد والقوانين المتعلقة بمختلف أنواع المعاملات التجارية.
4. **الظروف الداخلية للمؤسسات و الكيانات القائمة على التصدير:** أن للمؤسسات القائمة على عماليات التصدير كبير في تحديد حجم ونوعية التصدير من خلال العديد القنوات و السياسات نوجزها فيما يلي :[1]

- ✓ من حيث المنتج و الخدمة المقدمة : وذلك بالنظر إلى نوعية المنتج والخدمات المرتبطة به كخدمات ما بعد البيع وثمن وأسعار المنتج.
- ✓ من حيث الأجهزة المكلفة بالتصدير:وتتعلق هذه الأجهزة بالمصالح المكلفة بعملية التصدير داخل المؤسسة.
- ✓ من حيث القنوات المعتمدة في التوزيع: وترتبط بالمنهجية المعتمدة في التوزيع و التسويق لغزو الأسواق الخارجية.
- ✓ من حيث قنوات وسياسات الاتصال: والمتمثلة في مدى استعمال المؤسسة المصدرة لوسائل الاتصال في الميدان كالمعارض الدولية واستخدام الانترنت...

[1] نعيمي فوزي، مرجع سابق، ص73.

المبحث الثالث: نظريات عوامل ودوافع التصدير.

تضمن الفكر الاقتصادي عبر السنوات الطويلة الماضية و الحديثة أفكار تعكس أهمية إسهام التجارة الخارجية في تحقيق الإنماء الاقتصادي، كما يشمل الفكر الاقتصادي ذاته عددا من الأفكار التي رأت في نشاط التصدير أهمية بالغة واعتباره ركنا أساسيا في عملية الإنماء الاقتصادي للدول.

ومن خلال هذا سنسلط الضوء في هذا المبحث على موقع التصدير في الفكر الاقتصادي بالإضافة إلى مختلف عوامله ودوافعه.

المطلب الأول: نظريات التصدير.

يشمل الفكر الاقتصادي العديد من الأفكار التي رأت في نشـــاط التصدير أهمية بالغــة واعتباره ركنا أساسيا في عملية الإنماء الاقتصادي للدول المتقدمة و النامية على السواء ،ومــن هنــا يمكــن إعطاء لمحــة موجزة عــن الأفكار و النظريــات الاقتصاديــة المختلفــة قديــما وحديثا ونضرتها إلى الصادرات وأهميتها.

1. **الصادرات في الفكر الاقتصادي التجاري** :أكد التجاريون على أن الوسيلة الفعالة لتحقيق القدر الأكبر من المعادن النفيسة للأمة هي التجارة الخارجية كما دعوا إلى تسخير كل النشاطات الاقتصادية الأخرى لكي تكون في خدمة التجارة الخارجية ،كما طالبوا بتدخل الدولة في التجارة وتداخلها المتكامل في الحياة الاقتصادية لضمان نجاح التجارة وذلك من اجل تنظيم علاقتها التجارية مع الدول الأخرى بحيث تجلب التجارة اكبر قدر من المغانم للدولة و تحد من الأضرار و الخسائر وقد راو أن تحقيق قدر كبير من المعادن النفيسة يأتي من خلال ميزان المدفوعات مما يحتم على الدولة خفض وارداتها من الدول الأخرى مقارنة مع زيادة صادرتها إلى تلك الدول بذلك فقد تمثلت السياسة التجارية لديهم في إنعاش الصادرات وتقييد الواردات من الخارج ،واعتبر التجاريون تحقيق وتكوين فائض مستمر في الصادرات هو المصدر الرئيسي لتعزيز القدرة الشرائية للدولة من خلال الحصول على احتياجاتها من الخارج وقد تمثلت سياسة تشجيع الصادرات لديهم من خلال :[1]

- ✓ تشجيع الصادرات من السلع الصناعية بكافة الوسائل.
- ✓ العمل بشكل مباشر على التوسع وإيجاد و اكتساب الأسواق الخارجية الجديدة.
- ✓ تقديم الدعم و المعونة لبعض الصناعات التصديرية لمواجهة المنافسة الخارجية.

[1] وصاف سعيدي، **تنمية الصادرة و النمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة الباحث عدد 2002/01، ص ص 6، 7.

- ✓ تخفيض نفقات إنتاج السلع التي تصدر للخارج.
- ✓ إنشاء المناطق الحرة للتصدير و الموانئ التي من شأنها مساعدة الصادرات على التطور .
- ✓ تشجيع عماليات التصدير ودعمها من خلال نظام الدر وباك.

2. **الصادرات في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي** : أبدى الكلاسيك اهتماما بالغا في نشاط التجارة الخارجية ولكن ليس بالأسلوب الذي كان عليه التجاريون ،فركزوا على الاهتمام بالسوق و اعتبروها المحدد الأول للنمو الاقتصادي و الذي يساعد على توزيع الفائض من الإنتاج الصناعي وتناول مفكرو المدرسة الكلاسيكية بيان دور الصادرات في توسيع القاعدة الإنتاجية في الاقتصاد وتحقيق الغلة المتزايدة وتحريك الاستثمار على وجه يضمن الحصول على اكبر كفاية ممكنة من استخدامات الموارد المحلية إلى جانب اجتذاب رؤوس الأموال الخارجية للاستثمار في ميدان إنتاج السلع التصديرية .[1]

ويمكن القول أن فكر الكلاسيك فيما يتعلق بنظرتهم للتجارة الخارجية و خاصة الصادرات بأنها لم تكن مجرد أداة لإعادة تخصيص الموارد أو تحقيق التوزيع الأمثل لها،بل تعتبر عندهم قوة محركة للنمو.

وحسب نظرية التبادل تعتبر التجارة الخارجية بصفة عامة و التصدير بصفة خاصة عامل لتحقيق الرفاهية الجماعية ،فحسب ادم سميث فان تقسيم العمل يجبر الدولة على أن تتخصص في إنتاج السلع التي تمتلك فيها ميزة نسبية ثم تبادل ما يفيض عن حاجتها بينها وبين دولة أخرى ،والواقع أن تحليل ادم سميث لم يجب عن مختلف التساؤلات لنظريات الفكر الكلاسيكي بالنسبة للتصدير ،فأجاب ريكاردو في نظريته المعروفة باسم نظرية التكاليف النسبية ،وتتلخص على انه إذا سادت أي حرية التجارة فان كل دولة تتخصص في إنتاج السلع التي تنتج في الخارج بتكلفة منخفضة نسبيا أي تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية ،وذهب تحليل ريكاردو إلى ابعد من ذلك بحيث أوضح أن ظروف الإنتاج حتى لو كانت في صالح دولة معينة بالنسبة لجميع السلع محل الدراسة بان كل دولة في هذه الحالة سوف تتخصص في إنتاج سلعة ذات نسبة اكبر ومساوئ نسبية اقل ،ظلت هذه النظرية في محلها إلى أن جاء كل من هيكشر وأولين بفرضيات أكثر توسعا عن طريق صياغة نظريتين هما "وفرة عناصر الإنتاج " التي تنص على تخصص كل دولة في إنتاج وتبادل السلع تتطلب بدرجة كبيرة عناصر الإنتاج المتوفرة لديها وتستورد المنتجات التي يحتاج إنتاجها إلى عنصر الإنتاج النادر و" نظرية التعادل" التي تنص على أن التجارة الدولية تؤدي إلى تعادل العوائد النسبية و المطلقة لعناصر الإنتاج المتجانسة بين دول العالم.[2]

[1] عادل احمد حشيش ،مجدي محمود شهاب ،**الاقتصاد الدولي**،الدار الجامعية ،بيروت ،1999 ،ص124.

[2] نفس المرجع، ص 125.

3. **الصادرات في الفكر الاقتصادي الحديث :** عندما جاء كينز برر الاهتمام البالغ في أهمية تحليل دور الصادرات كأحد مكونات الدخل القومي حيث تساهم الصادرات من خلال عمل المضاعف بزيادة الدخل بصورة اكبر من قيمتها المباشرة فالصادرات تعد احد المكونات الأساسية للدخل الوطني ،حيث يعتبر كينز الدخل الوطني يتكون من :[1]

الدخل الوطني= الاستهلاك الوطني+الاستثمار الوطني+الإنفاق الحكومي+(الصادرات _الواردات) .

ورغم تبرير كينز في البدايات الاهتمام البالغ في تحليل أهمية دور الصادرات كأحد مكونات الدخل القومي حيث تساهم الصادرات من خلال عمل المضاعف بزيادة الدخل بصورة اكبر من قيمتها المباشرة ظهر عدد من الاقتصاديين الذين يحملون وجهات نظر مختلفة منهم **Marx**الذي أشار إلى استحالة قيام التجارة الخارجية بدور فعال في الإنماء الاقتصادي في ظل السيطرة الكبيرة للدول الرأسمالية للعلاقات الاقتصادية الدولية ،و **Myrdal**الذي يرى أن التجارة الخارجية بين الدول النامية والدول المتقدمة تعمل على زيادة التفاوت القائم في المستويات الاقتصادية بينهما ،ويرى أن الأسواق الكبيرة التي تخلقها التجارة الخارجية يعمل بالمقام الأول على تعزيز وضع الدول المتقدمة التي تتمتع أصلا بصناعة قوية مقابل ضعفها في الدول النامية ويشير ميرال إلى أن التجارة الخارجية لن تؤدي إلى الركود الاقتصادي وهو عكس ما تسعى إليه التنمية الاقتصادية من زيادة الدخل القومي ورفع مستوى المعيشة أما**Nurkse**فيرى أن التجارة الخارجية أداة لانتشار النمو الاقتصادي فضلا عن كونها وسيلة لتوزيع الموارد توزيعا أكثر كفاءة ضاربا مثالا بالدور الذي تلعبه التجارة الخارجية في البلدان الحديثة ،كما أكد على ضرورة الاهتمام بهذا الجانب في الدول النامية و ذلك نتيجة لما تواجهه صادرتها في أسواق الدول المتقدمة من عراقيل وعقبات عديدة ،هذا ما يجعل اللجوء إلى تنمية الصادرات أكثر من ضرورة فيها.[2]

---

[1] وصاف سعيدي، أثر **تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية الحوافز والعوائق**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004، ص14.

[2] وصاف سعيدي، **تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي**، مرجع سابق، ص8.

المطلب الثاني: دوافع التصدير.

تهدف سياسة التوجه للتصدير إلى التركيز بشكل رئيسي على التصدير للأسواق الخارجية حيث تعتبر الصادرات في الدول النامية مسئولة بشكل أساسي عن تمويل عملية التنمية الاقتصادية وذلك عن طريق استيراد السلع الوسطية والرأسمالية التي تحتاجها هذه العملية ،لذلك لابد من توفير حصيلة من الصادرات لتمويل الواردات .أيضا يمكن من خلال زيادة الصادرات زيادة الدخل القومي بكمية أكبر من زيادة الصادرات وذلك عن طريق مضاعف التجارة الخارجية ،لذا أصبح التوجه نحو التصدير وتنمية الصادرات و من أهم الأهداف الاقتصادية وذلك لعدة أسباب تتمثل في ما يلي:[1]

1. يتمثل السبب الرئيسي في التخلص من العجز التجاري والذي تعاني منها لعديد من الدول النامية.
2. أن عملية تنمية الصادرات تتضمن أكثر من تنمية موارد العملات الأجنبية وتحقيق التوازن الخارجي ، بل هي أساسية لتنمية الدخل القومي الحقيقي ولا نقصد بذلك زيادة الدخل بفعل المضاعف فهذه المسألة تخص الأجل القصير وإنما نقصد جوهر عملية التنمية في الأجل الطويل .فتنمية الصادرات حينما تعرف بدقة في إطار حرية التجارة ،هي تغير هيكلي في النشاط الإنتاجي المحلي لا يتم إلا بإعادة توزيع الموارد الاقتصادية المتاحة لصالح الأنشطة ذات الميزة النسبية ،وهذه الأخيرة هي الأنشطة الأكثر كفاءة ،والأكثر قدرة على النمو بمعدلات مرتفعة ،وعلى ذلك فإن تنمية الصادرات تعبر في الواقع عن جوهر عملية التنمية الاقتصادية في إطار اقتصاد مفتوح.
3. ازدادت أهمية هدف تنمية الصادرات لأجل التنمية الاقتصادية في إطار تطورات أواخر الثمانينات ثم التسعينات التي شهدت تحولا عالميا لصالح اقتصاد السوق وحرية التجارة ،فلقد كانت الدول النامية قبل ذلك تعتمد على إستراتجية إنمائية ذات توجه داخلي والتي تتمثل في إستراتجية إحلال الواردات ولم تعبأ بالصادرات ،مع قبول هذه الدول لبرامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي في مطلع التسعينات أصبح مطلوبا من هذه الدول التخلي عن هذه الإستراتجية وأن تبدأ العمل على تنمية صادراتها إلى الخارج في إطار آليات السوق.
4. إن المرحلة المقبلة من هذا القرن سوف تشهد آثارا أخرى مترتبة على العولمة التي صاحبت الثورة المعلوماتية على المستوى العالمي والنمو المطرد في نشاط الشركات العابرة للقوميات على مستوى العالم في إطار حرية التجارة وتحرير ونمو أسواق رؤوس الأموال في معظم الدول بالإضافة إلى ظهور شخصية المستهلك العالمي ،لذا فإن عملية تنمية الصادرات سوف ترتبط بشكل متزايد بالقدرة على استخدام وتسخير

[1] عبد الرحمان يسري احمد، **قضايا اقتصادية معاصرة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 111_118.

أجهزة ووسائل المعلومات في اكتشاف فرص التصدير المتاحة في أي مكان.

المطلب الثالث: عوامل نجاح التصدير

تبرز أهم عوامل نجاح عملية التصدير في : الموارد المتاحة و الجاهزة لنجاح عملية التصدير و التزام الإدارة الواضح بعملية التصدير .

ومن هنا يمكن صياغة ملامح أو عوامل نجاح التصدير في الأتي[1]:

- ✓ مدى التطور الفعلي للهيكل السلعي والخدمات المصدرة ليحقق هذا التطور قدر أكبر من التنوع.
- ✓ مدى التنويع الفعلي في نطاق الأسواق الخارجية ،و بالتالي مدى تقليل الاعتماد على عدد محدود من الأسواق الرئيسية التقليدية مع ما يصاحب هذا الاعتماد من ضغوط اقتصادية وسياسية.
- ✓ مدى القدرة على تحقيق زيادة فعلية في حصيلة الصادرات من سلع وخدمات تقليدية وجديدة دون أن يترتب على ذلك زيادة في التكلفة وخاصة بالنسبة لعوامل الإنتاج النادرة نسبيا.
- ✓ مدى استقرار و انتظام التصدير إلى مختلف الأسواق الخارجية مما يدعم الوضع التنافسي الذي يساعد على توسيع الحصة من هذه الأسواق .

[1] حمشة عبد الحميد، **دور التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة _دراسة حالة الجزائر_**، مذكرة ماجستير علوم اقتصادية تخصص اقتصاد دولي، جامعة بسكرة 2012_3013، ص56.

المبحث الرابع: آليات تنويع وتنمية الصادرات.

هناك العديد من السياسات والآليات التي تعمل على توفير مجموعة من الحوافز للمصدرين و العمل على حل مختلف المشاكل و الأخطار التي تعوقهم ،وتتسم هذه الآليات بالمرونة التي تتلاءم والمتغيرات في أسواق التصدير ،والتي تعمل كذلك على تنويع وتنمية الصادرات و التي تتمثل في تخفيض العملة ،وتوفير التمويل اللازم للمشروعات التصديرية ،وتأمين هذا التمويل ،والاعتماد على مقاربة التسويق الدولي وكذلك منح تحفيزات جمركية وضريبية للمشروعات التصديرية .

المطلب الأول: تخفيض قيمة العملة .

يعتبر تخفيض العملة الوطنية من أهم الآليات التي تساعد في تنمية وترقية الصادرات لان سعر الصرف يعتبر أداة الربط بين الاقتصاد المحلي و الاقتصادي العالمي و للإحاطة بمختلف جوانبها سنسلط الضوء على كل من:

أولا: مفهوم تخفيض قيمة العملة : أن تخفيض قيمة العملة تهدف إلى تغيير قيمة العملة بالنسبة إلى معاير مرجعي ،سواء كان هذا المعيار ذهبا ،أو عملة صعبة أو سلة من العملات أو حقوق السحب الخاصة ،ومنه إلى جميع العملات المختلفة .

ثانيا: علاقة سعر الصرف بالقدرة التنافسية للصادرات .

يعتبر سعر الصرف أداة الربط بين الاقتصاد المحلي و الاقتصاد العالمي ،ويعتبر سعر الصرف الحقيقي مقياسا للقدرة على المنافسة بين السلع المحلية و السلع الأجنبية ،فالسعر الحقيقي هذا يبين عدد وحدات السلع الأجنبية اللازمة لاستبدالها بوحدة من السلع المحلية ،فإذا ارتفع سعر الصرف الحقيقي فان ذلك يعني ارتفاع عدد وحدات السلعة الأجنبية اللازمة لاستبدالها بوحدة واحدة من السلع المحلية ،وهذا يعني انخفاض في قدرة السلع المحلية على المنافسة .[1]

ومن العوامل التي يتوقف عليها نجاح تخفيض قيمة العملة في زيادة حصيلة الصادرات نجد مايلي :

- ✓ يجب أن يتسم الطلب العالمي على منتجات الدولة بقدر كافي من المرونة ،بحيث يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى زيادة اكبر في الطلب العالمي على المنتجات المصدرة من نسبة التخفيض .

[1] بلقالة براهيم، آليات **تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصاد حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة الشلف ،2008_2009، ص 99.

- ✓ ضرورة اتسام العرض المحلي لسلع التصدير بقدر كاف من المرونة، بحيث يستجيب الجهاز الإنتاجي للارتفاع في الطلب الخارجي على صادرات المحلية نتيجة انخفاض قيمة العملة الوطنية
- ✓ يجب أن يسود استقرار في الأسعار المحلية، وعدم ارتفاعها بعد التخفيض حتى لا ينعكس هذا الارتفاع في صورة ارتفاع لأسعار تكلفة المنتجات المحلية.

المطلب الثاني: تمويل وتامين الصادرات.

أمام الأهمية المتزايدة للدور الذي تلعبه الصادرات في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في مختلف الدول ،لجأت العديد من الدول إلى إتباع سياسة تحفيز و تشجيع الصادرات ،وذلك من خلال إيجاد نظام خاص لتمويل الصادرات وضمان الإئتمانات الخاصة بتمويل الصادرات في شكل يتلاءم مع طبيعة هذه الصادرات واحتياجات كل من المصدر الوطني و المستورد الأجنبي .

أولا: تمويل الصادرات.

نظرا لعلاقات التجارة الدولية يوجد نوعين من الحاجات المالية المتعارضة بين كل من المصدر و المستورد فالمصدر بطبيعة الحال يحتاج إلى الحصول على قيمة بضاعته ومنتجاته المصدرة فورا وبمجرد تمام عملية الشحن إلى المستورد ،وذلك حتى لا تتجمد أمواله في صفقات تصديرية أجلة من ناحية ومن ناحية أخرى فهو يحتاج كذلك إلى تغطية نفقاته الإنتاجية أثناء فترات إعداد و تجهيز البضاعة محل عقد التصدير ،و بالنسبة للمستورد فهو يحتاج إلى فترة زمنية بعد استلامه للبضاعة قصد توزيعها حتى يتمكن من تجميع الأموال اللازمة لسداد قيمتها ،وأمام حاجة المصدر إلى السداد الفوري من ناحية و حاجة المستورد إلى السداد المؤجل ،وجدت أنواع من التسهيلات الائتمانية لتمويل الصادرات و المتمثلة في شكلين :[1]

- ✓ ائتمانات الصادرات قبل الشحن :والتي تأخذ صورة التمويل قصير الأجل .
- ✓ ائتمانات الصادرات بعد الشحن التي تأخذ صورة التمويل قصير المتوسط وطويل الأجل .

ثانيا: تامين ائتمان الصادرات.

تكمن أهميته ودوره في ضمان ائتمان الصادرات في حماية المصدر من المخاطر التجارية وغير التجارية التي قد يتعرض لها بمناسبة قيامه بعمليات مع المستوردين الأجانب،هذا من ناحية و من ناحية أخرى يلعب ضمان

[1] شعبان رأفت محمد، **نظم تمويل وضمان ائتمان الصادرات _ دراسة التجربة المصرية _**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005، ص 12.

ائتمان الصادرات دورا بالغ الأهمية في تسهيل حصول المصدر على ما يحتاجه من التسهيلات المالية الأزمة لتمويل صادراته إلى الخارج .

ويعرف تامين الائتمان بأنه التامين الذي يغطي الخسائر التي تحدث بسبب ظهور احد الأخطار و التي تعيق سداد المشتري لقيمة البضائع المباعة إليه إلى البائع في حالة البيع الأجل.

المطلب الثالث: التسويق الدولي كآلية لتنمية الصادرات.

أصبح التصدير العشوائي الذي تعتمد عليه الدول النامية غير مجد لأي مكانة في الأسواق الدولية ،فبلوغ هدف التصدير يتطلب عدة مجهودات تبدأ بإعداد بحوث عن الأسواق الخارجية ،وتنتهي باختيار الأسواق المستهدفة وتحديد لاستراتيجيات الملائمة لبلوغه ،ومن هذا المنطلق نجد أن مقاربة التسويق الدولي آلية من آليات تنمية الصادرات

مضمون بحوث التسويق الدولي في عملية التصدير :بحوث التسويق هي إحدى وظائف التسويق التي تضطلع بمهمة تحسين الموقف التسويقي الحالي والمرتقب للمنشأة بتوفير أفضل بدائل القرار التسويقي وذلك عن طريق جمع وتحليل البيانات من مصدرها ووضع الحلول التطبيقية ومتابعة تنفيذه ،أو معنى ذلك أن بحوث التسويق تزود متخذي القرارات في الدول أو المؤسسات بالمعلومات الضرورية لاتخاذ القرار بشكل سليم ودقيق ،وتزداد أهمية هذا الدور لبحوث التسويق على النطاق الدولي نظرا لطبيعة الأسواق الخارجية ودرجة صعوبة الأخطار والمشاكل المرتبطة مع دخول تلك الأسواق وعن طريق بحوث التسويقي مكن تحديد المشاكل ومواجهتها ،إضافة إلى ذلك فإنما يزيد من أهمية بحوث التسويق ،علاقة نتائجها بتقييم الفرص التسويقية ،حيث أن نجاح التسويق الدولي مرهون بالتقييم السليم لتلك الفرص المتاحة في الأسواق الدولية ،لذلك فإن الشركة تحتاج إلى نظام معلومات تستطيع من خلاله التعرف ليس فقط على الأسواق الدولية بلا لأخذ بعين الاعتبار العوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والتشريعية والقانونية.[1]

[1] بلقالة براهيم ،مرجع سابق ،ص ص119،120 .

المطلب الرابع: المناطق الحرة كآلية لتنمية وتنويع الصادرات

بالإضافة إلى الآليات التي سبق ذكرها فان المناطق الحرة توفر آليات أخرى والتي تعتبر في نفس الوقت امتيازات أو خصائص المناطق الحرة التي منشأها العمل على تحقيق هدف تنمية وتنويع الصادرات والتي تتمثل فيما يلي:

أولا :الحوافز الضريبية والجمركية للمصدرين :إن سياسة تقديم حوافز ضريبية وجمركية للمصدرين داخل المناطق تعتبر من السياسات الناجحة التي اتبعتها الدول لتدعيم الصادرات ،حيث تساهم هذه الحواجز في تقليل تكلفة المنتجات المصدرة في الأسواق الخارجية.

أ-الحوافز الضريبية :تقتضي سياسة تنمية الصادرات في مختلف المناطق الاقتصادية الحرة ضرورة تبني سياسة ضريبية جادة تقوم على أساس إعطاء الأولوية لزيادة الصادرات ،وتكون حافزا قويا للمصدر لزيادة صادراته

ب-الحوافز الجمركية :وهي مجموعة الحوافز الخاصة بالإعفاءات والتخفيضات للرسوم الجمركية على مستلزمات الإنتاج من المواد الأولية والمواد الخام اللازمة للمشروع التصديري في المناطق الاقتصادية الحرة للتصدير، وكذلك أجزاء ومكونات المنتج النهائي والمعد للتصدير،وتساهم الحوافز والتسهيلات الجمركية بشكل مباشر في خفض التكاليف الرأسمالية للمشروع ومن ثم انخفاض حاجة المشروع من الموارد المالية ،ويوجد العديد من الأنظمة المختلفة للحواجز والتسهيلات الجمركية.

ثانيا :تشجيع إنشاء الكيانات الكبرى في مجال التصدير :يكمن الهدف من تشجيع إنشاء الكيانات الكبرى في مجال التصدير في جعل الشركات الوطنية ذات قدرة وإمكانات تنافسية في الأسواق الخارجية والاستفادة من اقتصاديات في مثل هذه الأنشطة ،كما هو الشأن في بعض الدول التي أنشأت شركات تجارية خارجية متعددة الأطراف تتضمن على الأقل عشرا من الشركات المنتجة والمصدرة وذلك للتغلب على مشكلة ضعف كفاءة وإمكانيات الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم ،وأيضا الاستفادة من التسهيلات الائتمانية التي تمنح للشركات التصديرية، فضلا عما يمكن أن تقوم به هذه الشركات التجارية من دور في تنمية الصادرات[1].

ثالثا:القضاء على العقبات التي يواجهها المصدرون، مع العمل على تبسيط إجراءات استيراد السلع الوسطية ومستلزمات الإنتاج اللازمة للصادرات ،وتبسيط إجراءات التصدير.

رابعا :تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية الرئيسية التي تسعى إلى التصدير، وذلك بإزالة القيود على مجالات الاستثمار.

[1]وصاف سعيدي، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي**، مرجع سابق، ص138.

خامسا: العمل على تقديم الدعم اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف زيادة تنافسينها وبالتالي مساهمتها في تنويع وتنمية الصادرات.

خلاصة الفصل

للتصدير أهمية قصوى في اقتصاد لي دولة ويعتبرها البعض قضية مجتمعية تفرض نفسها على المسارات الاقتصادية لتلك المجتمعات، وهو احد الآليات الهامة لزيادة معدلان نمو الناتج المحلي من خلال توسيع نطاق السوق و الذي يعد النفاذ إلى الخارج أهم عناصره فالتوسع في التصدير عموما يساعد على إزالة العوائق أمام التنمية الاقتصادية.

لقد أصبح تطور الفكر الاقتصادي التجريبي في بحث العلاقة بين الصادرات و النمو الاقتصادي أن هناك إجماع بين الاقتصاديين لأهمية دور الصادرات في دفع عجلة النمو الاقتصادي وأثارها الايجابية على التنمية، وهذا نتيجة اعتبار الصادرات آلة محركة للنمو في كافة قطاعات الاقتصاد، حيث جاءت نتائج معظم الدراسات لتطبيقية لتؤكد على الدرجة العالية من الارتباط بين معدل نمو الصادرات و معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ممثلا للنمو الاقتصادية في عدد كبير من الدول، مما يدل على أهمية نشاط التصدير في رفع معدلات النمو الاقتصادي في الأجل الطويل ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لأجل هذا سعت الدول إلى التركيز على سياسة تشجيع الصادرات و تنميتها .

الفصل الثالث

دور المناطق الحرة في ترقية الصادرات حالة الإمارات العربية والجزائر

تمهيد:

إن أهم ما تقدمه المناطق الحرة من أثار ايجابية في مجال التجارة الخارجية، أنها تعمل كقاعدة لنمو الصادرات في الدول المستقبلة لها والذي يمكن أن يتحقق من خلال تطور صادرات المشاريع العاملة بهذه المناطق إلى العالم الخارجي.

كما أن النتيجة المباشرة لزيادة الصادرات خاصة الصناعية منها، تتمثل في زيادة موارد الدولة من النقد الأجنبي، وتعتبر تنمية الصادرات أحد الأسباب التي من اجلها يقام مثل هذا النوع من المناطق ويرجع ذلك لارتفاع تكاليف الإنتاج في الدول النامية وبالتالي عدم قدرتها على المنافسة في الأسواق الخارجية من جهة ومن جهة أخرى فان المشاريع بهذه المناطق تقوم بجلب أسواق التصدير معها.

وبعد الاطلاع على مكانة المناطق الحرة ودورها الفعال في تنشيط التجارة الخارجية في البلدان وبالتالي ترقية الصادرات وتنميتها، سنخصص هذا الفصل لدراسة دور هذه المناطق في ترقية الصادرات حيث وقع اختيارنا على المناطق الحرة بالإمارات العربية والجزائر وللإحاطة بجوانب الدراسة سيتم في المبحث الأول الجوانب النظرية للمناطق الحرة وفي المبحث الثاني دراسة المناطق الحرة في الإمارات العربية وفي المبحث الثالث الجانب التطبيقي لدور المناطق الحرة في ترقية الصادرات في الدول المدروسة.

المبحث الأول: المناطق الحرة الجزائر

عقب الأزمة المالية والاقتصادية التي شهدتها الجزائر في 1986 بسبب انهيار أسعار البترول، ثم التغير الجذري في النظام الاقتصادي كل هذه التحولات دفعت الجزائر إلى بذل جهود كبيرة لتبني إصلاحات اقتصادية لمواكبة التطورات العالمية المعاصرة من خلال تهيئة مناخ الاستثمار وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من هذا جاءت فكرة المناطق الحرة، وقبل الحديث عن المنطقة الحرة بلارة نقف عند ولاية جيجل التي احتضنت هذه المنطقة

المطلب الأول: نشأة المناطق الحرة بالجزائر.

جاءت فكرة إقامة المناطق الحرة في الجزائر التي تبلورت فعليا في قانون الاستثمار رقم 12/93 المؤرخ في 1993/10/05 الذي خصص فصل بأكمله من الفصل الثالث للمناطق الحرة وصدر المرسوم التنفيذي رقم 320/94 بتاريخ 1994/10/17 المتعلق بالمناطق الحرة لضبط الشروط العامة لإقامة وتسيير المناطق الحرة حيث أجاز التشريع إنشاء المناطق على التراب الوطني تتم فيها مختلف العمليات الاستيراد و التصدير و التخزين و التحويل وإعادة التصدير أي الأنشطة التجارية و الخدماتية و الصناعية وفق إجراءات مبسطة وبحملات الأجنبية القوية القابلة للتحويل مسعرة من البنك المركزي الجزائري بشرط أن تكون أنشطة الشركات موجهة للتصدير مع السماح بتسويق جزء من السلع و الخدمات داخل الوطن وفق القوانين التي تحكم و تنظم التجارة الخارجية .[1]

وبعد الدراسة المعدة من طرف الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية و وكالة ترقية الاستثمار حيث أخذت هذه الدراسة عدة عوامل و معايير لاختيار أحسن موقع لاحتضان المنطقة الحرة الأولى في الجزائر وعلى ضوء هذه المعايير تم اختيار 16 ولاية ووقع الاختيار و اعتماد منطقة بلارة بولاية جيجل كمنطقة تصدير صناعية حرة.

وتجسدت فكرة إنشاء المنطقة الحرة بلارة بولاية جيجل وتم إنشاؤها رسميا بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 106/97 المؤرخ في 1997/04/05 المتضمن قيام المنطقة الحرة الصناعية للتصدير بلارة بولاية جيجل.[2]

[1] منور اوسرير ،**دراسة نظرية عن المناطق الحرة (مشروع منطقة بلارة)**، مجلة الباحث عدد 2013/02، جامعة بومرداس، ص 43.

[2] بلعوز على واحمد مدني،**دور المناطق الحرة كحافز لجذل الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة المنطقة الحرة بلارة**، الملتقى الدولي الأول حول أثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، أيام 13_14 نوفمبر 2006، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، ص 11.

المطلب الثاني: الإطار القانوني للمناطق الحرة في الجزائر.

يسمح المرسوم التشريعي رقم 12/93 بالاستثمار في جميع القطاعات ما عدا تلك المخصصة للدولة أو فروعها أو أي شخص معنوي، وينص على مجموعة من الامتيازات اختلفت حسب المناطق المستثمر فيها، فهناك نظام خاص بالاستثمار المنجزة في المناطق الخاصة، نظام متعلق بالاستثمارات المنجزة في المناطق الحرة ونظام عام مع الامتيازات بين الأنظمة التالية:[1]

- فوائد منخفضة على القروض البنكية.
- تكفل الدولة بنسبة 50 %إلى 100% من إسهامات أرباب العمل في النظام القانوني للضمان الاجتماعي من اجل تحسين قدراتها التحولية والخدماتية.
- يحظى جميع المستثمرين في المناطق الحرة بنفس المعاملة سوأ كانوا جزائريين أو أجانب، مع الاحتفاظ بأحكام الاتفاقيات المبرمة بين الدولة الجزائرية والدول التي يكون هؤلاء الأشخاص من رعاياها.

بعد ذلك جاء المرسوم التنفيذي رقم 320/94 ليؤكد المرسوم التشريعي السابق، ويضبط شروط المناطق الحرة ونظامه الجمركي، حيث أن:

الفصل الأول: يتضمن تحديد المجال الجغرافي لتواجد المناطق في مادتيه الثانية والثالثة.

الفصل الثاني: وفي مواده المتعلقة بتسيير المنطقة ويمنح امتياز استغلال المنطقة وتسييرها شخصا معنويا من القطاع العام أو الخاص حسب الشروط المذكورة سابقا في المستغل.

الفصل الثالث: ومواده المتعلقة بالعمل في المناطق الحرة، أعطيت الحرية للمتعاملين في الاستيراد والتصدير للخدمات والبضائع ماعدا تلك المحضرة قانونا، كما تخضع رؤوس الأموال إلى شرط التعامل بالصرف الخاص بالمناطق الحرة.

[1] زوينة ريال ،**المناطق الحرة و التنمية حالة المناطق الحرة الصناعية للتصدير مع دراسة تجربتي تونس وجزر موريس وأفاق إنشاءها في الجزائر** ،مذكرة ماجستير علوم اقتصادية ،جامعة الجزائر معهد العلوم الاقتصادية ،1996_1997 ،ص 222.

أولا: الهيئات ذات العلاقة بالمناطق الحرة في الجزائر:

توجد في الجزائر ثلاثة هيئات مختصة في إدارة المناطق الحرة والمتمثلة في:

1. **اللجنة الوطنية للمناطق الحرة** :طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 95_493 المؤرخ في ديسمبر 1995 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 94_320 المؤرخ في أكتوبر 1994 المتعلق بالمناطق الحرة ،وهذا بغية التسيير الحسن للمناطق الحرة و تظهر أهمية اللجنة في تكوينها و المهام التي أوكلت لها وتقوم الوكالة بدراسة و اقتراح وتعيين المناطق وضبط حدودها وتخصص أية مسالة تتعلق بتطبيق التشريع و التنظيم المتعلقين بالمناطق الحرة وأيضا تبادر بأي تدبير يسمح بتحسين تسيير المناطق ،وجعل النشاط فيها ذي مردودية أحسن ،تجتمع اللجنة بناء على طلب رئيسها أو بمبادرة من ثلثي أعضائها .
2. **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:** هي مؤسس عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تابعة لرئيس الحكومة ومقرها في مدينة الجزائر، وللوكالة هياكل لامركزية على المستوى المحلي يمكنها إنشاء مكتب تمثيل في الخارج.
3. **المستغل:** يمنح امتياز استغلال المنطقة الحرة، وتسييرها شخصا معنويا عموميا أو خاص يسمى المستغل عن طريق مزايدة وطنية مفتوحة ودولية أو محددة عن طريق التراضي، ويترتب على منح الامتياز إعداد اتفاقية بين المستغل والوزير المكلف بالمالية، يلحق بها دفتر شروط يحدد خصوصا حقوق صاحب الامتياز ووجباته والإتاوات السنوية التي يجب أن يدفعها لإدارة الأملاك الوطنية، ويتكفل المستغل بالأشغال التالية:

- تهيئة شبكة طرق الموصلات ومواقف السيارات.
- الإيصال بالشبكات البسيطة.
- بناء مباني الاستغلال ومباني لحاجات المتعاملين.
- بناء السياج المحيط بالمنطقة ونقاط العبور طبقا لمواصفات مصالح الجمارك.

ثانيا: الحوافز الممنوحة بالمناطق الحرة بالجزائر:

هذه الحوافز شملت المجالات الآتية[1]:

1. **حوافز جمركية وجبائيه:** حيث تعفى الاستثمارات التي تقام في المناطق الحرة من:
   - ✓ جميع الضرائب.
   - ✓ جميع الرسوم والاقتطاعات ذات الطابع الجبائي والشبه جبائي.
   - ✓ جميع الرسوم الجمركية الخاصة بالتصدير.
2. **حوافز مالية وتجارية:** تتمثل فيما يلي:

- ✓ يسمح للمستثمرين داخل المنطقة بيع 20% من منتجاتهم في السوق الوطني ويمكن أن تبلغ هذه النسبة 50% بالنسبة للمنتجات التي تكون قيمتها المضافة من عناصر إنتاجية محلية خارج الموارد الطاقوية تعادل أو تفوق 50%.
- ✓ تخضع المبيعات في التراب الجمركي لنفس تنظيم التجارة الخارجية والصرف المعمول به تدفع الحقوق والرسوم المستحقة عند الاستيراد.
- ✓ تتم المعاملات التجارية داخل المنطقة الحرة بعملات قابلة للتحويل الحر، ومسعرة من البنك الجزائري.

3. **الحوافز الاجتماعية في مجال العمل:** تتمثل فيما يلي:

- ✓ يمكن للمستثمرين في المنطقة الحرة أن يوظفوا بدون شكليات مسبقة عمالا تقنيين ومؤطرين من جنسية جزائرية بدون تحديد عددهم لكل مؤسسة، ويكون توظيف العمال الأجانب بمجرد تصريح لدى المصالح المختصة بالتشغيل إقليميا.
- ✓ تكون علاقات العمل فيما يخص شروط التوظيف والأجور والتسريح بين الأجراء والمؤسسات الموجودة في المناطق الحرة الخاضعة لاتفاقيات تعاقدية تبرم بحرية بين الطرفين.
- ✓ يجوز للعمال من ذوي الجنسية الأجنبية الذين يتمتعون بصفة غير مقيم قبل توظيفهم أن يجتازوا نظاما للضمان الاجتماعي غير النظام الجزائري.

[1] لبعل فاطمة، **المناطق الحرة العربية ودورها في تنمية التجارة البينية العربية**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات شهادة الماجستير علوم اقتصادية، جامعة بسكرة، 2011_2012، ص83.

المطلب الثالث: المنطقة الحرة بلارة بولاية جيجل.

تقع ولاية جيجل في الشمال الشرقي للجزائر حيث يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط ومن الشرق ولاية سكيكدة وممن الغرب ولاية بجاية ومن الجنوب ميلة تبعد عن الجزائر العاصمة بحوالي 320 كلم ،ويمتد فيها شريط ساحلي بطول 120 كلم و تتوفر الولاية على ميناء جن البحري ،وكذا مطار فرحات عباس الدولي و تتوفر على شبكة هامة من الطرق بالإضافة إلى المقومات الاقتصادية حيث تتوفر على إمدادات للطاقة (الكهرباء والغاز والمياه) ،تتربع على مساحة قدرها 2400 كلم^2 تتوفر الولايـــة علـــى ثروة غابيـــة تقدر مساحتـــها ب 48 من مساحة الولاية منها أشجار البلوط و الزان وأشجار الفلين بإنتاج سنوي قدره 50000 قنطار و115000 مـــتر مكعب من الخشب ،وأيضا توجد في الولاية حديقة وطنية في تازة ،منطقة مائية فـــي بني بلعيد و مناطـــق للاستثمار السياحـــي ،ويسكنها حوالـــي 602.4 ألف نسمة

الفرع الأول: نشأة المنطقة الحرة بلارة:

حاولت الجزائر كغيرها من الدول العربية تطبيق فكرة المناطق الحرة، هذا ما تجسد فعلا بعد صدور المرسوم التنفيذي 94_320 المؤرخ في 1994.10.17 المتعلق بالمناطق الحرة ،لضبط الشروط العامة لإقامة و تسيير المناطق الحرة حيث أجاز التشريع إنشاء مناطق حرة على التراب الوطني ،ثم تتم فيها مختلف عمليات التصدير و الاستيراد التخزين والتحويل و إعادة التصدير وفق إجراءات مبسطة وبعملات قابلة للتحويل مسعرة من البنك المركزي الجزائري، بشرط أن تكون أنشطة هذه الشركات موجهة للتصدير ،مع سماح بتسويق جزء من السلع و الخدمات داخل البلد وفق القوانين التي تحكم التجارة الخارجية [1].

وبعد الدراسة المعدة من طرف الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية، وهذا بطلب من وكالة ترقية الاستثمار ودعمه حيث أخذت هذه الدراسة عدة عوامل ومعايير لاختيار أحسن موقع لاحتضان المنطقة الحرة الأولى، وعلى ضوء هذه المعايير تم اختيار 16 ولاية ووقع الاختيار بعد الدراسة وتم اعتماد منطقة بلارة بولاية جيجل كمنطقة تصدير صناعية حرة ونشير أن ولاية الجزائر العاصمة تم إقصاءها خلال عملية الانتقاء، وهذا بسبب خصوصية المدينة ومن اجل اعتبارات أخرى والجدول التالي يوضح ترتيب الولايات المرشحة لاحتضان منطقة حرة.

[1] منور اوسرير، دراسة **نظرية عن المناطق الحرة**، مرجع سابق، ص 44

الجدول رقم (5): النتائج النهائية لترتيب الولايات المقترحة لاحتضان المناطق الحرة.

عدد النقاط الولايات	المعايير الاقتصادية				المعايير المرتبطة بالتهيئة العمرانية	مجموع النقاط	الترتيب
	المعيار أ	المعيار ب	المعيار ج	المعيار د			
بجاية	9000	1800	558	1984	13342	2500	15842
جيجل	7900	1750	281	1226	11157	4000	15157
عنابة	350	1700	970	2252	11272	2500	13772
تلمسان	6450	1700	659	1117	10726	2500	13226
وهران	6450	1300	1164	4110	13124	_	13124
مستغانم	4950	1550	304	1237	8041	2500	10541
سكيكدة	4050	1200	497	1488	7835	_	7835
الشلف	3180	1300	530	1175	6105	1000	7105
تبسة	3650	1650	391	10333	6724	1500	6724
تمنراست	3350	1200	85	818	5453	1000	6453
اليزي	3350	1200	93	248	4891	1000	5891
الاغواط	400	1700	240	885	3225	1500	9725
سوق أهراس	600	1550	118	609	2877	1500	4377
الطارف	300	1350	255	631	2536	_	2536

المصدر: الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية، ماي1996، ص 51.

ويقصد بالمعايير الاقتصادية ما يلي:

- المعيار أ: الهياكل القاعدية للنقل والمرافق المتعلقة بها (المطار، الميناء، الطرق البرية، السكك الحديدية)
- المعيار ب: نوعية وإمكانيات الخدمات العامة.
- المعيار ج: توفر اليد العاملة والمهارات المحلية.

- المعيار د: الخدمات المتعلقة بالقطاع الثالث (المؤسسات البنكية والتامين وقطاع الصحة والسياحة والمؤسسات الإدارية)

الملاحظ من الجدول أن ولاية بجاية كانت في الترتيب الأول ثم تم اختيار جيجل رغم احتلالها الصف الثاني ،وهذا بسبب تبرير من الوكالة المرتبطة بالتهيئة العمرانية تحظى بمعامل اكبر من اجل إعطاء أهمية اكبر للتنمية الجهوية ،وعقب هذا الاختيار أصدرت الحكومة الجزائرية القرار القاضي بتعيين منطقة بلارة كأول منطقة حرة في الجزائر ،وذلك لما تتمتع به من موقع استراتيجي هام ، وهياكل قاعدية معتبرة وتم رسميا إنشاء المنطقة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 67_106 المؤرخ في 05 أفريل1997 المتضمن قيام المنطقة الحرة بلارة بولاية جيجل.

وتقع منطقة بلارة على بعد 2 كلم من مقر بلدية الميلية، وعلى بعد50 كلم من مدينة جيجل و40 كلم من مطار فرحات عباس الدولي و40 كلم من ميناء جنحن و40 كلم عن المحطة الكهربائية و70 كلم عن القطب الاقتصادي للمنطقة الصناعية لقسنطينة وكانت المنطقة سابقا موجهة لإنشاء مركب لصناعة الحديد وتتربع منطقة بلارة على مساحة قدرها 523 هكتار ومهيأة بصور طوله 13000 متر كما توجد بالقرب من سد مائي كبير.

وقد قامت وكالة ترقية الاستثمار ودعمه بإعلان مناقصة دولية في 25 ماي 1998 للبحث عن مسير أو مستغل عن طريق الامتياز ، وكانت النتيجة سلبية مما دفع سلطات ولاية جيجل إلى تقديم اقتراح خاص بإنشاء مجمع في إطار الشراكة، يظم متعاملين اقتصاديين وطنيين وأجانب لاستغلال المنطقة الحرة وهو ما سعت إليه الجزائر ،كما نشير أن الزيارات العديدة التي قامت بها مختلف الوفود الجزائرية و الأجنبية كثيرا ما أعادت ملف المنطقة الحرة بلارة إلى نقطة البداية ،بسبب التضارب في الآراء و الاقتراحات ،وكذلك غياب الإجراءات الفاعلة للدفع بهذا المشروع للتحقيق في ارض الواقع .

الفرع الثالث: العوامل المفسرة لعدم انطلاق المنطقة الحرة بلارة.

هناك العديد من العوامل التي تقف وراء تعثر المنطقة الحرة بلارة على الرغم من امتلاكها لمزايا وضمانات تنافسية بالمقارنة بباقي المناطق الحرة في العالم واهم هذه العوامل:[1]

[1] لبعل فاطمة، مرجع سابق، ص 86.

- الإعفاءات الضريبية والمزايا والضمانات الأخرى وحدها لا تكفي لجذب الاستثمار بل هناك جوانب أخرى تتعلق بمناخ الاستثمار بمكوناته المختلفة سواء البيئية أو السياسية أو المؤسسية أو المتعلقة بالسياسات الاقتصادية التي يجب دراستها والمفروض تحسين مناخ الاستثمار في مجموعة وليس من الجانب التشريعي فقط.
- غياب تحليل الدوافع والمحددات الرئيسية للاستثمار الأجنبي بالدرجة المطلوبة فيجب التعرف على الإستراتيجية الفعالة التي تجعل المناطق الحرة جاذبة.
- عدم إيجاد آلية للتحالف الاستراتيجي مع الشركات المتعددة الجنسيات العملاقة ذات الاستثمارات الضخمة وكذلك عدم تهيئة المنطقة لاستقبال الكيانات الاقتصادية الكبيرة.
- عدم الترويج الكافي للاستثمار بالمنطقة الحرة وطنيا ودوليا وكذا عدم الاستفادة بالدرجة المقنعة عن تجارب المناطق الحرة الرائدة في العالم مثل منطقة جبل علي ومنطقة هونغ كونغ ....

الفرع الثالث: إلغاء المنطقة الحرة بلارة.

قامت وكالة ترقية الاستثمار ودعمه بإعلان مناقصة دولية في 1998/06/25 للبحث عن مسير أو مستغل عن طريق الامتياز ،وكانت النتيجة سلبية ،مما دفع السلطات في ولاية جيجل إلى تقديم اقتراح خاص بإنشاء مجمع في إطار الشراكة يضم متعاملين اقتصاديين وطنيين و أجانب لاستغلال المنطقة الحرة و هو ما سعت أليه الجزائر ،كما نشير أن الزيارات العديدة التي قامت بها مختلف الوفود الجزائرية و الأجنبية كثيرا ما أعدت ملف المنطقة الحرة بلارة إلى نقطة البداية ،بسبب التضارب في الآراء و المقترحات ،وكذا غياب الإجراءات الفاعلة للدفع بالمشروع للتحقيق في ارض الواقع [1].

و بسبب الإهمال وعدم التوصل إلى المستغل الذي يستطيع قيادة المنطقة إلى سبل النجاح ،اتخذت الحكومة قرارا يقضي بإلغاء مشروع منطقة بلارة الحرة ،القرار اتخذ من طرف المجلس الوطني للاستثمار برئاسة رئيس الحكومة ،عقب اجتماع خصص لهذا الملف يومي 13/12 أوت 2004 ،وذلك بعد الفشل في إيجاد مسير للمنطقة الحرة ،رغم مرور سبع سنوات عن صدور المرسوم التنفيذي رق 106/67 المؤرخ في 1997/04/05 المتضمن قيام المنطقة الحرة بلارة ،وبعد ذلك تم إلغاء المنطقة الحرة بلارة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 01/05 المؤرخ في 2005/01/03 ،الذي يتضمن إلغاء المرسوم التنفيذي رقم 106/97 المتضمن إنشاء المنطقة الحرة بلارة .

[1] كريم جايز، **دور المناطق الحرة في تنشيط التجارة الخارجية في البلدان العربية**، مذكرة ماجستير علوم اقتصادية، جامعة مسيلة ،2011_2012، ص 104.

المبحث الثاني: المناطق الحرة بالإمارات العربية المتحدة:

تعد دولة الإمارات العربية المتحدة في مقدمة الدول العربية التي تنفرد حاليا بتجربة مميزة في مجال إقامة المناطق الحرة من حيث جذب الاستثمار وبما تحققه من قيمة مضافة للاقتصاد المحلي، وتأتي منطقة جبل علي بإمارة دبي في صدارة التجربة الامارتية في إنشاء المناطق الحرة من حيث العراقة والشهرة والأهداف المرجو تحقيقها من إقامتها وإنشائها.

المطلب الأول: نشأة المناطق الحرة بالإمارات.

تعد دولة الإمارات العربية التي تنفرد حاليا بتجربة ناجحة في مجال إنشاء المناطق الحرة من حيث جذب الاستثمارات وحجم الصادرات والنقد الأجنبي بما تحققه من قيمة مضافة للاقتصاد المحلي.

وقد تمكنت الإمارات العربية من إقامة تسع مناطق حرة حيث كانت البداية الفعلية لإنشاء المناطق الحرة بالمنطقة الحرة في جبل علي سنة 1985 عندما تم إنشاء سلطة المنطقة الحرة في ميناء جبل علي لتتولى عملية الإشراف عليها ،ووضع الأنظمة اللازمة لا دارتها وإصدار التراخيص للشركات الراغبة في العمل بها ،بالإضافة إلى تزويد الشركات باحتياجاتها من الفنيين و الحرفيين و الإداريين و غيرهم من العمال وفق ما تقتضيه طبيعة العمل بالمنطقة ووفق شروط يتفق عليها بين الشركة و السلطة ،و بالإضافة إلى المنطقة الحرة بميناء جبل علي توالت الإمارات العربية المتحدة في إنشاء المناطق الحرة حيث تحظى إمارة دبي بثلث المناطق الحرة داخل الإمارات إلى جانب منطقة جبل علي التي تعد الأكبر على مستوى الشرق الأوسط و تأتي المناطق الجديدة على النحو التالي :[1]

- المنطقة الحرة في الفجيرة سنة 1987.
- المنطقة الحرة في عجمان سنة 1987.
- المنطقة الحرة في أم القوين سنة 1987.
- المنطقة الحرة في مطار الشارقة الدولي سنة 1995.
- المنطقة الحرة بالحمرية بإمارة الشارقة سنة 1995.
- المنطقة الحرة بمطار دبي الدولي سنة 1996.
- المنطقة الحرة بالسعديات بإمارة أبو ضبي سنة 1996.

[1] منور اوسرير ، **المناطق الحرة في ظل المتغيرات الاقتصادية والعالمية مع دراسة لبعض تجارب الدول النامية دراسة تحليلية**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ،2004_2005، مرجع سابق، ص 237.

- المنطقة الحرة للتجارة الالكترونية بإمارة دبي سنة 1999.

اعتمدت دولة الإمارات العربية المتحدة في اختيارها للمناطق الحرة كعامل لجذب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والبيئية والتي ساهمت بشكل كبير في ظهور ونشأة المناطق الحرة بها ومن هذه المتغيرات نذكر:[1]

1. البناء المتطور للبنية الأساسية في مجال الخدمات الاجتماعية والإنتاجية لاسيما النقل والمواصلات، حيث تمتلك الدولة أحدث وأكبر الموانئ البحرية في المنطقة وتستعمل فيها أرقى وأحدث الأساليب المتطورة في عمليات الشحن والتفريغ والتخزين، إضافة إلى إنشاء العديد من الأحواض المتخصصة في إصلاح وصيانة السفن الكبيرة.

وتمتلك الإمارات مجموعة من المطارات الدولية الحديثة التي تقدم خدمات متنوعة في مجال نقل البضائع أو الركاب، كما تمكنت الدولة في بناء شبكة اتصالات وطرق متطورة، وهي مستمرة في تطوير البنية الأساسية، الأمر الذي ساعد الإمارات في استثمار ميزتها الجغرافية النسبية لتحقيق ميزة تنافسية.

2. تعد الإمارات بحكم موقعها مركزاً تجارياً هاماً فلها تاريخ في مجال النقل البحري وحركة النشاط التجاري عبر الخليج والمحيط الهادي.
3. تقوم السياسة التجارية والاقتصادية للدولة على مبدأ الاقتصاد الحر حيث لا يوجد قيود كمية أو إدارية على التجارة الخارجية، كما لا تفرض رسوم أو ضرائب جمركية إلا نسبة ضئيلة، ولا تفرض ضرائب محددة على النشاط التجاري (ماعدا ضريبة البلدية على إيجار المساكن)، وليست هناك رقابة على النقد الأجنبي، ولذلك تحصل الصناعات على احتياجاتها من الآلات والخامات والعمالة من الأسواق الدولية بالأسعار العالمية التنافسية، وبمستوى عالي من الجودة بدون أي تكاليف إضافية ، مما ينتج عنه وفورات اقتصادية نقدية وغير نقدية تدعم القدرة التنافسية في الإنتاج والتصدير.
4. تتوافر في الإمارات بعض المواد الأولية التي تحتاج إليها الصناعة كالنفط الخام والغاز الطبيعي حيث تتميز دولة الإمارات سواء من حيث الكميات المنتجة والاحتياطات بالوفرة على الصعيد العالمي.

[1] لبعل فاطيمة، مرجع سابق، ص 77.

المطلب الثاني: الإطار القانوني للمناطق الحرة في الإمارات العربية.

يوجد في الإمارات العربية كغيرها من الدول هيئة تسهر على إدارة عمل المناطق الحرة تتمثل في سلطة المناطق الحرة التي تحدد عمل المناطق الحرة في جميع القطاعات وتنص على مجموعة من الامتيازات والتحفيزات ،حيث تضع نظام خاص بالاستثمار داخل المناطق الحرة.

الفرع الأول: إدارة المنطقة:

تدير المناطق الحرة هيئة اعتبارية أنشأت بموجب مرسوم حكومي سنة 1985، وتعرف باسم سلطة المناطق الحرة، وتقوم بالإشراف على المنطقة الحرة إضافة إلى:[1]

- وضع الأنظمة اللازمة لإدارة المنطقة الحرة.
- إصدار التراخيص للشركات الراغبة في العمل بالمنطقة الحرة.
- التسويق والترويج للمنطقة الحرة في المحافل الدولية.
- تزويد المؤسسات بناء على طلبها بالفنيين والحرفيين والإداريين وغيرهم من العمالة وفق ما تقتضيه طبيعة العمل في المنطقة الحرة ووفق شروط يتفق عليها بين الشركات الطالبة وسلطة المنطقة الحرة.

الفرع الثاني: مجـالات الاستثمار:

لم يحدد قانون الاستثمار مجالات معينة للاستثمار ولكن يسمح بممارسة أي نشاط صناعي أو زراعي أو تجاري أو أية مهنة أو عملية بالمنطقة الحرة وقد أشارت المادة الخامسة من القانون " يسمح بتأسيس المصانع، ومصانع التجميع والمشاريع الصناعية الأخرى وتعاطي أعمال الشحن والتأمين والتخزين وأية أعمال تجارية أو مالية أخرى في المنطقة ".[2]

كما نصت المادة السادسة من هذا القانون على السماح بوضع البضائع لاستهلاكها واستعمالها داخل المنطقة الحرة وتعفى هذه البضائع من الرسوم الجمركية.

والأنشطة والعمليات التي يمكن ممارستها بالمنطقة الحرة بجبل علي ويجوز للسلطة المنطقة بمنح التراخيص لمزاولتها هي:

أ- العمليات الصناعية وعمليات التجميع.

ب- عمليات التخزين.

[1] منور اوسرير ، **المناطق الحرة في ظل المتغيرات الاقتصادية والعالمية**، مرجع سابق ص 240.

[2] نفس المرجع، ص240.

ت- عمليات الفرز والتنظيف والخلط....

كما لم يشترط القانون أن يتخذ رأس المال المستثمر شكل توريد أصناف معينة سواء أكانت جديدة أم مستعملة من أي جهته وطنية أو خليجية أو أجنبية.

وتطبيقا لذلك فقد نصت المادة الثالثة من قانون الاستثمار:" أنه مع مراعاة حكم المادة (13) التي تحدد البضائع المحظور إدخالها للمنطقة الحرة وهي:

- المخدرات.
- الأسلحة الحربية وقطع الأسلحة والعتاد الحربي.
- البضائع المتأصلة من بلدان منتشرة فيها أمراض معدية.
- المخطوطات والرسومات والمطبوعات والإعلانات والصور وجميع الأشياء المخلة بالآداب والأخلاق أو التي من شأنها المساس بالأمن العام.

الفرع الثالث: الإجراءات الجمركية.

تستوجب سلطة المنطقة الحرة في الإمارات العربية المتحدة ،احتفاظ كافة الشركات المرخصة بالمنطقة الحرة بنظام الكتروني لأغراض التدقيق والمحاسبة و الجرد ويقوم عمل هذا النظام على بيانات معتمدة لمستندات دخول البضائع إلى المنطقة الحرة والتحويل الداخلي للبضاعة المستوردة من الخارج أو المشترات من عملاء المنطقة الحرة وعماليات التسليم إلى العملاء بموجب بينان دخول للمنطقة الحرة من خلال الإشارة إلى بيانات الدخول /التحويل الداخلي في المنطقة الحرة على أن يتم تقديم كل مستندات إلى سلطات الجمارك عند الطلب لأغراض مطابقتها مع السجلات الجمركية ،و يتضح مما سبق أن إجراءات التخليص في المنطقة الحرة وميناء جبل علي تتم على ستة أنواع من البيانات لإلكترونية لمستندات الشحن وذلك حسب الحركة التي تتم بإرسالية البضائع عند دخولها المنطقة الحرة في جبل علي أو خروجها منهما ،وذلك على النحو التالي: 1

أ-بوليصة إدخال المنطقة الحرة يتم اصدار هذه البوليصة لواردات الشركات في المنطقة الحرة.

ب-بوليصة صادرات المنطقة الحرة: يتم اصدار هذه البوليصية لصادرات الشركة في المنطقة الحرة.

[1]أيمن محمد خليل النحراوي، **آليات عملية التكامل التشغيلي بين المنطقة الحرة والميناء البحري _دراسة حالة المنطقة الحرة وميناء جبل علي_**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية العدد 2013/8، ص 59.

ج–بوليصة الاستيراد من المنطقة الحرة: وتصدر عند قيام إحدى الشركات في السوق المحلية بالاستيراد من المنطقة الحرة ويتوجب عندئذ سداد الرسوم الجمركية عن البضائع المستوردة من المنطقة في جبل علي إلى السوق المحلية.

د–بوليصة نقل/ تحويل/ داخل المنطقة الحرة: وتصدر عند قيام إحدى الشركات في المنطقة الحرة ببيع بضائع الشركة أخرى في المنطقة الحرة ببيع بضائع الشركة أخرى في المنطقة نفسها.

هـ–بوليصة الاستيراد للمنطقة الحرة بهدف إعادة التصدير: وتصدر عند قيام إحدى الشركات في المنطقة الحرة باستيراد بضائع بهدف إعادة تصديرها إلى دول أخرى ا والى السوق المحلية.

و–بوليصة اخرجات مؤقت لبضائع من المنطقة الحرة: وتصدر عند قيام إحدى الشركات في المنطقة الحرة بإخراج مواد أو معدات لمدة مؤقتة لأغراض التصليح أو الصيانة أو العرض في المعارض والمناسبات التجارية والصناعية.

الفرع الرابع: المزايا والتسهيلات

تتنوع التسهيلات والمزايا المقدمة للاستثمار الأجنبي المباشر في المناطق الحرة بالإمارات بين جمركية وتشريعية وخدمية وبالرغم الاختلاف الطفيف في هذه المزايا والتسهيلات بين الإمارات المشكلة لدولة الإمارات العربية المتحدة، إلا أنه يمكن إجمالها فيما يلي:[1]

- الملكية الأجنبية الكاملة بنسبة 100% (الإعفاء من شرطي الشريك المواطن المحلي أو وكيل للخدمات عكس الاستثمار داخل الدولة).
- حرية التوظيف وتسهيل عملية استخراج تصاريح العمل.
- الإعفاء من ضريبة الدخل الشخصي.
- الإعفاء من ضريبة الأعمال لمدة 15 سنة ويجوز تجديدها.
- الإعفاء من الرسوم الجمركية وكامل رأس المال المستثمر للخارج.
- الإعفاء من القيود المالية والنقدية.
- الاستفادة من الخدمات المتطورة التي توفرها البنى السياسية بالإمارات.
- توفير إيجارات الأراضي والمنشآت بأسعار تفضيلية.

[1] منور اوسرير، **المناطق الحرة في ظل المتغيرات الاقتصادية والعالمية**، مرجع سابق ص 78.

- توفير مساكن للقوى العاملة.

وبمقارنة الحوافز والتسهيلات المقدمة من قبل المناطق الحرة بالإمارات وخصوصا منطقة جبل علي مع تلك المقدمة من قبل المناطق الحرة الأخرى المتواجدة في مختلف أنحاء العالم يمكن القول إن الحوافز والتسهيلات المنطقة الحرة بجبل علي تضاهي وتنافس المناطق الحرة الأخرى لأن بعض هذه المناطق تضع بعض القيود والشروط كتحديد الحد الأدنى لنسبة العمالة الوطنية في المؤسسات العاملة في المنطقة الحرة.

المطلب الثالث: أهم المناطق الحرة في الإمارات العربية.

تحتوي الإمارات العربية المتحدة على عدة مناطق اقتصادية حرة نستعرضها في الأتي:

الفرع الأول: منطقة جبل علي.

تعتبر المنطقة الحرة جبل علي من الأمثلة الرائدة في مجال المناطق الحرة حيث حققت نجاح منقطع النظير بالنسبة للمناطق الحرة في الإمارات العربية وأطلق عليها لقب جنة المناطق الحرة في العالم.

أولا: تقديم ميناء جبل علي.

يقع ميناء جبل علي مسافة 35 كيلومترا جنوب غرب مدينة دبي على ساحل الخليج العربي في دولة الإمارات العربية المتحدة ،وقد تم تجهيز محطات الحاويات في الميناء بإنشاء 22 رصيف بحريا تعمل عليها 79 رافعة جسريه عملاقة ،تستطيع الرافعة منها مناولة 4 حاويات نمطية قياس 20 قدم أو حاويتين قياس 40 قدم في ذات الوقت ،ويستطيع ذلك الميناء استقبال جميع سفن الحاويات من أي حجم موجودة في الخدمة حاليا أو قيد الطلب حتى سعة 18000 حاوية tue ،ويتردد على الميناء السفن التابعة لأكثر من 170 شركة ملاحية عالمية ،وما يزيد عن 90 خدمة أسبوعية للسفن الرافدة تربط بما يزيد عن 100 ميناء حول العالم ،ويقدر عدد الحاويات التي تمت مناولتها في ميناء جبل علي في عام 2012 بحوالي 13,31 مليون حاوية وبذلك فقد احتل ذلك الميناء المرتبة التاسعة في ترتيب موانئ الحاويات في العالم .

ويضم ميناء جبل علي قدرات عالية في مجلات تخزين و مناولة جميع أنواع الشحنات ومن ضمنها البضائع السائلة و المعبأة، و تتجاوز مساحة منطقة البضائع في ميناء جبل علي نحو 1,3 مليون متر مربع ،وتضم نحو 30 مرسى ،و تشتمل هذه المساحة على نحو 1,2 مليون متر مربع للتخزين المفتوح،و100 ألف متر مربع للتخزين المغطى ،ويقع الميناء ضمن المنطقة الحرة لجبل علي التي تضم أكثر من 6400 شركة تعمل في

مجالات الصناعة و التجارة و الخدمات اللوجستية ،وتتمتع الشركات العاملة في المنطقة الحرة بامتياز الأولوية في الاستفادة من المرافق و الطاقات التشغيلية في ميناء جبل علي إلى جانب المزايا التي تقدمها المنطقة الحرة [1]

ثانيا: نشأة المنطقة الحرة جبل علي.

لقد مرت المنطقة الحرة جبل علي بمراحل تطور تدريجية جعلتها مؤهلة لما وصلت إليه ألان ،حيث انشات بمقتضى المرسوم رقم 1 لسنة 1980 ،في منطقة كانت عبارة عن صحراء قاحلة ،كما صدر في شهر ماي 1983 المرسوم الذي يحدد التعليمات المتعلقة بتحديد هذه المنطقة حيث تربعت على مساحة إجمالية فاقت 100كم^2 مسورة بالكامل مما جعلها إحدى اكبر المناطق الحرة على مستوى العالم ،تلا ذلك المرسوم رقم 1 لسنة 1985 ،والذي نص على إنشاء سلة المنطقة الحرة بميناء جبل علي ومهمتها إدارة المنطقة الحرة ،و في العام نفسه بدأت تستقطب الشركات إليها ،وفي عام 1986 صدر القانون 2 الذي يحدد الإعمال التي تقام في هذه المنطقة ،وصدر كذلك القانون رقم 2 لسنة 1993 بشان المصانع المملوكة لمواطني دولة الإمارات ودول مجلس التعاون الخليجي في المنطقة الحرة ،وبفضل مناخ الاستثمار المتميز الذي تتمتع به المنطقة الحرة بجبل علي و الإجراءات المتعددة التي اتخذتها حكومة دبي من اجل توفير اكبر قدر من النجاح للمنطقة الحرة بجبل علي ،و السمعة الطيبة التي تمتعت بها هذه المنطقة على الصعيد الإقليمي و العالمي ،كل هذا خولها بان تحتل المرتبة الأولى كأفضل منطقة حرة في الشرق الأوسط ،كما تما تصنيفها من قبل الاتحاد الدولي للمناطق الحرة كأفضل منطقة حرة جد متطورة في العالم لسنة 2004 ،وذلك لدورها الريادي على مستوى التجارة و الصناعة ،و للنمو الكبير الذي تحققه وأيضا لالتزامها بالقوانين و المعايير الدولية ،ولتعزيز بنيتها التحتية وتطويرها باستمرار ،كل هذا يمثل انعكاسا كبيرا للحركة التجارية المتوسعة في إمارة دبي التي أطلق عليها بسبب التسهيلات و الحرية التجارية فيها لقب "**جنة المناطق الحرة في العالم** " ،وهو الأمر الذي تحولت معه الإمارة إلى مركز تجاري هام يتم التصدير منه إلى أكثر من 120 دولة في العالم .[2]

ثالثاً: مزايا المنطقة الحرة جبل علي:

تتميز المنطقة الحرة جبل علي بعدة مميزات أهمها:

- قرب المنطقة الحرة من مدينة دبي والتي تبعد عنها حوالي 30كلم باعتبارها المركز المالي والتجاري لكبريات الشركات والمؤسسات الإقليمية والدولية.

[1] أيمن محمد خليل النحراوي، مرجع سابق، ص 59.

[2] كريم جايز، مرجع سابق، ص99.

- توفر كافة الخدمات الضرورية من طاقة وماء وشبكة للاتصالات عبر الأقمار الصناعية بمختلف دول العالم.
- تربط منطقة جبل علي على شبكة من الطرق المعبدة والسريعة ببقية الإمارات بالدولة ودول مجلس التعاون الخليجي.
- قرب المنطقة من مطار دبي الدولي وما حققه على صعيد صناعة النقل الجوي في الشرق الأوسط.
- وبمقارنة بسيطة مع العام 1995 فقد حقق مطار دبي قفزة كبيرة في حركة المسافرين وصلت إلى زيادة نسبتها 146% حيث زاد عدد المسافرين من 5 ملايين مسافر سنة1995 إلى 12.3 مليون مسافر سنة 2000 إلى 14 مليون سنة 2001 أي بزيادة 13.8% مقارنة بالنسبة التي قبلها.

رابعا: مقومات ومعيقات المنطقة الحرة جبل علي.

تعتبر المنطقة الحرة جبل علي قطبا متميز في المناطق الحرة نظرا لتميزها بعدة مقومات ساعدت على تطورها ونمائها بشكل سريع واحتلالها مراتب عالمية في التجارة الخارجية واحتواء الأسواق العالمية، نظرا لوجود مقومات رهين بوجود معوقات نجد أن المنطقة الحرة بجبل على عانت من بعض المعوقات

1. **مقومات المنطقة الحرة جبل علي.**

أ) **الموقع الجغرافي** : تتميز المنطقة الحرة جبل علي بموقع جغرافي ومكاني مهم جدا حيث نجد أن الموقع الاستراتيجي لمنطقة جبل على بدبي القريب من خطوط التجارة الخارجية بين الشرق الذي يتميز بتوفر المواد الخام و الأسواق الاستهلاكية الكبرى ،و الغرب الذي يتميز بتقدمه التكنولوجي ،وموقع إمارة دبي الاستراتيجي القريب من مضيق هرمز مدخل الخليج ،وسهولة الوصول إلى شبه الجزيرة العربية ،وهذا بدوره أدى إلى استخدام الشركات المتعددة الجنسيات المنطقة الحرة كمركز إقليمي خاص بها لتوزيع منتجاتها إلى الأسواق الخليجية ،يضاف إلى ذلك المكانة التجارية المتميزة للإمارة في حركة التجارة الدولية ،تتوسط المنطقة الأسواق العالمية الدولية الأسيوية و الإفريقية و كذا الأوربية ،ويبين الجدول التالي المسافة البحرية بين المنطقة الحرة جبل على واهم الأسواق العالمية [1]

[1] كريم جايز، مرجع سابق ،ص ص 107_108.

الجدول رقم (6): المسافة بين المنطقة الحرة جبل علي وأهم الأسواق العالمية.

الدولة	المسافة بالأميال
اليابان وكوريا	8500
الصين	7500
سنغافورة	5000
الهند وباكستان	750
أمريكا	10500
وسط أوربا	7500
شرق إفريقيا	3500
الكويت والسعودية وقطر	250
إيران	100

المصدر: دائرة التسويق (سلطة المنطقة الحرة بجبل علي).

ب) البنية التحتية : نجد أن منطقة جبل علي تتوفر على أهم البنى التحتية في المجال البحري ،كما توفر خطوط الموصلات البحرية نقلا بحريا مبرمجا ومنظما إلى جميع الأسواق العالمية مباشرتا من ميناء جبل علي ،بالإضافة إلى شبه القارة الهندية و اليمن وجنوب وشرق إفريقيا ،وبما أن الوقت عامل جوهري يعد مطار دبي الدولي الثاني بعد مطار سياتل كمركز للشحن الجوي الدولي تصل إليه وتقلع منه حوالي 300 رحلة طيران يومية ،وكذلك نجد الجسور التجارية الممتدة من استراليا و كوريا و اليابان و حتى الأمريكيتين فان أكثر من 125 خط من خطوط الحاويات العالمية الرئيسة تمر عبر ميناء جبل علي الذي يتكون من 67 مرسى بطول 15 كلم من الأرصفة ،وهو مزود بمحطة حاويات بأحدث المعدات و مستودعات واسعة مكيفة ،و تتمتع المنطقة الحرة بجبل علي على شبكة موصلات برية وبحرية تصلها بالأسواق الاستهلاكية على المستويين الإقليمي و العالمي .

2. **معوقات المنطقة الحرة بجبل علي.**

نظرا لوجود مقومات رهين بوجود معوقات نجد أن المنطقة الحرة بجبل علي عانت من بعض المعوقات و التي تمثلت أساسا في المعوقات السياسية و الأمنية

- **المعوقات السياسية والأمنية في منطقة جبل علي:** أن أهم تحدي يمكن أن يؤدي إلى فشل أو إلغاء المناطق الحرة هو عدم الاستقرار السياسي والأمني نجد أن منطقة جبل علي بسبب تضاريسها والتي كانت منطقة حمراء

ومركز للعمليات الإرهابية بذلك نجد أنها مرت بفترات صعبة ميزها عدم الاستقرار السياسي في المنطقة بسبب الحروب والاضطرابات التي عرفتها دول الخليج أهمها حروب الخليج الثلاثة وأيضا التهديد الإيراني في المنطقة.[1]

الفرع الثاني: المنطقة الحرة بعجمان.

تقع المنطقة الحرة بعجمان بالقرب من الخليج العربي وهي عند ملتقى الأسواق الإقليمية حيث يبلغ إجمالي مساحة عجمان بما في ذلك المياه الإقليمية 324 كيلومتر مربع في حين أن مساحتها باستثناء المياه الإقليمية تبلغ 214 كيلومتر مربع وتبلغ مساحة ساحل عجمان في منطقة الخليج العربي 8 كيلومتر تتكون عجمان من ثلاثة مناطق مختلفة بالنظر إلى التضاريس والمسافة من ساحل الخليج، وهذه المناطق هي مدينة عجمان ومنطقة مصفوت والمنامة.

تأسست منطقة عجمان الحرة في العام 1988، وقد أدار إنشاء منطقة عجمان الحرة دفة النمو الصناعي بالإمارة ليدفع عدد كبير من الشركات للاستفادة من المميزات الاستثمارية وبالتالي زيادة الرقعة الصناعية والتجارية التي ساعدت في إنعاش سوق المال والأعمال ليس على مستوى الإمارة فحسب بل في الدولة ككل، فمنطقة عجمان الحرة تقدم مزايا وتسهيلات تنافسية جعلت منها فرصة استثمارية جديرة بالاغتنام، وتعكف منطقة عجمان الحرة على خطة تنمية تبلغ تكلفتها ملايين الدراهم على مساحة تزيد عن مليون متر مربع.[2]

وتعتبر المنطقة الحرة في عجمان إحدى المناطق الأكثر اجتذابا للمستثمرين والأنواع المختلفة للاستثمار التي يدعمها وفرة كافة مصادر الطاقة المتنوعة ووفرة المساحات الشاسعة لإقامة أي عدد من المشاريع الصناعية، وتقع بالقرب من الميناء الذي يستقبل كافة أنواع السفن والناقلات العملاقة وقادرا على تفريغ وتحميل كافة أنواع الشحن من أي مكان في العالم.

وقد نظمت المنطقة الحرة في عجمان بطريقة تجعلها تستوعب أنواع عديدة من الصناعات فمن السهل جدا قيام هذه الشركات بالتصدير عين طريف السفن من ميناء عجمان إلى كافة دول العالم وترتكز الصناعات بالمنطقة الحرة في عجمان في الصناعات الالكترونية المتطورة والمحارم الورقية والمواد الغذائية بالإضافة إلى

[1] كريم جايز، مرجع سابق، ص 108.

[2] http://www.afz.gov.ae/ar شوهد يوم 2016/03/25 على الساعة 20:12

الخدمات المتطورة في مجالات الاستيراد والتصدير وإعادة التصدير عبر ميناء عجمان الدولي الذي يستقبل أكثر من ألفي ناقلة سنويا [1]

الفرع الثالث: المنطقة الحرة بالفجيرة.

تأسست المنطقة الحرة في الفجيرة بمرسوم أميري بتاريخ 28 نوفمبر 1987 وهي هيئة حكومية محلية تابعة لإمارة الفجيرة تهدف إلى جذب الاستثمارات الأجنبية عن طريق تقديم تراخيص وتسهيلات استثمارية وإدارية متنوعة تساعد على رفع الناتج المحلي لإمارة الفجيرة .وتبلغ مساحة المنطقة الحرة بالفجيرة 4 مليون متر مربع تقريبا، والتي تشمل المنطقة الأولى والثانية ومنطقة الحيل الصناعية بالإضافة إلى منطقة تخزين السلع المتـعددة[2].

وقد بلغ عدد الشركات المسجلة في آخر عام 2010 ما يزيد عن 2000 شركة بقيمة استثماريه بلغت 3.3 مليار درهم إماراتي والتي تعمل في مختلف المجالات التجارية والصناعية والخدمية وقطاع الأعمال اللوجستية. وتغطي هذه الشركات نطاقا واسعاً من الاختصاصات والنشاطات التي تتضمن الصناعات البتروكيماوية والهندسية والطاقة والصناعات التحويلية إلى جانب الأنشطة التجارية. وتشهد المنطقة إقبالا من قبل المستثمرين لإقامة المشاريع المختلفة خصوصا في قطاعي الخدمات اللوجستية والصناعية.

وتشمل المشاريع المسجلة في المنطقة الحرة، صناعة النسيج، ومصانع الصلب، صناعة صفائح أنظمة الطاقة الشمسية، ،تصنيع معدات الحفر، وصناعة أجهزة البناء والسلالم، والخدمات والهندسة البحرية والملاحية، صناعة العربات المدرعة، صناعة البيوت الجاهزة، تصنيع منتجات الألياف الزجاجية، تصنيع النوافذ والأبواب تصنيع كتل إسفنج العزل تصنيع المنتجات البلاستكية صنع الأنابيب الحديدية صناعة الحاويات و صناعة الكيماويات والأسمدة، تصنيع أنظمة أنابيب مسبقة العزل، تصنيع معدات التبريد والتدفئة صناعة الإكسسوارات الطبية صناعة الخيوط القطنية صناعة البورسلان والخزف والمشاريع الهندسية الثقيلة وغيرها من المشاريع المتنوعة.

ويبرز تنوع جنسيات الشركات المسجلة في المنطقة الحرة حيث تستضيف الهيئة شركات ومؤسسات ومصانع من أكثر من 47 دولة، لتشمل شبه القارة الهندية، جنوب شرق آسيا، الولايات المتحدة و أوروبا .وتوفر هيئة المنطقة الحرة مقراً لتلبي حاجات الشركات لتنفيذ مشاريعها المتمثلة في المكاتب التجارية المستودعات الجاهزة، المباني المخصصة والمصانع، إلى جانب الأراضي لإقامة المصانع التخصصية حسب حاجة المشاريع لها، وذلك بعقود

[1] لبعل فاطمة، مرجع سابق، ص125.

[2] http://www.fujairahnews.net/News.aspx?id=203 شوهد يوم 2016/03/26 على الساعة 19:15

تأجير لفترات مختلفة تعتمد على نوع النشاط وحجم الاستثمار .

ومما شجع على نجاح المنطقة الحرة بالفجيرة موقعها الاستراتيجي المميز للإمارة المطل على الساحل الشرقي لدولة الإمارات، خارج مضيق هرمز، على خليج عمان والمحيط الهندي .هذا بالإضافة إلى البنية التحتية المشجعة على الاستثمار، ووجود كل من الميناء والمطار الدوليين إلى جانب شبكة الطرق الحديثة التي تصل الإمارة بباقي دول العالم. هذا وتتمتع الإمارة بأجواء معتدلة وطبيعة خلابة بسواحلها الممتدة وجبالها الشاهقة مما جعلها تستقطب عدداً من المشاريع السياحية المختلفة.

الفرع الرابع: المنطقة الحرة بالحمرية ومطار الشارقة الدولي.

تقع المنطقة الحرة بالحمرية بإمارة الشارقة وكذلك المنطقة الحرة بمطار الشارقة الدولي التي تأسست سنة 1995، تبلغ مساحتها حوالي 22 مليون متر مربع من الأراضي الصناعية والتجارية الرائدة، كما يبلغ عمق ميناؤها 14 متراً، والمنطقة بجميع مرافقها قابلة للتوسع. تمتاز المنطقة الحرة بالحمرية بموقعها الاستراتيجي في إمارة الشارقة، الأمر الذي يجعل منها حلقة وصل بين الدول المجاورة والعالم، سواء عن طريق البر أو البحر أو الجو. وقد تم تصميم الميناء لاستقبال السفن العملاقة والمخصصة للبتروكيماويات إضافة إلى تفريغ شحنات البضائع السائبة كما يضم أرصفة مخصصة لتفريغ حمولات الشحن للبضائع العامة. ومن ناحية أخرى، يعمل في هذه المنطقة الحيوية ما يزيد عن 6000 شخص من 125 دولة حول العالم، ومن أهم مجالات الاستثمار بها الأغذية والملابس، النسيج والألياف والطائرات والسيارات.[1]

الفرع الخامس: المناطق الحرة الأخرى للإمارات العربية.

أولا: المنطقة الحرة رأس الخيمة.

إن المنطقة الحرة برأس الخيمة هي أول منطقة حرة في الإمارة وتعتبر واحدة من أسرع المناطق الحرة نمواً والأكثر فعالية من حيث التكلفة في الدولة. ومنذ تأسيسها في عام 2000 حرصت على توفير بيئة استثمارية سليمة ومعفاة من الضرائب لعملائها وتقديم حلول إنشاء وممارسة الأعمال وسهولة الإجراءات للحصول على التأشيرات والتراخيص وحرية جلب العمالة الوافدة ومواد التصنيع من جميع أنحاء العالم إضافة إلى حصولهم على دعم وخدمات مستمرة لأعمالهم، بما في ذلك خدمات الإعلانات والمشتريات وتنسيق الفعاليات والتوظيف

[1] http://sharjahmydestination.ae/ar-ae/Business/Hamriyah-Free-Z شوهد يوم 2016/03/29 على الساعة 18:30.

والتدريب. وتعد المنطقة الحرة برأس الخيمة الاختيار الأمثل لما يزيد عن 8,600 شركة من أكثر من 100 دولة حول العالم يمثلون أكثر من 50 قطاعاً.[1]

تمتلك المنطقة الحرة برأس الخيمة 3 مجمعات متخصصة لتلبية متطلبات الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة في مختلف القطاعات، بما في ذلك:

- مجمع الأعمال الذي يضم مكاتب متنوعة لرجال الأعمال
- المجمع الصناعي للصناعات الثقيلة
- المجمع التكنولوجي لأغراض التجارة والصناعات الخفيفة

ثانيا: المنطقة الحرة في السعديات.

تقع جزيرة السعديات على بعد 6 كلم من شواطئ مدينة أبو ظبي وقد انشات بموجب القانون رقم 06 لسنة 1996 القاضي بإعلان جزيرة السعديات كمنطقة حرة لتداول السلع والمواد الأولية.[2]

[1] هيئة المنطقة الحرة برأس الخيمة، شوهد يوم 2016/03/29 على الساعة 18.30
[2] لبعل فاطمة، مرجع سابق، ص 80.

المبحث الثالث: دور المناطق الحرة في ترقية الصادرات في الدول المدروسة

بما أن مشروع المنطقة الحرة بلارة لم يرى النور ولم تشهد هذه الأخيرة أداء فعلي وعملي نظرا لإلغائها، لهذا سوف تقتصر دراستنا على دراسة الأداء التصديري للمناطق الحرة بالإمارات العربية المتحدة من خلال تطور حجم صادرات هذه المناطق وتوجهاتها وتنوعها السلعي بالإضافة إلى دراسة انعكاساتها على إجمالي الصادرات الامارتية خلال الفترة 2009_2015 [1]

المطلب الأول: الأداء التصديري للمناطق الحرة بدولة الإمارات العربية.

إن ترقية الصادرات من أهم الأهداف المنشودة لإنشاء المناطق الحرة وبهذا الصدد سنحاول دراسة تطور كل من حجم الصادرات الإجمالية للمناطق الحرة في دولة الإمارات العربية بالإضافة إلى توجهات صادرات هذه الأخير مع الدول ومختلف الأقاليم في العالم وكذلك التنوع السلع واهم السلع التي تصدرها هذه المناطق وانعكاسات صادرات هذه المناطق الحرة على الأداء التصدير لدولة الإمارات العربية المتحدة

أولا: تطور حجم الصادرات الإجمالية للمناطق الحرة بدولة الإمارات خلال الفترة من 2009الى 2015

سنحاول تسليط الضوء على تطور إجمالي صادرات المناطق الحرة بدولة الإمارات خلال الفترة 2009_2015

[1] نظرا لعدم توفر المعلومات والإحصائيات للمناطق الحرة بالإمارات في السنوات السابقة.

الجدول رقم (7): تطور صادرات المناطق الحرة بالإمارات العربية في الفترة 2009_2015

الوحدة: مليون درهم إماراتي

السنة	حجم الصادرات	الوزن	النسبة
2009	118.737	7.839	%47.57
2010	151.427	8.977	%56
2011	146.215	6.778	%49
2012	197.444	8.299	%50.78
2013	234.164	9.489	%61
2014	345.004	12.797	%58
2015	387.736		%77.9

المصدر: من إعداد الطالب بناء على بينات الهيئة الاتحادية للجمارك ومؤسسة الموانئ والجمارك والمنطقة الحرة.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن قيمة إجمالي الصادرات المناطق الحرة بدولة الإمارات العربية المتحدة كانت 118.737 مليون درهم سنة 2009، وقد حققت ارتفاعا تدريجيا خلال سنوات الدراسة حيث بلغت سنة 2010 قيمة 151.427 مليون درهم لتسجل تراجع طفيف في سنة 2011 بحجم صادرات إجمالي قيمته 146.215 مليون درهم حيث سجل تراجع بقيمة 5.21 مليون درهم مقارنة مع 2010 وحققت هذه المناطق نموا كبيرا نوعا ما في إجمالي الصادرات خلال العام 2012حيث بلغت قيمتها 197.444 مليون درهم و بنسبة 50.78 %وحققت سنة 2013 كذلك نموا كبيرا بنسبة 61 %حيث زاد حجم صادرات من 197.444 مليون درهم خلال سنة 2012 إلى 234.164 مليون درهم في سنة 2013 و بلغ إجمالي صادراتها في سنة 2014 ما قيمته 345.004 مليون درهم ،و حققت صادرات هذه الأخيرة نموا سريعا وبقيمة كبيرة سنة 2015 بنسبة 77.9 % من إجمالي الصادرات وبقيمة 387.736 مليون درهم .

وبلغ متوسط إجمالي صادرات المناطق الحرة للإمارات العربية خلال فترة الدراسة من سنة 2009 الى 2015 قيمة 225.81 مليون درهم بنسبة 58.60 % من إجمالي صادرات الإمارات العربية، ويرجع سبب هذا الارتفاع والتطور الكبير في صادرات المناطق الحرة للإمارات لكونها مركز مالي لكبريات الشركات والمؤسسات الإقليمية بالإضافة إلى قرب هذه المناطق من أهم الأسواق العالمية والإقليمية.

ثانيا: تطور حجم صادرات المناطق الحرة بالإمارات العربية حسب الإمارة.

سنحاول تسليط الضوء على تطور صادرات المناطق الحرة الموجودة في كل إمارة داخل الإمارات العربية بالجدول التالي:

الجدول رقم (8): تطور صادرات المناطق الحرة حسب الإمارة خلال الفترة 2009_2015

المناطق	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	المجموع	المتوسط
أبو ظبي	0	0.5	0.37	0.49	0	17.272	23.605	42.237	6.033
دبي	112.041	142.672	138.053	189.015	215.005	92.942	90.016	979.744	139.963
الشارقة	6.126	370	5.718	4.985	11.067	7.281	4.738	409.915	136.08
عجمان	4.350	4.350	370	20.7	223	312	18	952.59	74.039
الفجيرة	115	4.350	1.661	9.40	95.595	1.092	897	315.352	45.050
رأس الخيمة	0	2.904	41.4	19.608	77.93	3.172	2.426	581.275	83.093
المجموع	118.737	151.427	146.216	197.444	234.164	345.004	387.736		

الوحدة: مليون درهم إماراتي

المصدر: من إعداد الطالب بناء على بينات الهيئة الاتحادية للجمارك ومؤسسة الموانئ والجمارك والمنطقة الحرة.

- المجموع: يمثل إجمالي صادرات كل منطقة خلال السبع سنوات المدروسة.
- المتوسط: المتوسط السنوي لصادرات كل منطقة خلال السنوات السبع المدروسة.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن قيمة صادرات المناطق الحرة في إمارة دبي كانت هي الأكثر بالنسبة لصادرات المناطق الحرة لباقي الإمارات فتميزت بالزيادة النسبية لقيمة الصادرات من سنة لأخرى حيث بلغ إجمالي صادرات المناطق الحرة في إمارة دبي خلال سنوات الدراسة 979.744 مليون درهم لتحتل المرتبة الأولى في صادرات المناطق الحرة حسب الإمارة بمتوسط صادرات سنوي خلال السبع سنوات قيمته 139.963 مليون درهم ،ثم تليها إمارة عجمان بإجمالي صادرات قيمته 952.59 مليون درهم و بمتوسط سنوي قدره 136.08 مليون درهم ،ثم تأتي كل من إمارة رأس الخيمة و الشارقة بمتوسط سنوي قدره 74.039مليون درهم و 58.559 مليون درهم على التوالي وبحجم صادرات إجمالي يقدر ب 518.275 مليون درهم لإمارة رأس الخيمة و 409.915مليون درهم للشارقة ،ثم تأتي إمارة الفجيرة بإجمالي صادرات قيمته 315.352مليون درهم ،و تأتي إمارة أبو ظبي في المرتبة الأخيرة بقيمة صادرات إجمالية تقدر ب 197.35 مليون درهم .

المطلب الثاني: توجهات صادرات المناطق الحرة وتنوعها السلعي.

نستعرض في هذا المطلب تطور قيمة الصادرات داخل المناطق الحرة في الإمارات العربية من حيث توجهها إلى الدول والأقاليم العالمية بالإضافة إلى استعراض التنوع السلعي واهم السلع المصدرة في هذه المناطق.

الفرع الأول: توجهات صادرات المناطق الحرة في للإمارات العربية.

أولا: تطور صادرات المناطق الحرة مع دول مجلس التعاون الخليجي.

سنستعرض تطور صادرات المناطق الحرة إلى دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2009_2015

الجدول رقم (9): تطور صادرات المناطق الحرة إلى دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2009_2015

الوحدة: مليون درهم إماراتي.

الدول	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	المجموع	المتوسط
السعودية	15.601	21.126	25.655	1.770	38.445	19.054	19.078	140.729	20.104
البحرين	1.683	2.026	4.4	8.7	2.368	17.826	8.464	45.467	6.49
سلطنة عمان	1.316	1.374	2.060	9.00	2.946	5.59	15.626	7.912	5.416
الكويت	4.244	5.181	6.867	12.2	7.799	9.84	9.707	55.838	7.97
قطر	4.123	4.118	4.120	12.00	5.982	8.739	10.88	49.962	7.137
المجموع	26.966	33.825	38.745	43.67	57.540	61.05	36.755	/	/

المصدر: من إعداد الطالب بناء على بينات الهيئة الاتحادية للجمارك ومؤسسة الموانئ والجمارك والمنطقة الحرة.

من خلال الجدول السابق نلاحظ ارتفاع حجم صادرات المناطق الحرة في الإمارات لدول مجلس التعاون الخليجي مما يشير إلى أن هذه الدول تمثل إحدى وجهات التصدير الهامة للمناطق الحرة في دولة الإمارات العربية ،حيث نجد أن المملكة العربية السعودية احتلت صدارة دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة المدروسة بإجمالي صادرات قيمتها 140.729 مليون درهم ومتوسط سنوي للسبع سنوات المدروسة قيمته 20.104 مليون درهم للسنة، تليها الكويت بقيمة صادرات إجمالية خلال السبع سنوات قرت ب 55.838 مليون درهم ومتوسط صادرات سنوي قدر ب 7.97 مليون درهم للسنة، ثم قطر بإجمالي صادرات قدر ب 49.962 مليون درهم و البحرين بإجمالي صادرات قيمتها 45.467 مليون درهم، وأخيرا سلطنة عمان بإجمالي صادرات قيمتها 37.912 مليون درهم ومتوسط سنوي خلال السبع سنوات قيمته 4.416 مليون درهم للسنة.

ثانيا: تطور صادرات المناطق الحرة بالإمارات مع الدول العربية.

نستعرضها من خلال الجدول التالي الذي يمثل تطور حجم توجه صادرات المناطق الحرة إلى الدول العربية خلال الفترة 2009_2015.

الجدول رقم(10): تطور توجه صادرات المناطق الحرة بالإمارات إلى الدول العربية.

الوحدة: مليون درهم إماراتي

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	المجموع	المتوسط
السودان	644	792	1.089	162.57	173.41	679	646	3028.61	432.58
ليبيا	2.068	1.338	833.24	283.15	340.94	876	461	2293.716	327.673
مصر	3.110	3.740	55.086	635.76	365.41	4.335	1.890	1068.665	152.666
لبنان	1.447	2.612	357.04	124.25	78.90	1.011	1.244	590.862	48.408
العراق	9.833	14.523	24.166	160.20	1818.25	5.455	64.9	2681.429	383.061
الجزائر	760	860	859.73	54.95	40.35	72.0	7.332	2711.93	387.41
تونس	180	196	292.95	27.49	11.92	340	248	1296.36	185.194
المغرب	310	278	33.174	28.13	63.20	728	586	2318.07	331.152
الأردن	1.941	1.960	239.173	301.08	541.97	1.072	1.419	1088.145	155.499
سوريا	1.507	1.702	179.589	176.90	371.5	405	248	1383.741	197.67

المصدر: من إعداد الطالب بناء على بينات الهيئة الاتحادية للجمارك ومؤسسة الموانئ والجمارك والمنطقة الحرة.

من خلال الجدول السابق ارتفاع حجم صادرات المناطق الحرة لمختلف الدول العربية في ظل التجارة البينية العربية خلال السنوات المدروسة، و نجد في المرتبة الأولى دولة السودان بحجم صادرات إجمالية متوجهة إليها من المناطق الحرة بقيمة 3028.061 مليون درهم و بمتوسط سنوي للسبع سنوات المدروسة مقدر ب 432.58 مليون درهم للسنة، ونجد في المرتبة الثانية كل من الجزائر بحجم صادرات إجمالي قيمتها 2711.93 مليون درهم و متوسط سنوي قدره 387.41 مليون درهم للسنة و العراق بحجم صادرات قيماتها2681.429 مليون درهم و متوسط سنوي قدره 383.661 مليون درهم للسنة ،ثم ليبيا بحجم صادرات قيمتها 2293.716 مليون درهم ومتوسط سنوي قدره 432.58 مليون درهم للسنة، ثم كل من المغرب بحج صادرات قيمتها 2318.07 مليون درهم وسوريا ب 1383.741 مليون درهم و تونس ب1296.36 مليون درهم، ثم مصر بحجم صادرات

إجمالي قيمتها1068.66 مليون درهم و أخيرا نجد لبنان بحجم صادرات إجمالي للسبع سنوات المدروسة بقيمة 590.862 مليون درهم ومتوسط سنوي لسبع سنوات قدره 84.408 مليون درهم للسنة.

وبالتالي نجد أن الدول العربية تمثل إحدى أكبر وجهات صادرات المناطق الحرة في الإمارات العربية المتحدة خصوصا في إطار التجارة العربية البينية ومنطقة التجارة الحرة العربية بحكم قرب المنطقة ومختلف الروابط الاقتصادية والثقافية والاجتماعية بينها وبين الدول العربية.

ثالثا: تطور حجم الصادرات غير النفطية للمناطق الحرة بالإمارات حسب الأقاليم.

نستعرضه من خلال الجدول التالي الذي يمثل تطور توجهات الصادرات غير النفطية للمناطق الحرة بالإمارات العربية خلال الفترة 2012_2015.

الجدول(11): تطور حجم الصادرات غير النفطية للمناطق الحرة بالإمارات حسب الإقليم.

الوحدة: مليون درهم إماراتي

الدول	2012	2013	2014	2015	المجموع
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	87.577	33	44.988	47.601	203.166
أسيا، استراليا وجزر المحيط الهادي	4.638	50.406	39.661	40.660	135.365
أوربا	2.853	17.039	25.546	22.694	68.132
أمريكا والكاريبي	3.696	3.771	3.920	4.117	15.484
شرق وجنوب إفريقيا	4.406	8.628	3.530	3.306	19.87
غرب ووسط إفريقيا	4.120	6.030	2.462	1.787	14.399

المصدر: من إعداد الطالب بناء على بينات الهيئة الاتحادية للجمارك ومؤسسة الموانئ والجمارك والمنطقة الحرة.

من خلال الجدول السابق و الذي يمثل تطور حجم صادرات المناطق الحرة بالإمارات العربية المتحدة حسب الأقاليم من سنة 2012 إلى 2015 حيث نلاحظ المناطق الفعالة و التي احتلت المركز الأول هي إقليم الشرق الأوسط و شمال إفريقيا بحجم صادرات إجمالي خلال سنوات الدراسة قيمتها 203.166 مليون درهم ،ثم يأتي في المرتبة الثانية كل من أسيا و استراليا و جزر المحيط الهادي بحجم صادرات إجمالي خلال الأربع سنوات قيمتها 135.365 مليون درهم و يأتي في المركز الثالث إقليم أوربا بحجم صادرات قيمتها 168.132 مليون درهم ،ثم إقليم شرق وجنوب إفريقيا بحجم صادرات قيمتها 19.87 مليون درهم، ثم يأتي إقليم أمريكا و دول

الكاريبي بحجم صادرات إجمالي قيمتها 15.484 مليون درهم، و في الأخير يأتي إقليم غرب ووسط إفريقيا بحجم صادرات إجمالي قيمتها 14.399 مليون درهم .

ونلاحظ من السابق أن مختلف المعاملات في قطاع التصدير للمناطق الحرة في الإمارات العربية تتم في أسواق إقليم الشرق الأوسط ودول شمال إفريقيا بالإضافة إلى الأسواق الأسيوية واستراليا بالدرجة الأولى.

الفرع الثاني: التنوع السلعي لصادرات المناطق الحرة بالإمارات.

نستعرض من خلاله أهم 10سلع تصدرها المناطق الحرة في الإمارات العربية خلال سنوات الدراسة من 2009 إلى 2015.

الجدول رقم(12): أهم 10 سلع تصدرها المناطق الحرة بالإمارات العربية خلال الفترة 2009_2015.

الوحدة: مليون درهم إماراتي

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	المجموع	المتوسط
أجهزة الهاتف	16.279	16.199	41.622	26.056	66.707	33.496	47.857	218.216	31.173
زيوت ونفط	10.535	15.265	14.815	14.720	12.694	12.910	13.080	94.019	13.431
آلات المعالجة الذاتية	8.912	12.416	16.364	11.944	17.376	19.234	19.771	106.067	15.152
الذهب	5.897	12.088	12.389	7.895	4.970	13.85	14.756	71.845	10.263
الآلات والمعدات الثقيلة	5.531	7.915	3.586	4.534	3.534	7.477	8.007	44.584	5.797
الماس	5.401	5.694	5.191	9.795	4.970	9.029	10.801	50.881	7.268
السيارات	4.270	4.744	3.498	4.353	8.521	18.871	18.791	63.084	9.006
السجائر	3.610	4.632	2.628	4.494	5.212	5.773	6.082	32.431	4.633
أجهزة الكترونية	3.582	3.915	5.071	4.093	5.167	5.051	6.337	33.216	4.74
أجهزة ولوازم	2.417	2.915	3.597	4.403	2.924	3.074	4.897	24.227	3.461

المصدر: من إعداد الطالب بناء على بينات الهيئة الاتحادية للجمارك ومؤسسة الموانئ والجمارك والمنطقة الحرة.

الشكل رقم(2): أهم 10 سلع تصدرها المناطق الحرة بالإمارات العربية

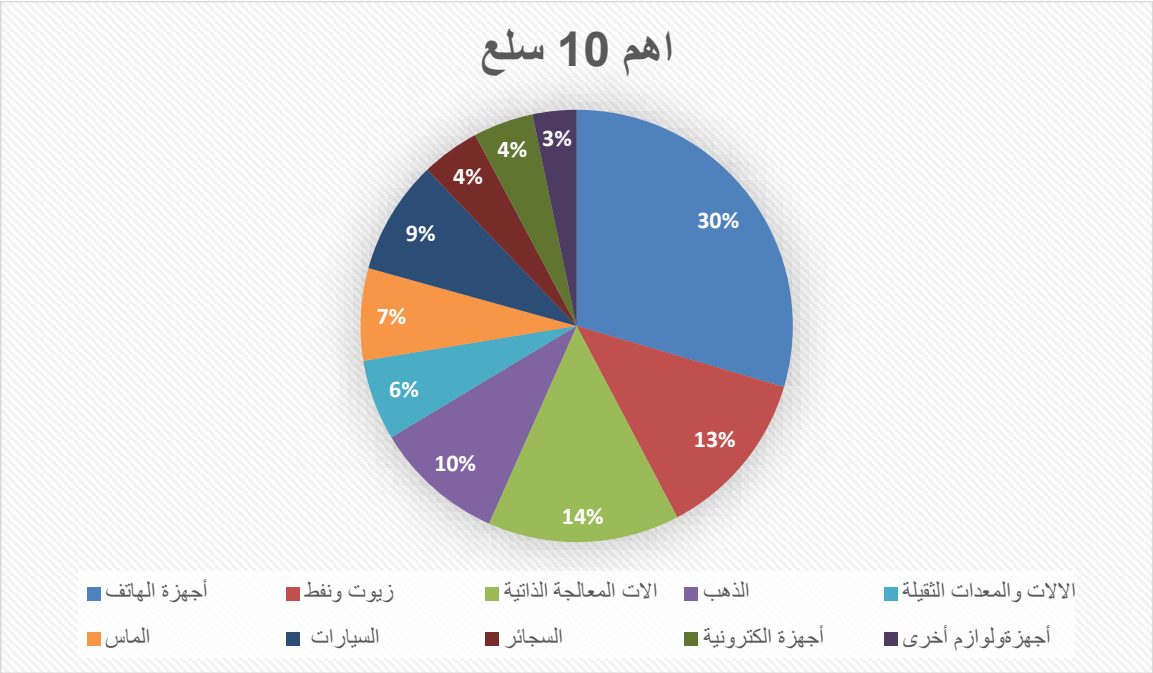

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول السابق

من خلال الجدول السابق الذي يمثل أهم 10 سلع تصدرها المناطق الحرة في الإمارات العربية المتحدة نلاحظ أن أجهزة الهاتف جاءت في مقدمة صادرات المناطق والأسواق الحرة في الإمارات العربية خلال سنوات الدراسة بنسبة 30% بقيمة صادرات إجمالية تقدر ب 218.216 مليون درهم وبمتوسط سنوي للسبع سنوات المدروسة قيمته 31.173 مليون درهم للسنة، تلتها آلات المعالجة الذاتية بنسبة 14% وبحجم صادرات إجمالية قدرها 106.067 مليون درهم وبمتوسط سنوي قيمته 15.152مليون درهم للسنة، ثم تأتي الزيوت و النفط في المرتبة الثالثة بنسبة 13%بحجم صادرات إجمالية قيمتها 94.019 مليون درهم ثم الذهب بقيمة 71.845 مليون درهم و السيارات بنسبة 10%بقيمة 63.084 مليون درهم، ثم الماس بنسبة 7% وبحجم صادرات إجمالية قيمتها 50.881 مليون درهم و المعدات و الأدوات بنسبة 6% وبقيمة 40.584 مليون درهم ثم الأجهزة الالكترونية بنسبة 4% وبقيمة 33.216 مليون درهم، وفي الأخير نجد الأجهزة و اللوازم الأخرى بنسبة 3%وبقيمة 22.227 مليون درهم.

ومن خلال ما سبق نجد اعتماد صادرات المناطق الحرة على سلع الصادرات غير النفطية بشكل كبيرا لان مختلف المناطق الحرة الحديثة في الإمارات تعتمد على الصناعات الخفيفة وصناعات المنتجات الإلكترونية ومختلف البرمجيات حيث نجد أنها تعتمد بشكل كبير على الصناعات التصديرية.

المطلب الثالث: انعكاس الأداء التصديري للمناطق الحرة بالإمارات على إجمالي الصادرات الإماراتية

حتى نستطيع معرفة تأثير المناطق الحرة على إجمالي صادرات الإمارات العربية نبرز بلغة الأرقام مدى مساهمة صادرات المناطق الحرة في إجمالي صادرات الإمارات العربية.

الجدول رقم(13): تطور حجم صادرات المناطق الحرة على إجمالي صادرات الإمارات العربية خلال الفترة 2009_2015.

الوحدة: مليون درهم إماراتي.

السنوات	صادرات المناطق الحرة	إجمالي الصادرات الامارتية	نسبة صادرات المناطق الحرة إلى الصادرات الإجمالية
2009	118.737	249.569	%47.57
2010	151.427	268.941	%56
2011	146.215	324.909	%49
2012	197.215	388.336	%50.78
2013	234.164	380.382	%61
2014	345.004	416.382	%58
2015	387.736	497.569	%77.9

المصدر: من إعداد الطالب بناء على بينات الهيئة الاتحادية للجمارك ومؤسسة الموانئ والجمارك والمنطقة الحرة.

يتضح من خلال البيانات الواردة في الجدول السابق مدى المساهمة الفعلية و العملية للدور التصديري للمناطق الحرة بالنسبة لإجماليي الصادرات في الإمارات العربية المتحدة من خلال الفترة المدروسة من سنة 2009الى 2015 ،حيث نجد أن نسبة و قيمة المساهمة قد عرفت انطلاقة ضعيفة نوعا ما في بداية سنوات الدراسة و لكنها سرعان ما عرفت نموا سريعا و كبيرا حيث نجد أن نسبة صادرات المناطق الحرة قد بلغت نسبة 47.57% من صادرات الإمارات الإجمالية في سنة 2009 لتصل في 2010 إلى نسبة 56% فيتحسن سريع و كبير ثم شهدت تراجع خفيف في سنة 2011 حيث بلغت نسبتها 49% ونجد أن النسبة فاقت 54% سنة 2012 حيث تواصل هذا الارتفاع في نسبة صادرات المناطق الحرة حتى نهاية سنة 2015 لتصل إلى ما نسبته 77.9% من إجمالي الصادرات الامارتية .

حيث نجد أن المتوسط السنوي في حدود 58% وهي نسبة معتبرة تظهر بجلاء في الأهمية الاقتصادية والتجارية لهذه المناطق بالنسبة لدولة الإمارات العربية باعتبار أن معظم المناطق الحرة فيها عبارة عن محطات ترانزيت للتجارة الإقليمية والدولية.

خلاصة الفصل

مما سبق و كخلاصة لما تم طرحه، يمكننا القول بان كل من دولة الإمارات العربية المتحدة و الجزائر عرفت إقامة مناطق حرة ومن أبرزها في الإمارات العربية نجد منطقة جبل علي والمنطقة الحرة عجمان ومطار الشارقة الدولي ومنطقة الفجيرة و في الجزائر نجد المنطقة الحرة بلارة بولاية جيجل حيث تناولنا نشأة وتطور كل من هذه المناطق و المراحل و المحطات التي مرت بها ثم دراسة الخصوصية التي تمتعت بها المناطق الحرة في الدولتين و ذلك من خلال المقومات والتسهيلات والحوافز المقدمة من اجل نجاحها ،إلا إننا توصلنا في الجزائر إلى أنها لم تستطع مواجهة المعوقات بسبب الإهمال الذي كان سبب في فشل مشروع منطقة بلارة و التمسنا نجاح منقطع النظير بالنسبة للمناطق الحرة في الإمارات العربية خاصتا منطقة جبل علي التي أطلق عليها لقب جنة المناطق الحرة في العالم.

وفي الدراسة التطبيقية تناولنا دراسة الأداء التصديري للمناطق الحرة بالإمارات العربية فقط نظرا لإلغاء المنطقة الحرة بلارة بالجزائر ،حيث تناولنا بالدراسة و التحليل حجم الصادرات الإجمالية للمناطق الحرة بالإضافة إلى توجهاتها و تنوعها السلعي و في الأخير دراسة انعكاسات الأداء التصدير لهذه المناطق على إجمالي الصادرات الامارتية ،حيث نجدها في هذه الأخيرة تعتبر تجربة متميزة لتمكنها من تحقيق أهم الأهداف المرجوة من إنشائها و المتمثلة في ترقية وتنمية قطاع الصادرات ،وعجزت المنطقة الحرة بلارة أن تواكب نضيرتها في الإمارات العربية نظرا لعدم تفعيلها في بدايتها مما أدى إلى إلغاءها بموجب المرسوم التنفيذي رقم01/05 المؤرخ في 2005/01/03 المتضمن إلغاء المرسوم التنفيذي رقم 106/79 المتضمن إنشاء المنطقة الحرة بلارة.

❖ **خلاصة البحث:**

ان التغيرات والتحولات الكبيرة التي شهدها الاقتصاد العالمي في العقود الثلاثة الأخيرة، والتي من أهمها تعاظم نفوذ الشركات متعددة الجنسيات في التبادل الدولي، حيث يتوافق بدرجة كبيرة مع التحول الذي يحدث في النظام التجاري لتكريس مبدأ تحرير التجارة العالمية، والتحول من استراتيجية إحلال الواردات الى استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير، وذلك لان استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير هي النتاج الطبيعي للتحول نحو تشجيع الاستثمارات المباشرة، وذلك لزيادة تبادل وتدفق السلع و الخدمات عن طريق وسائل ووسائط عديدة من بينها نظام المناطق الحرة، ومما لاشك فيه ان هذه التطورات والمتغيرات الاقتصادية تلقي بظلالها على النظام واليات التعامل معه، واتجهت الكثير من الدول النامية للإقامة المناطق الحرة كوسيلة من وسائل تطبيق استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير وخاصة في تجارب دول جنوب شرق اسيا وأخذت الدول في العالم تحذو حذوها وفي مقدمتها الدول العربية، والتي تمحور حوله موضوع دراستنا و التي كانت تدور حول دور المناطق الحرة في ترقية الصادرات في كل من الجزائر والإمارات العربية ولهذا فقد ارتأينا الى تقسيم الدراسة الى ثلاثة فصول، حيث تنولنا في الأول الاطار النظري للمناطق الحرة بصفة عامة وعرجنا في الفصل الثاني على الاطار النظري للتصدير و جاء في الفصل الثالث دراسة تطبيقية لدور وتأثير الاداء التصدير للمناطق الحرة على اجمالي صادرات الامارات العربية و الجزائر.

❖ **اختبار الفرضيات:**

- الفرضية الاولى: وتعد المناطق الحرة نمطا استثماريا متميزا،كما تمثل الية هامة من اليات زيادة الصادرات ،وزيادة الناتج القومي الى جانب خلق فرص عمل جديدة،في ضوء ما تتمتع به من مزايا عديدة لعل اهمها الارتباط المباشر بالعالم الخارجي،وتوافر اراضي مكتملة المرافق والبنية الاساسية ،الى جانب خصوصية التعامل فيها من النواحي الجمركية و الاستيرادية و النقدية وغيرها ،و التي تتعلق بحركة البضائع دخولا وخروجا مما يسمح بقدر كبير من الحرية في المعاملات التي من شانها جذب الاستثمارات الاجنبية و الوطنية ..... ومنه الفرضية صحيحة .
- الفرضية الثانية: تؤدي الصادرات دور كبير في اقتصاديات الدول ولها وضيفة مزدوجة تتمثل في توفير النقد الاجنبي لتمويل برامج التنمية وتغطية النفقات ورفع مستوى المعيشة هذا من جهة ومن جهة اخرى كونها وسيلة تمكن الدولة من صرف الفائض من انتاجها المحلي كما يمكن اعتبارها أحد اهم العوامل الاساسية للتنمية الاقتصادية .... ومنه الفرضية صحيحة.

- الفرضية الثالثة: نجد أن بعض البلدان العربية التي تبنت تجربة المناطق الحرة نشاطا إيجابيا ملحوظا في اداءها التصديري وتجارتها الخارجية كما هو الحال في الامارات العربية المتحدة التي ابانت عن نتائج رائدة وممتازة في اداءها، بعكس الجزائر التي لم تعر هذه المناطق اهتماما بالغا والتي لم تتجاوز نسبة صادرتها غير النفطية في احسن الأحوال 3%.

❖ **نتائج الدراسة:**

النتائج النظرية:

- ✓ يمكن أن نستنتج أن الدول تهدف من إنشاء المناطق الحرة لتحقيق أهداف مباشرة تتمثل خصوصاً في خلق مناصب شغل جديدة وتنمية الصادرات من أجل إيجاد قاعدة تصديرية قوية وزيادة النقد الأجنبي والقيمة المضافة وتحقيق أهداف غير مباشرة كنقل التكنولوجيا والتنمية الإقليمية؛
- ✓ نجاح المناطق الحرة في تحقيق أهدافها، يتوقف على عدة مقومات وتوفير جملة من العوامل في سبيل انجاحها، بداية من مقومات الإنشاء الى غاية العوامل المحيطة والمساعدة لها لتحقيق أهدافها وذلك عن طريق تزويد المناطق الحرة بالبنية الأساسية الضرورية للأنشطة، ووضع تطبيق نظام متكامل من الحوافز والتسهيلات، وكذا السعي للتعريف بهذه المناطق في أسواق المال العالمية؛
- ✓ تعتبر عملية تنمية الصادرات وتنويعها عملية مصيرية لأي دولة لأنها تتيح لها الفرصة في زيادة معدلات نمو اقتصادها، وتحقيق أهدافها في زيادة الطاقة الإنتاجية، وتوفير فرصالعمل، واستغلال مواردها الاستغلال الأمثل، كما تعد عملية تنمية الصادرات من العوامل المهمة في تدعيم ميزان المدفوعات وتحقيق التوازن الخارجي؛
- ✓ تميزت المناطق الحرة في الامارات العربية عن نظرائها من المناطق في مختلف الأقاليم والبلدان في أدائها التجاري عموما وقطاع التصدير خصوصا وذلك بحكم الموقع الاستراتيجي لهذه المناطق وقربها من مختلف الأسواق العالمية، والاهتمام المنقطع النظير بهذه المناطق من طرف الحكومة الامارتية والتحديث المستمر لهذه المناطق لتواكب تطلعات ومتطلبات الاقتصاد المحلي والعالمي؛
- ✓ لم تنجح منطقة بلارة بجيجل في تحقيق الأهداف المرجوة من اقامتها، رغم المقومات والعوامل التي سخرتها الحكومة الجزائرية، حيث عرف المشروع نهاية سريعة دون ان يرى النور، وهذا لعدة أسباب أهمها العامل السياسي والأمني وأيضا غياب التخطيط المسبق وقلة التجربة والخبرة الجزائرية في هذا المجال؛

النتائج التطبيقية:

- ✓ إجمالي صادرات المناطق الحرة للإمارات العربية خلال فترة الدراسة من سنة 2009 الى2015 قيمة 225.81 مليون درهم بنسبة 58.60 % من إجمالي صادرات الإمارات العربية، ويرجع سبب هذا الارتفاع و التطور الكبير في صادرات المناطق الحرة للإمارات لكونها مركز مالي لكبريات الشركات و المؤسسات الإقليمية بالإضافة إلى قرب هذه المناطق من أهم الأسواق العالمية و الإقليمية.
- ✓ نلاحظ أن قيمة صادرات المناطق الحرة في إمارة دبي كانت هي الأكثر بالنسبة لصادرات المناطق الحرة لباقي الإمارات فتميزت بالزيادة النسبية لقيمة الصادرات من سنة لأخرى حيث بلغ إجمالي صادرات المناطق الحرة في إمارة دبي خلال سنوات الدراسة 979.744 مليون درهم لتحتل المرتبة الأولى في صادرات المناطق الحرة حسب الإمارة بمتوسط صادرات سنوي خلال السبع سنوات قيمته 139.963 مليون درهم.
- ✓ نلاحظ ارتفاع حجم صادرات المناطق الحرة في الإمارات لدول مجلس التعاون الخليجي مما يشير إلى أن هذه الدول تمثل إحدى وجهات التصدير الهامة للمناطق الحرة في دولة الإمارات العربية.
- ✓ نجد أن الدول العربية تمثل إحدى أكبر وجهات صادرات المناطق الحرة في الإمارات العربية المتحدة خصوصا في إطار التجارة العربية البينية ومنطقة التجارة الحرة العربية بحكم قرب المنطقة ومختلف الروابط الاقتصادية والثقافية والاجتماعية بينها وبين الدول العربية.
- ✓ نلاحظ أن تطور حجم صادرات المناطق الحرة بالإمارات العربية المتحدة حسب الأقاليم من سنة 2012 إلى 2015 حيث نلاحظ المناطق الفعالة و التي احتلت المركز الأول هي إقليم الشرق الأوسط و شمال إفريقيا بحجم صادرات إجمالي خلال سنوات الدراسة قيمتها 203.166 مليون درهم
- ✓ نجد اعتماد صادرات المناطق الحرة على سلع الصادرات غير النفطية بشكل كبيرا لان مختلف المناطق الحرة الحديثة في الإمارات تعتمد على الصناعات الخفيفة وصناعات المنتجات الإلكترونية ومختلف البرمجيات حيث نجد أنها تعتمد بشكل كبير على الصناعات التصديرية.
- ✓ نجد أن مدى المساهمة الفعلية و العملية للدور التصديري للمناطق الحرة بالنسبة لإجماليي الصادرات في الإمارات العربية المتحدة من خلال الفترة المدروسة من سنة 2009الى 2015 أن المتوسط السنوي في حدود 58% وهي نسبة معتبرة تظهر بجلاء في الأهمية الاقتصادية والتجارية لهذه المناطق بالنسبة لدولة الإمارات العربية باعتبار أن معظم المناطق الحرة فيها عبارة عن محطات ترانزيت للتجارة الإقليمية والدولية.

❖ **التوصيات:**

بناءا على النتائج التي توصلنا اليها نقدم التوصيات اتالية:

- ✓ اقامة المناطق الحرة يجب ان تكون جزء متكامل من الاستراتيجية الشاملة للتنمية الاقتصادية في الدول المضيفة .
- ✓ تشجيع التفتح الاقتصادي على المناطق الحرة حيث تسمح من جهة بتموضع يكون امثلي بالنسبة للمستثمر بان يأخذ بعين الاعتبار كل الصعوبات والتحفيزات المحددة من طرف الدولة المضيفة ومن جهة اخرى تسمح باستعمال شريك من طرف المؤسسات الاقتصادية في الاقتصاد المحلي بهدف تسهيل العلاقات المتنوعة بين مؤسسات المنطقة والمؤسسات التابعة للاقتصاد المحلي.
- ✓ عصرنة المناطق الحرة العربية وتحديثها باستمرار والاستفادة من التجربة الامارتية، مع القيام بالدراسات والأبحاث من أجل تطوير المناطق الحرة العربية
- ✓ اقامة المناطق الحرة المشتركة أحد الاليات التي يمكن الاستعانة بها في الدول المدروسة بحكم انها دول جوار لتعزيز التجارة البينية والتكامل الاقتصادي فيما بينها لاعتبارها وسيلة لكسر القيود التجارية.
- ✓ يجب توفر نظام قانوني وقضائي فعال في البلدان المستقبلة يحمي المستثمرين من اية اجراءات تعسفية،ويمكنهم من استرداد حقوقهم بسهولة وسرعة،مع ضرورة تواجد نظام مصرفي كفئ وسياسة اقتصادية واضحة ونظام ضريبي واقعي.

❖ **افاق البحث:**

تبين من خلال الدراسة ان المناطق الحرة المدروسة مناطق اقتصادية حرة للتصدير تركيزها الكلي منصب على الصادرات و بحدوده الجغرافية الموسعة نلاحظ أنها نجحت في الإمارات العربية المتحدة على تحقيق هدفها الاساسي و المتمثل تحقيق اكبر عائد تصديري في هذه المناطق لتكوين وتحصيل النقد الأجنبي ،على عكس الجزائر الذي كان مبدأها الأساسي في تكوين المناطق الحرة للتصدير للتحول من منطقة تصدير حرة الى بلد تصديري دون مراعاة مختلف الجوانب التي يمكن ان تساعدها على ذلك كالتحفيزات و الامتيازات الضريبية و الجمركية التي تسمح بدخول المستثمرين الاجانب و غيرها من الشروط و القوانين التي يجب تطبيقها لإقامة منطقة حرة للتصدير تكون فعالة و نشطة بالشكل الجيد وبالتالي لم ترى هذه المناطق النور ليومنا هذا .

ونرى ان البحث يفتح افاق دراسية للمهتمين بموضوع المناطق الحرة منها :

- ✓ ما دور المناطق الحرة المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي؟ .

- ✓ ما مصير المناطق الحرة الاقتصادية للتصدير في ظل الانفتاح و التطور الاقتصادي الدولـي الحديث ؟.

وتبقى الاجابة عن هذا مفتوحة لأبحاث جديدة لاحقة .

قائمة المراجع:

❖ **قائمة الكتب :**

➢ **الكتب باللغة العربية:**

1. احمد خليل خليل، المصطلحات الاقتصادية، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1997.
2. بديع جميل قدو ،التسويق الدولي ،دار المسيرة للنشر و التوزيع ،عمان الاردن ،الطبعة الاولى ،2009 .
3. بديع جميل قدو ،التسويق الدولي ،دار المسيرة ،الاردن ،2008 .
4. بكري كامل، التجارة الخارجية و التمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
5. جمال جويدان الجمل ،التجارة الدولية ،مركز الكتاب الاكاديمي،الاردن ،2006 .
6. شعبان رأفت محمد، نظم تمويل وضمان ائتمان الصادرات _دراسة التجربة المصرية_، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005.
7. صلاح زين الدين ،اقتصاديات التصدير و الاستيراد و المناطق الحرة ،دار النهضة ،الطبعة الاولى ،القاهرة ،2000.
8. فريد النجار ،تسويق الصادرات العربية (اليات تفعيل التسويق الدولي ومناطق التجارة الحرة العربية) ،دار قباء للطباعة و النشر،القاهرة ،2002 .
9. عبد السلام ابو قحف ،اقتصاديات الاعمال و الاستثمار الدولي ،الدار الجامعية الجديدة ،مصر ،2003 .
10. عبد الرحمان يسري احمد ،قضايا اقتصادية معاصرة ،الدار الجامعية ،الإسكندرية ،مصر ،2000.
11. عادل احمد المهدي، الموسوعة الاقتصادية، دار ابن خلدون للنشر، بيروت، لبنان ،1980.
12. عادل احمد حشيش ،مجدي محمود شهاب ،الاقتصاد الدولي ،الدار الجامعية ،بيروت ،1999.
13. محمد قاسم خصاونة ،الاستثمار في المناطق الحرة ،دار الفكر للنشر و التوزيع ،الاردن ،الطبعة الاولى ،2001 .
14. مراد محمدي ،النظرية العامة للمناطق ،دار الكتاب الحديث ،الجزائر ،2002 .
15. محمد علي عوض الحرازي ،الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمار ،منشورات حلبي الحقوقية ،لبنان ،2007 .
16. محمد عبد المنعم عفر واحمد فكري ،الاقتصاد الدولي ،مؤسسة شباب الجامعة ،الاسكندرية ،1999 .
17. محمد يونس ،مقدمة في نظرية التجارة الخارجية ،الدار الجامعية ،الاسكندرية ،1986 .
18. مصطفى محمد فؤاد ،التصدير و الاستيراد علميا وعماليا ،دار النهضة العربية،مصر ،الطبعة الثالثة ،1993 .

19. ناصر دادي عدون ،اقتصاد المؤسسة ،دار المحمدية العامة ،الجزائر ،1998.
20. نعيمي فوزي، التجارة الدولية، دروس في قانون الاعمال الجزء الاول، ديوان المطبوعات الجامعية ،1990.
21. هاني الضمور، التسويق الدولي، دار وائل، الأردن،2004.
22. يحي عيد، التسويق الدولي والمصدر الناجح، دار الأمين، 1997.

➢ **الكتب باللغة الاجنبية :**

1. . ASIAN PRODUCTIVITY ORGANIZATION;EXPORT PROCESSING ZONES AND SCIENCE PARKS (2) IN ASIA; (TOKYO; APO 1987)
2. Kada Akacem, Comptabilités Nationale OPU, Alger, 1999

❖ **الرسائل و الاطروحات:**

➢ **الاطروحات :**

1. اوسرير منور،المناطق الحرة في ظل المتغيرات الاقتصادية و العالمية مع دراسة لبعض تجارب الدول النامية دراسة تحليلية ،اطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر ،2004_2005 .
2. وصاف سعيدي ،اثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية الحوافز و العوائق ،اطروحة دكتوراه دولة فرع تحليل اقتصادي ،جامعة الجزائر ،2004 .

➢ **الرسائل :**

1. الوليد قسوم ميساوي ،دراسة اقتصادية وقياسية للصادرات الصناعية في الجزائر الفترة 1978_2006 ،مذكرة ماجستير علوم اقتصادية غير منشورة ،تخصص اقتصاد تطبيقي ،جامعة بسكرة ،2007_2008 .
2. حمشة عبد الحميد ،دور التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة _دراسة حالة الجزائر_ ،مذكرة ماجستير علوم اقتصادية تخصص اقتصاد دولي ،جامعة بسكرة 2012_3013.
3. جايز كريم ،دور المناطق الحرة في تنشيط التجارة الخارجية في البلدان العربية ،مذكرة ماجستير علوم اقتصادية ،جامعة مسيلة ،2011_2012 .
4. زوينة ريال ،المناطق الحرة و التنمية حالة المناطق الحرة الصناعية للتصدير مع دراسة تجربتي تونس وجزر موريس وأفاق انشأءها في الجزائر ،مذكرة ماجستير علوم اقتصادية ،جامعة الجزائر معهد العلوم الاقتصادية ،1996_1997 .

5.لبعل فاطمة ،المناطق الحرة العربية ودورها في تنمية التجارة البينية العربية،مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات شهادة الماجستير علوم اقتصادية ،جامعة بسكرة ،2011_2012.

6.مريم فضال ،المناطق الحرة ودورها في التنمية ،مذكرة ماستر غير منشورة ،تخصص ادارة ومالية عامة ،جامعة عبد المالك السعدي ،المغرب ،2007_2008 .

❖ **الملتقيات و الندوات :**

1. بلعوز علي واحمد مداني ،دور المناطق الحرة كحافز لجذل الاستثمار الاجنبي المباشر دراسة حالة المنطقة الحرة بلارة ،الملتقى الدولي الاول حول اثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري ، ايام 13_14 نوفمبر 2006 ،جامعة فرحات عباس سطيف ،الجزائر .
2. نبيل الجداوي ،دور المناطق الحرة في التنمية الاقتصادية حالة مصر ،ورقة عمل مقدمة للملتقى الثاني لإدارة المناطق الحرة واثر اتفاقيات التجارة العربية الثنائية على انشطة المناطق الحرة ،القاهرة،ايام 14_ 18 ماي 2006.
3. عبد العزيز السن ،نحو اتفاقية عربية لتعظيم الاستفادة من المناطق الحرة العربية وتعزيز الشراكة الاستراتيجية بينها ،ورقة عمل مقدمة في ندوة مستقبل الاستثمار و التجارة في المناطق الحرة و الاستثمارية و الاقتصادية العربية ،مصر ،ديسمبر 2010 .
4. محمد جمال الفاعوري ،المنطقة الحرة السورية الاردنية كنموذج للعمل العربي المشترك ، ورقة عمل مقدمة في ندوة مستقبل الاستثمار و التجارة في المناطق الحرة و الاستثمارية و الاقتصادية العربية ،مصر ،ديسمبر 2010 .
5. منى الحنيطي ،فلسفة المناطق الحرة ودورها في تفعيل القطاع الخاص بإنشاء المناطق الحرة الخاصة و المشتركة ،ورقة عمل مقدمة في ندوة مستقبل الاستثمار و التجارة في المناطق الحرة الاستثمارية والاقتصادية العربية ،شرم الشيخ ،مصر ،ديسمبر 2010
6. محمود عبد الحليم قطيشات، المناطق الحرة وأثرها على الاقتصاد العربي، ورقة عمل مقدمة في ندوة: مستقبل الاستثمار و التجارة في المناطق الحرة و الاستثمارية و الاقتصادية العربية ،شرم الشيخ مصر ،ديسمبر 2010
7. وصاف سعيدي ،المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تنمية الصادرات مع الاشارة لحالة الجزائر ،الملتقى الوطني الاول حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ودورها في التنمية ،جامعة عمار ثلجي الاغواط ،أيام 8_9 افريل2002 .
8. وصاف سعيدي ،نحو استراتيجية تسويقية فعالة في قطاع التصدير ،ملتقى وطني حول الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر ،المركز الجامعي بشار ايام 20_21 افريل 2004 .

❖ **المجلات:**

1. أيمن محمد خليل النحراوي، آليات عملية التكامل التشغيلي بين المنطقة الحرة والميناء البحري _دراسة حالة المنطقة الحرة وميناء جبل علي_، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية العدد 2013/8.
2. منور اوسرير ،دراسة نظرية عن المناطق الحرة (مشروع منطقة بلارة) ،مجلة الباحث عدد 2013/02 ،جامعة بومرداس .
3. وصاف سعيدي ،تنمية الصادرات و النمو الاقتصادي في الجزائر ،مجلة الباحث عدد 2002/01 جامعة ورقلــة.

❖ **التقارير و المصادر الاخرى:**

1. التقرير العربي الموحد لعدة سنوات .
2. الهيئة الاتحادية للجمارك ومؤسسة الموانئ والجمارك والمنطقة الحرة.
3. احصاءات صندوق النقد العربي .
4. المركز الوطني للإعلام والإحصاء التابعة للجمارك CNIS.
5. الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية .
6. دائرة التسويق (سلطة المنطقة الحرة بجبل علي).
7. هيئة المنطقة الحرة برأس الخيمة.

❖ **المواقع الالكترونية:**

1. http://www.afz.gov.ae/ar
2. http://www.fujairahnews.net/News.aspx?id=203
3. http://sharjahmydestination.ae/ar-ae/Business/Hamriyah-Free-Zo